المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ محاضرات
مقرر مبادئ الاقتصاد

إعداد طلاب وطالبات

قسم الأنظمة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

"نظام الانتساب المطور"

المستوى الثاني

١٤٣٦/١٤٣٧هـ

الطبعة الأولى

شارك في إعداد وكتابة التفريغ
شاهه العتيبي @SH1237 | نهى @N0o0na1 | هياء الدوسري | أبو البراء @aboalbraa | منى حمدي @mon0o0o
إبراهيم كعبي @ibraim90 | أبو مار @Ahmed4733

قام بالمراجعة والتدقيق
منيره النويصر | حنان @R3oshh | باسم العنزي @Gucci0 أبـودَاح ـم® @AbuDa7him

الإشراف العام والتنسيق والإخراج
أبـودَاح ـم® @AbuDa7him

المحاضرة الأولى

أهداف المقرر:

- تهدف المادة إلى معرفة الطالب للمفاهيم والنظريات في مجال الاقتصاد على المستوى الفردي.
- اكساب الطالب المهارات الأساسية في تحليل الاوضاع الاقتصادية باستخدام الأدوات الاقتصادية كالعرض والطلب وتحليل سلوك المستهلك.
- معرفة الطالب تأثير العرض والطلب على عناصر الإنتاج.
- تطوير مهارات الطالب وقدراته في دراسة ظروف الإنتاج ومعرفة كيفية احتساب التكاليف ودراسة اوضاع السوق المختلفة وكيفية التعامل معها اقتصاديا وآلية تحقيق توازن السوق وآلية تحديد نظام الاسعار.

موضوعات المقرر:

- التمهيد للموضوع وسرد تفصيلي لمفردات المقرر.
- مفاهيم اقتصادية عامة والاقتصاد المعياري، الافتراضات الأساسية طبيعة واتجاهات العلاقة بين المتغيرات.
- الطلب والعرض.
- تأثير العرض والطلب على عناصر الإنتاج.
- تحليل سلوك المستهلك
- عوامل الإنتاج
- كيفية احتساب تكاليف الإنتاج
- دراسة أوضاع السوق المختلفة
- سلوك المؤسسات في ظل الأسواق
- آلية توازن السوق
- آلية تحديد الأسعار
- المنافسة والاحتكار

ملاحظات تفيد طالب الاقتصاد:

- لا يعتمد علم الاقتصاد على الحفظ ولكنه يوفر أدوات التحليل التي تساعد على فهم المشكلة ووضع الحلول لها لذلك فإن المهم هو استيعاب الادوات.
- للاقتصاد مفرداته الخاصة به لذلك يجب التعود على استخدام تلك المفردات في مكانها المناسب. الفرق بينهم واضح فلما نذكر من عناصر الإنتاج رأس المال نقصد به جميع النقود وجميع المدخلات في أي عملية إنتاجية كما يعتقد الشخص العادي.
- المعرفة بعلم الاقتصاد تراكمية بمعنى أن الموضوعات التي ستأتي تعتمد على سابقتها.
- يعتمد الاقتصاد على المنطق الذي نستخدمه كثيرا في حياتنا اليومية.
- العلاقة بين السبب والنتيجة مهمة جدا لدارسي الاقتصاد.

مفاهيم اقتصادية أساسية :

المشكلة الاقتصادية: الموارد الاقتصادية محدودة بالنسبة للحاجات غير محدودة للمجتمعات البشرية

وهنا المفهوم ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة .

تعريف علم الاقتصاد: "البعض يقول أنه علم الندرة"

وهنا تعريف **علم الاقتصاد:** هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة بحيث تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.

نشوء وتطور علم الاقتصاد:

"المسلمون لهم تاريخ في هذا الأمر، ابن خلدون مشهور في علم الاقتصاد وله يد كبرى في كثير من النظريات التي تدرس في الاقتصاد لكن بما أن علم الاقتصاد بدأ يكتب كتابة كعلم فإن هناك مدرسة هي"

١) **المدرسة الكلاسيكية:** أهم مؤسسيها هو **آدم سميث** يسمى أبو الاقتصاد (١٧٧٦) ويتلخص فكرها في

❖ **اليد الخفية** (The Invisible Hand) تحرك النشاط الاقتصادي. وكانت له فكرة اليد الخفية التي تحرك النشاط الاقتصادي بمعنى اليد الخفية.

❖ **قانون ساي** (Says law) هو التوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل "المقصود هو جميع عناصر الإنتاج ليست معطلة كلها تعمل فلا يوجد بطالة ولا عدم استخدام للموارد"

❖ **الحرية الاقتصادية وعدم الحاجة لتدخل الدولة.** (أن الحرية الاقتصادية سائدة الدولة لا تتدخل في الاقتصاد آلية السوق العرض والطلب هو الذي يحرك الاقتصاد)

٢) **المدرسة الكينزية:** مؤسسها **جون مينارد كينز** (١٩٣٦) ويتلخص فكرها في

❖ توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.

❖ ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

٣) **المدرسة النقدية الحديثة:** مؤسسها **ميلتون فريدمان** (١٩٥٧) ويتلخص فكرها في:

❖ التضخم ظاهرة نقدية. ❖ السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.

٤) **مدرسة التوقعات الرشيدة:** مؤسسها **روبرت لوكس وتوماس سيرجنت** (١٩٧٠ ـــــ ١٩٨٠) ويتلخص فكرها في: السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

مفاهيم اقتصادية أساسية

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي "اقتصاد دولة" حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج والعرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي .	دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

اوجه الاختلاف والارتباط بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
يهتم بمجمل الاداء الاقتصادي	يهتم بسلوكيات الكيانات الفردية
ظهر بصورته الحالية عندما قام (كينز) بإصدار كتابه الشهير (النظرية العامة للتوظف والفائدة والمال) عام١٩٣٦	
القضايا التي تناولها (كينز) في كتابه مثل البطالة والتضخم والاستثمار والاستهلاك والفائدة وأسباب الدورات التجارية تمثل اهم عناصر دراسة الاقتصاد الكلي حتى الان.	
يلتقي الاقتصاد الجزئي والكلي معا ليشكلا علم الاقتصاد الحديث كم تستخدم ادوات التحليل الجزئي في دراسة قضايا الاقتصاد الكلي مثل البطالة والتضخم.	

التفريق بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري

الاقتصاد المعياري	الاقتصاد الإيجابي
هو الذي يقدم مقترحات وسياسات حول ما يجب ان يكون عليه الحال وهي تعكس قيم وأفكار واضع هذه المقترحات غير قابلة للاختبار او الحكم على صحتها وعدم صحتها	يدرس الظواهر الاقتصادية ويضع نظريات لتفسيرها ويستخدم التحليل الاحصائي لاختبار صحتها لذلك نرى علاقة علم الاحصاء بالاقتصاد والرياضيات مهمة

العلاقة التبادلية بينهما: يستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي تتوصل لها الدراسات في مجال الاقتصاد الايجابي ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة.

سمات علم الاقتصاد

- لعلم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به كالمنفعة والمرونة والطلب والتضخم السعري وتكلفة الفرص البديلة.
- يتبع في دراسته المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات.
- الاقتصاد ليس علما تجريبيا وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية او موجات مقطعية كما في علوم الفلك والتاريخ.
- يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

- **علاقة علم الاقتصاد بالقانون** سيادة القانون تحفظ النظام والممتلكات وتوفر الجو الملائم لبذل أقصى وانفع جهد لبلوغ أقصى إنتاج.
- **الاقتصاد وعلم الاجتماع** علم الاقتصاد وثيق الصلة بالسمات الاجتماعية للسكان.
- **الاقتصاد وعلم السياسية** العلاقات السياسية بين الدول تقوم على المصلحة الاقتصادية.
- **الاقتصاد وعلم التاريخ** تعتمد الابحاث الاقتصادية على البيانات التاريخية ذات الصلة.
- **الاقتصاد والرياضيات والإحصاء** يعتمد الاقتصاديون على أساليب وأدوات التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة وقياس العلاقات المفسرة للظواهر الاقتصادية.

أسئلة الحلقة الأولى

١) وضح ما المقصود بندرة الموارد؟ وقدم أمثلة توضح الموارد النادرة لكل من الطالب ورب الاسرة؟

٢) فرق بين المفاهيم التالية:

- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
- الاقتصاد المعياري والاقتصاد الايجابي
- السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية.
-

٣) صح ام خطاء

- مشكلة الندرة هي المشكلة الاقتصادية الكبرى التي تواجه الأقطار الفقيرة فقط.
- الموارد الاقتصادية محدودة وكذلك احتياجات المجتمعات.
- يتسم التطور في علم الاقتصاد بالديناميكية والتجدد المستمر.

المحاضرة الثانية

تعريف كلمة (اقتصاد) تعني الإدارة الرشيدة الواعية المنظمة للبيت والأسرة، **أو هي** عبارة عن القواعد والقوانين التي يتمكن من خلالها رب الاسرة من إدارة شؤون بيته وأسرته.

ولم تقتصر كلمة اقتصاد على تدبير شؤون البيت فحسب **بل اتسع المفهوم** ليشمل تدبير الدولة او وضع القواعد والقوانين المنظمة لشؤون الدولة على اعتبار ان الدولة بيتا وجميع المواطنين افراد ان الاقتصاد اسرة واحدة. وذلك عندما قام (ادم سميث) بتقديم كتابه "ثروة الأمم" قائلاً: بأن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يسعى إلى تحقيق الثراء للشعب والدولة. **علم الاقتصاد** هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات ان تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس. **أو هو** العلم الذي يقوم بدراسة سلوك الافراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم المتزايدة من الموارد المحدودة. **أو هو** أحد العلوم الاجتماعية التي تحاول تفسير المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها.

مصطلحات مهمة جداً

الندرة	الكفاءة
ترتبط بمحدودية الموارد والسلع المنتجة ووجود الحاجات والرغبات المتزايدة بلا حدود من خلال افراد المجتمع.	ترتبط بضرورة التخصيص الامثل للموارد وتجنب اهدارها او الاسراف في استهلاكها من خلال اتباع أكثر الطرق كفاءة وذلك لإشباع أكبر قدر من حاجات الافراد.

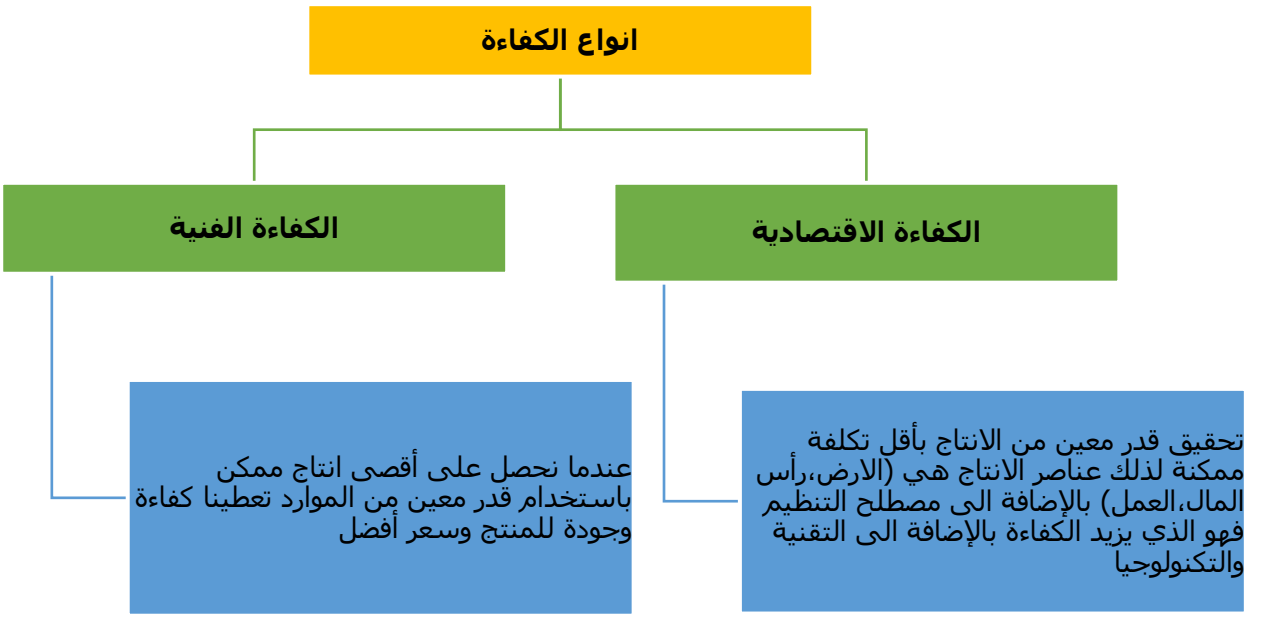

المشكلة الاقتصادية: هي ندرة السلع والرغبة في الكفاءة

لدينا حقيقتان هامتان هما:

١) ان الحاجات الانسانية المراد اشباعها متعددة وغير محدودة

٢) ان الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الانسانية محدودة.

المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة:

يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة، فالموارد متوفرة وليست نادرة الوجود، ولكن نظراً لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها.

خصائص الحاجات: تتميز الحاجات والرغبات الانسانية بعدد من الخصائص، نورد أهمها فيما يلي:

- التعدد – التنافس – التكرار – التجدد
- التكامل – القابلية للإشباع – النسبية

المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار:

إن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدوداً أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما يجعل عملية الاختيار أمراً لا مفر منه، فإذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار، وتمكن من اختيار أحد البدائل المتاحه، فقد اتخذ قراراً اقتصادياً. واختيار سلعة أو خدمة معينة إنما يعني التضحية بأخرى، وتسمى تكلفة الاختيار المتمثلة فيما تم التضحية به (تكلفة الفرصة البديلة).

ولحل المشكلة الاقتصادية فأنه ينبغي الإجابة على الأسئلة الأساسية التي تواجه أي مجتمع كان، وتتطلب الإجابة، وهذه الأسئلة هي:

س١: ماذا ننتج؟ أي تحديد ما هي السلع والخدمات التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات؟

س٢: كيف ننتج؟ وهو أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع. وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

س٣: لمن ننتج؟ وهي الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به.

منحنى إمكانات الإنتاج

للبناء النظري نفترض:

(١) ان هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية (العمل، الأرض رأس المال) وهذه الموارد رغم تخصصها يمكن ان تدخل في أكثر من استخدام (العمل يمكن استخدامه في أكثر من مشروع، الارض كذلك ممكن مشروع زراعي صناعي، رأس المال ممكن استثماره هنا او هناك).

(٢) ان المعرفة الفنية او التقنية ثابتة، فليس هناك اختراع أو تطور تكنولوجي على الاقل في المدى القصير.

(٣) ان المجتمع ينتج سلعتين فقط، او مجموعتين من السلع.

(٤) ان الاقتصاد يوظف جميع موارده توظيفا كاملا، ويقصد بالتوظيف الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد المتاحة مستخدمة وموظفة بالكامل دون وجود أي موارد عاطلة او غير مستغلة.

مهم جداً: سواء في الإنتاج او الدخل نفس المفاهيم نطبقها على الإنتاج او الدخل المتاح، طبعا علم الاقتصاد يبنى على فرضيات وهي من سمات علم الاقتصاد هذه الفرضيات نفترضها ونبدأ في تطبيقها في منحنى إمكانات الإنتاج يجب ان نتأمل في هذه الفرضيات مثال:

التوليفات	السلع الصناعية	السلع الزراعية
أ	7	صفر
ب	6	3
ج	4	6
د	2	7
هـ	صفر	8

الموارد الاقتصادية: تحدثنا ان الموارد الاقتصادية نادرة وبعضهم يسميها عناصر الإنتاج هنا سواء الموارد الاقتصادية (موارد طبيعية او موارد بشرية) هي عناصر الإنتاج او جميع مستلزمات الإنتاج.

الموارد الاقتصادية: هي جميع مستلزمات الانتاج وتشمل

العمل: القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية.

الأرض: جميع الموارد الطبيعية

رأس المال: موارد من صنع الانسان كالآلات والمعدات والمباني. (ليس فقط النقود)

التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والاقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات

التقنية: لها دور في رفع الكفاءة ورفع الانتاجية وتحسين الجودة لهذه المخرجات.

تقسيمات السلع

السلع الاقتصادية والسلع الحرة:

السلع الاقتصادية هي تلك التي لا توجد في الطبيعة إلا بكميات محدودة بالنسبة للرغبة فيها، ويخصص في سبيل إنتاجها قدر معين من الموارد.

السلع الحرة وهي تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد في سبيل الحصول عليها، كما لا يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد، كالهواء والماء (أحياناً).

السلع الضرورية والسلع الكمالية:

السلع الضرورية هي تلك السلع التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية، كالحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن.

السلع الكمالية فهي السلع التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح. بمعنى أن السلع الكمالية يحتاجها الشخص لكن حاجته لها ليست ماسة.

بينما التفرقة ما بين ما هو ضروري وما هو كمالي ليست بالأمر السهل، فما هو كمالي لشخص قد يكون ضروري لآخر والعكس صحيح. بل إن ما يكون كماليا للشخص في وقت معين قد يصبح ضرورياً في وقت آخر.

المحاضرة الثالثة

توقفنا في الحلقة الماضية في أقسام السلع المشبعة للحاجات وتطرقنا لأقسامها، وتبقى علينا قسمين ونراجعها بإيجاز. وقلنا أنه يمكن أن تقسم السلع المشبعة للحاجات من ست زوايا: يمكن تقسيمها إلى **سلع اقتصادية وسلع حرة**، وقلنا بأن السلع الحرة يحصل عليها الشخص بدون أي جهد وبالتالي فهي لا تشكل أي ندرة في المجتمع إما السلع الاقتصادية فلا بد من بذلك الجهد ولا بد من تسخير الموارد لإيجاد هذه السلع، وهي التي تعتبر فعلاً مكمن الندرة.

تقسيم من زاوية أخرى، وقلنا بأنه يمكن أن تقسم إلى **سلع ضرورية وسلع كمالية**، والضرورية هو ما تقتضي الحاجة الماسة الحصول على بعض السلع الضرورية للحياة من مأكل ومشرب وملبس، أما السلع الكمالية فهي فوق ذلك بمعنى أنها تجعل الإنسان يعيش رغداً من العيش وتحسن من وضعه المعيشي، لكنها ليست ضرورية وليست لازمة ويستطيع الإنسان العيش بدون هذه السلع الكمالية، ومن أجل التفريق بينهما يختلف من وقت إلى وقت ومن شخص إلى آخر، فقد يكون شخص ما يعتبر سلعاً ضرورية وسلعاً كمالية، ثم ينتقل إلى مرحلة أخرى فنجد أن السلع الكمالية أصبحت سلعاً ضرورية بالنسبة له نظراً لتحسن دخله مثلاً، ومن الأمثلة على ذلك المكيفات بأشكالها المنوعة، كانت في السابق ليست من السلع من الضرورية فالإنسان من الممكن أن يعيش بدون مكيفات، ولكن في الوقت الحاضر أصبحت من السلع الضرورية.

تقسيم آخر...

السلع العادية والسلع الدنيا:

السلع العادية هي السلع التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك، ويقل الطلب عليها عندما يقل دخل المستهلك. فهي علاقة طرديه بالنسبة للدخل.

السلع الدنيا (الرديئة) فهي السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة يقل إقبال الفرد عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة. ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل. مثال الدجاج لما يزيد دخل الشخص يعتبر لديه الدجاج سلعة دنيا فينتقل إلى بديل أفضل أسماك أو لحم.

السلع الفانية والسلع المعمرة:

السلع الفانية هي السلع التي تستنفذ قدرتها الإشباعية بمجرد استعمالها مرة واحدة كالمواد الغذائية.

أما السلع المعمرة فهي السلع التي تحقق سلسلة من الإشباعات دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة إنما تدريجياً. كالملابس والآلات والمعدات.

سلع مكملة وسلع بديلة:

السلع المكملة: هي السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة، كالورق والقلم، السيارة والبنزين، الشاي والسكر...إلخ.

السلع البديلة: فهي السلع التي يمكن إحلال أحدها محل الأخرى لإشباع حاجة معينة، مثل الشاي والقهوة، واللحوم والأسماك. وانتقال الشخص من سلعة إلى أخرى يخضع إلى عوامل السوق فيرتفع سعر السلعة فينتقل إلى سلعة بديلة.

تقسيم أخير، حيث يمكن تقسيم السلع إلى **سلع استهلاكية وسلع رأس مالية:**

السلع الاستهلاكية: هي السلع التي تُنتَج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويلية عليها. كالملابس والغذاء.

السلع الرأسمالية: هي السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إنما بطريق غير مباشر كالآلات والمعدات المختلفة، تحول السلع الرأسمالية بطريق آخر إلى سلع استهلاكية، كالمعدات والآلات نستخدمها في إنتاج السلع الاستهلاكية.

الاختيار

تكلفة الاختيار: التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلا هي مقدار ما يضحى به من البديل الاخر(ب) في سبيل الحصول على البديل الاول.

تقاس تكلفة الفرصة البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة.

قاعدة الاختيار: يجب التوسع في نشاط معين فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة، والتوقف عن التوسع في أي نشاط متى ما تعادلت المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

منحنى إمكانيات الإنتاج: يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج او حدود إمكانيات الإنتاج الممكن من ابسط واهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد.

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج:

- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء والكساء.
- الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمل وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج، توازن الاقتصاد عند مستوى اقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.
- المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني.
- مورد العمل يستخدم استخداما كاملا وكفؤ في الإنتاج.

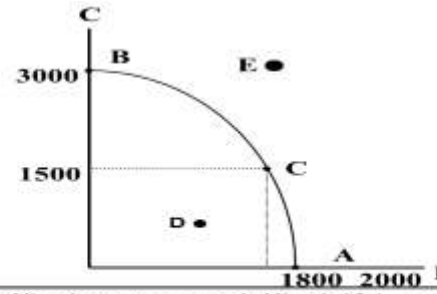

الشكل (٢-١): منحنى إمكانيات الإنتاج يوضح مستويات الإنتاج الممكن والكفء مثل C والإنتاج الممكن وغير الكفؤ مثل D ومستوى الإنتاج غير الممكن مثل النقطة E.

والشكل (٢-١) يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانيا بقياس الإنتاج من الغذاء على المحور الافقي والإنتاج من الكساء على المحور الرأسي.

شرح المنحنى

(A) تمثل أقصى إنتاج ممكن من الأكل (F).

(B) تمثل أقصى إنتاج ممكن من الملابس (C).

(C) تشير إلى إنتاج ممكن وتحقق معه الكفاءة في الإنتاج.

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى.

(D) تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لا تحقق الكفاءة في الإنتاج.

فعند هذه النقطة هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة.

(E) تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها النقطة نظراً للفرضيات.

سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال

"لدينا عمال في قطاع الزراعة ونقلناهم لقطاع الصناعة يحتاجون إلى تدريب ومهارات"

والجدول(٢-١) يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استنادا إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

جدول (٢-١) امكانيات الإنتاج للسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالمليون وحدة

الخيارات	وحدة من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
أ	0	**10**
ب	1	**9**
ج	2	**7**
د	3	**4**
م	4	**0**

النمو الاقتصادي:

ان استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- تنمية الموارد باستصلاح الاراضي او تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
- التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

ويظهر الشكل (٢-٢) النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج .

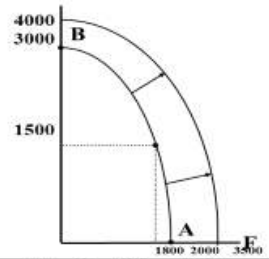

الشكل(٢-٢): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (٢-٣)

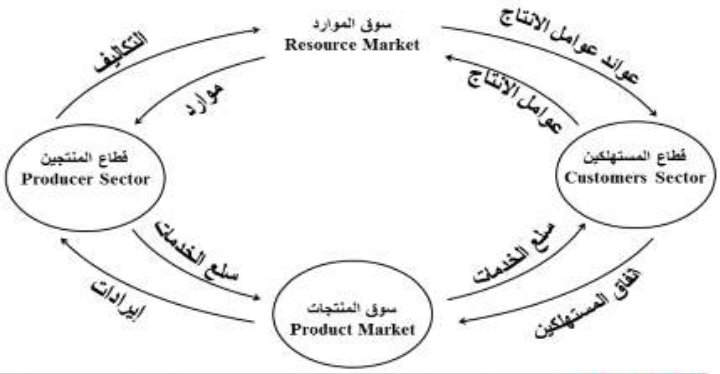

الشكل (٢-٣): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

- يوجد لدينا سوق موارد وسوق منتجين قطاع مستهلكين وقطاع المنتجين هذا هو عملية التدفق قطاع المنتجين يحصلون على عوامل الإنتاج من قطاع المستهلكين.
- المستهلك عنده رأس مال او قطعة ارض (عوامل الإنتاج) تطلع من المستهلكين إلى سوق الموارد بعدها إلى قطاع المنتجين ثم سلع وخدمات إلى سوق المنتجين.
- قطاع المستهلك يحصل على عوائد عوامل الإنتاج من الموارد ينفقه في سوق المنتجين ثم ايراد إلى قطاع المنتجين.
- هذه دورة تدفق دائري يمثل لنا الاقتصاد ككل "سلع، خدمات، موارد".
- نلاحظ تعادل الانفاق الكلي مع الدخل الكلي "لا يوجد ادخار".

دور القطاع الحكومي: يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الايرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات.

المحاضرة الرابعة

حالة السلع والخدمات العامة:

السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعيا ومتى ما انتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها. "السلع العامة مثل المدارس، الحدائق، سلع عامة تقدمها الدولة للجمهور"

حالة التأثيرات الخارجية:

في الحالات التي يترتب عليها النشاط الإنتاجي او الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم.

وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع او آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

(أي مؤسسة لها تأثيرات خارجية ايجابية او سلبية مثل محطة بنزين او مصنع داخل الحي لها تأثيرات سلبية يدفعها المجتمع قضية التلوث او على العكس المزرعة لها تأثير ايجابي مثلا مناحل لإنتاج العسل ومزرعة برسيم وازدهار يستفيدون من بعض. مثلا قضية التدخين ودوره لذلك نجد أنه يمنع في الاماكن العامة له تأثير سلبي على المجتمع والأسرة)

حالة الاحتكار الطبيعي: هو حالة انفراد منشأة كبيره واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

الفصل الثالث

المنفعة وسوق المستهلك: أي منفعة ليس لها مقياس معين كذلك المستهلك كيف سلوكه الاقتصاد يدرس سلوك المستهلك سلوك رشيد او غير رشيد "هناك رشد اقتصادي" يستفيد من دخله الفائدة القصوى ويحقق له منفعة.

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- نظرية المنفعة
- إمكانيات الاستهلاك
- خط الميزانية
- تفضيلات المستهلك
- المنفعة الكلية
- المنفعة الحدية
- تعظيم المنفعة

نظرية المنفعة

الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة: ان الاستهلاك من السلع والخدمات يولد المنفعة او الاستمتاع والرضا للمستهلك.

العوامل المحددة والمؤثرة في خيارات المستهلك:

١) إمكانيات الاستهلاك.

٢) تفضيلات المستهلك.

إمكانيات الاستهلاك

تحقق خيارات المستهلكين في إطار:

- الدخل.
- مستوى الاسعار السائدة للسلع والخدمات.
- الدخل ومستوى الاسعار يمثلان القيد الذي يحكم خيارات المستهلك.

خط الميزانية Budget Line

خط الميزانية يمثل الحدود القصوى لخيارات المستهلك من كميات السلع المتاحة للاستهلاك في حدود دخل المستهلك والأسعار السائدة للسلع.

مثال: ينفق عمار جميع دخله البالغ ٣٠ دينار شهريا على شراء سلعتين فقط :

- وجبات الافطار (F) بسعر ٣ دينار للوجبة.
- كتب الخيال العلمي (B) بسعر ٦ دنانير.

الجدول (٣-١) الخيارات المختلفة المتاحة لعمار

الخيارات الممكنة	الكتب		الوجبات	
	الكمية	الانفاق	الكمية	الانفاق
أ	0	0	10	30
ب	1	6	8	24
ج	2	12	6	18
د	3	18	4	12
ه	4	24	2	6
و	5	30	0	0

خط الميزانية

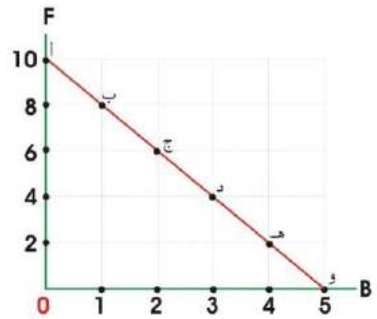

الجدول (٣-١) وضعناه هنا نرى عند النقطة (أ) نشتري (١٠) وجبات بينما الكتب صفر

تفضيلات المستهلك: كيف يقرر المستهلك أي هذه البدائل يختار؟

تعتمد الاجابة على تفضيلات المستهلك (Consumer Preferences)

تعكس تفضيلات المستهلك المنفعة. (Utility)

المنفعة: هي الإشباع او المتعة التي يحصل عليها الانسان من الاستهلاك.

المنفعة الكلية: المنفعة الكلية (Total Utility) هي مجموع المنافع التي يستمدها الفرد من استهلاك عدد من وحدات سلعة او خدمة معينة.

تفترض نظرية المنفعة تزايد المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستهلكة من السلعة.

ولكن ليس للمنفعة وحدة قياس محددة فالمنفعة الناتجة عن استهلاك كمية معينة من سلعة ما، تختلف من شخص لآخر تبعا لاختلاف أذواق المستهلكين.

الجدول (٣-٢) المنافع الكلية

وجبات الطعام		الكتب	
الكمية	المنفعة الكلية	الكمية	المنفعة الكلية
0	0	0	0
1	75	1	50
2	117	2	88
3	153	3	121
4	118	4	150
5	306	5	175
6	225	6	196
7	243	7	214
8	360	8	229
9	276	9	241
10	291	10	250

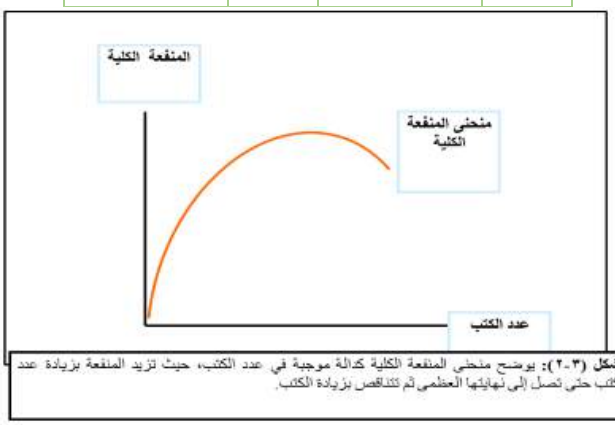

الشكل (٣-٢): يوضح منحنى المنفعة الكلية كدالة موجبة في عدد الكتب، حيث تزيد المنفعة بزيادة عدد الكتب حتى تصل إلى نهايتها العظمى ثم تتناقص بزيادة الكتب.

المنفعة الحدية:

تقيس المنفعة الحدية (Marginal Utility) التغيير في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الاستهلاك بوحدة واحدة أي منفعة الوحدة الاضافية من السلعة. (مثال وجبات البرجر).

المستهلك الرشيد تكون المنفعة الحدية موجبة لكنها تتناقص مع زيادة الاستهلاك وتوصف هذه الخاصية بتناقص المنفعة الحدية (Marginal Utility Diminishing).

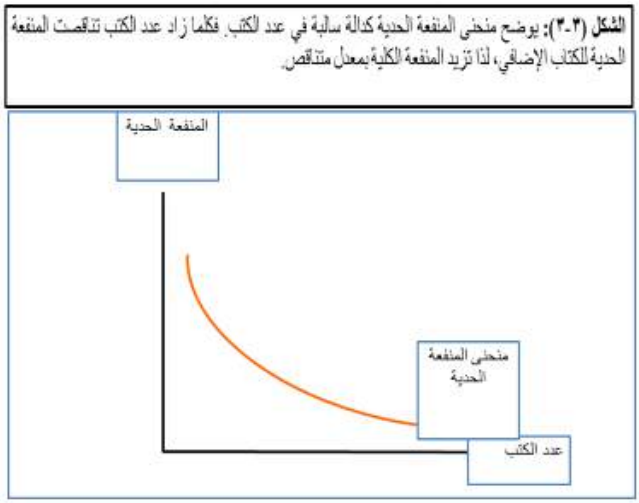

تحقيق أقصى منفعة للمستهلك:

الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة:

- هدف المستهلك هو تحقق اقصى منفعة كلية او تعظيم المنفعة الكلية باختيار المزيج الأمثل.

الخيار الامثل:

الخيار الامثل (Optimal Choice) هو المزيج الامثل من السلعتين البديلتين الذي يحقق للمستهلك

اقصى منفعة كلية في حدود دخله والأسعار السائدة للسلع.

يتحقق توازن المستهلك (Consumer Equilibrium) عندما يتوصل المستهلك إلى الخيار الامثل أي الذي يعظم منفعته الكلية في حدود دخله والأسعار السائدة للسلع.

تعظيم المنفعة – الحل الرياضي:

- يحقق المستهلك اقصى منفعة كلية تتعادل المنفعة الحدية للدينار المنفق على أي من السلع، أي عندما تكون :
- *(MU)* المنفعة الحدية للسلعة *(I)*.
- *(P)* سعر الوحدة من السلعة *(I)*.
- المنفعة الحدية للدينار المنفق على السلعة *(I)*.

المحاضرة الخامسة

السوق: هو الوضع الذي يتعامل فيه البائع والمشتري ويمكن ان يمثل السوق مكان محدد يجري فيه التعامل بسلعة واحدة.

في نظام السوق يوجد وحدتين :

- قطاع المستهلكين (المشترين) الذين يقومون بشراء السلع. ويمثلون منحنى الطلب.
- قطاع المنتجين (البائعين) وهم الذين يقومون ببيع وعرض السلعة ويمثلون منحنى العرض

الطلب: "هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة او الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها". وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء.

العوامل التي تؤثر على الطلب من سلعة: هناك عدد من العوامل التي تؤثر في الطلب او الكميات التي يرغب الافراد في شرائها من السلعة او الخدمة. هذه العوامل او المحددات هي تلك التي يمكن قياسها كميا بوحدات نقدية او عينية.

- السعر (−)
- الدخل (+)
- تغير الأذواق (+)
- السياسات الحكومية
- أسعار السلع البديلة (+)
- أسعار السلع المكملة (−)

قانون الطلب

نص قانون الطلب: مع بقاء العوامل الأخرى ثابته فإن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة علاقة عكسية.

بمعنى أنه عندما يرتفع ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سوف تنخفض وعندما ينخفض ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة منها سوف ترتفع هذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

مثال: الجدول التالي يبين الكميات المختلفة من سلعة مقابل كل سعر. ارسم منحنى الطلب وسمي العلاقة

الكمية المطلوبة	السعر
120	40
70	60
30	100

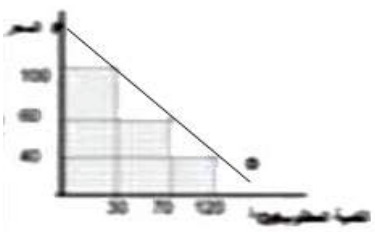

تعريف منحنى الطلب: هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع الافراد شرائها عند اسعار مختلفة في السوق .

التغير في الكمية المطلوبة والتغيير في الطلب

<u>التغيير في الكمية المطلوبة</u>: هو الانتقال من نقطة إلى اخرى على نفس منحنى الطلب، وذلك بسبب التغيير في السعر (العامل المتغير) مع ثبات العوامل الأخرى.

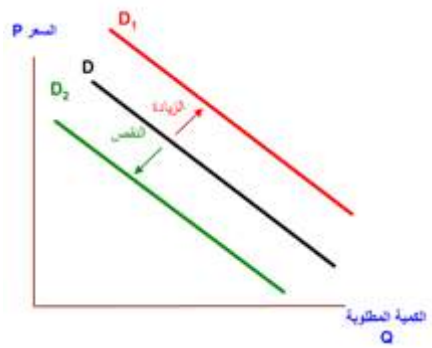

<u>التغير في الطلب</u>: هو انحراف (انتقال) المنحنى إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار بالنقصان وذلك بسبب التغير في أحد العوامل الغير سعرية

العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

- دخل المستهلك إذا زاد الطلب على السلعة.
- اسعار السلع البديلة إذا زاد سعر كيلو اللحم زاد الطلب على الدجاج .

السلعتين البديلتين هما اللتان يمكن استخدام أحدهما بدلا من الأخرى لأنهما تعطيان نفس الإشباع.

- أسعار السلع المكملة إذا زاد سعر السكر قل الطلب على الشاي.

السلعتين المكملتين هما اللتان لا يمكن استخدام أحدهما بدون الاخر مثل السيارة والبنزين

- ذوق المستهلك فمثلا إذا زاد تفضيل الحاسب زاد الطلب عليه.

الحالات الاستثنائية للطلب:

هناك حالات استثنائية لا ينطبق فيها قانون الطلب. ولا تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة عكسية كما عهدناها. من هذه الحالات ما يلي:

١. حالة السلع التي تطلب لذاتها ولكونها باهظة الثمن كسلع الرفاهية من مجوهرات وأحجار كريمة وتحف نادرة.

٢. حالة السلع التي يعتقد الافراد ان ارتفاع ثمنها دليلا على جودتها كأدوات ومساحيق التجميل مثلا.

٣. حالة السلع التي يزيد الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها خوفا من ارتفاع أكبر في المستقبل، ويحدث ذلك غالبا اوقات الحروب والأزمات خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

٤. حالة السلع التي لا تستهلك إلا مرة واحدة في العمر مثل التطعيمات الطبية.

٥. حالة سلع (جيفن) او سلع الفقراء، السلع العادية هي التي ترتبط الكمية المطلوبة منها بعلاقة عكسية مع السعر، فالزيادة في السعر تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة والعكس صحيح ام السلع جيفن (نسبة إلى روبرت جيفن) فهي السلع التي ترتبط بعلاقة طردية مع السعر فالزيادة في سعر السلعة تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمستهلك بالشكل الذي يدفع المستهلك إلى شراء المزيد منها لتعويض الانخفاض في مستوى معيشته .

المحاضرة السادسة

العرض: هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لبيعها فعليا في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الاثمان المفترضة لها.

العوامل التي تؤثر على العرض: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الكمية التي يرغب المنتج في عرضها من السلعة أو الخدمة من أهمها ما يلي:

- السعر علاقة طردية.
- عدد المنتجين (البائعين).
- طريقة الإنتاج (متقدمة أو بدائية).
- الإعانات الحكومية (+).
- الضرائب (−).
- أسعار وأجور عناصر الإنتاج (−).
- أسعار السلع الأخرى.

قانون العرض

نص قانون العرض: مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعر هذه السلعة علاقة طردية.

بمعنى أنه كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة من المنتجين أو البائعين؛ وكلما انخفض سعر السلعة انخفض العرض من هذه السلعة من قبل البائعين والمنتجين.

إليك البيانات الخاصة لعرض سلعة معينة. ارسم منحنى العرض وحدد نوع العلاقة؟

السعر	الكمية
٢.	١..
٤.	١٥.
٦.	٢٢.
٧.	٢٥.

تعريف منحنى العرض:

هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع البائعون بيعها بالأسعار المختلفة.

التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

التغير في الكمية المعروضة: هو الانتقال من نقطة إلى اخرى على نفس منحنى العرض بسبب التغير في السعر مع ثبات العوامل الأخرى.

التغير في العرض: هو انحراف (انتقال) منحنى العرض كليا إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار بالنقصان بسبب تغير العوامل الأخرى غير السعرية.

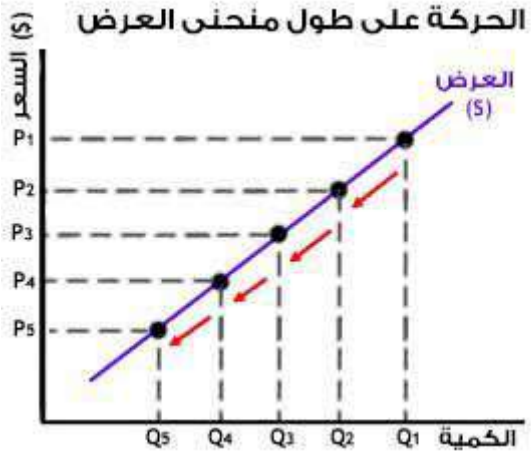

العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض

- **أسعار عناصر الإنتاج:** إذا ارتفع سعر البنزين انخفض العرض في خدمة النقل.
- **المستوى الفني والتقني:** تقدم تقني في صناعة الهاتف النقال ارتفعت المعروض من الهواتف النقالة.

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

نقطة التوازن: هي النقطة التي يتساوى عندها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق أو عند تقاطع منحنى الطلب مع العرض.

سعر التوازن: هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق. وعنده لا يوجد فائض عرض ولا فائض طلب ويكون مقدار الفائض =صفر.

المحاضرة السابعة

الطلب والعرض وتوازن السوق

تعريف السوق: السوق هو حيثما يلتقي العرض والطلب.

أو هو الوضع الذي يتعامل فيه البائع والمشتري. ويمكن أن يمثل السوق مكان محدد يجري فيه التعامل بسلعة واحدة.

في نظام السوق يوجد وحدتين:

قطاع المستهلكين (المشترين): الذين يقومون بشراء السلعة ويمثلون منحنى الطلب.

قطاع المنتجين (البائعين): الذين يقومون ببيع وعرض السلعة ويمثلون منحنى العرض.

تعريف الطلب: هو القدرة المدعمة بالرغبة في الشراء.

منحنى الطلب: تمثيل بياني يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية، مع ثبات العوامل الأخرى (الدخل –وأسعار السلع البديلة والمكملة والذوق)

دالة الطلب: هي صيغة رياضية توضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية، مع ثبات العوامل الأخرى.

خصائص منحنى الطلب:

- ينحدر من الأعلى إلى الأسفل.
- يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المشتراة، مع ثبات العوامل الأخرى.

طلب السوق :هو مجموع طلبات الأفراد عند سعر معين.

تعريف العرض: هو كمية السلع والخدمات التي يمكن بيعها عند سعر معين من خلال فترة زمنية معينة.

منحنى العرض: تمثيل بياني يمثل العلاقة بين السعر والكمية.

دالة العرض: صيغة رياضية توضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

خصائص منحنى العرض: يميل من الأسفل إلى الأعلى ويوضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

تعريف عرض السوق: هو مجموع ما يعرضه البائعون والمنتجون عند سعر معين.

أنواع السوق:

يوجد نوعين من السوق:

- **سوق المنافسة الكاملة:** وهو السوق الذي يتواجد فيه عدد كبير من البائعين والمشترين، ولا يؤثر أي منهم في السعر، وتتوفر المعلومات الكافية للمتعاملين، وتكون السلعة أو الخدمة متجانسة، بالتالي يتحدد السعر بناء على تفاعل قوى العرض والطلب.
- **سوق المنافسة غير الكاملة:** يوجد فيه عدد قليل من البائعين والمشترين، والسلع غير المتجانسة مما يفقد السوق آليته (لا تعمل قوى الطلب والعرض).
- يفترض في دراستنا للعرض والطلب التعامل في سوق المنافسة الكاملة.

توازن السوق: يتحقق توازن السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، ويسمى السعر الذي يحقق توازن السوق بالسعر التوازني وتسمى الكمية التي تحقق عند ذلك السعر بالكمية التوازنية. والجدول التالي يوضح اوضاع السوق عند اسعار مختلفة بما فيها السعر التوازني.

جدول الكميات المطلوبة والمعروضة عند كل سعر

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	الفائض	نوعه
٥	٦٠	٠	٦٠	فائض طلب
٦	٥٠	٢٠	٣٠	فائض طلب
٧	٤٠	٤٠	صفر	توازن
٨	٣٠	٦٠	٣٠	فائض عرض
٩	٢٠	٨٠	٦٠	فائض عرض
١٠	١٠	١٠٠	٩٠	فائض عرض

من الجدول اعلاه يتضح أن:

السعر التوازني = ٧

الكمية التوازنية: $Q^*=P^*$

الكمية المطلوبة = ٤٠ الكمية المعروضة = ٤٠

كما يتضح من الجدول أعلاه أيضا أن أي سعر أعلى من السعر التوازني يحدث فائض في الكمية المعروضة، وأي سعر أقل من السعر التوازني يحدث فائض في الكمية المطلوبة.

وضغط فائض الطلب يرفع السعر إلى أعلى حتى يصل إلى السعر التوازني، وضغط فائض العرض يخفض السعر إلى أن يصل إلى السعر التوازني.

الرسم التالي يوضح توازن السوق

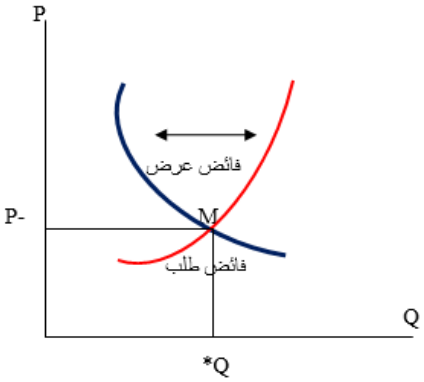

- M نقطة التوازن.
- *P هو السعر التوازني السائد في السوق.
- *Q هي الكمية التوازنية.

ملاحظة:

- أعلى من نقطة التوازن يكون هناك فائض عرض (لصالح المنتجين).
- أقل من نقطة التوازن يكون هناك فائض طلب (لصالح المستهلكين).

أشكال السوق:

أولاً–سوق المنافسة الكاملة: وهو السوق الذي تتوفر فيه أربع خصائص تميزها عن سائر الأشكال الأخرى.

١) **كثرة عدد البائعين والمشترين.** فلا بد من وجود عدد كبير من المنتجين البائعين للسلعة او الخدمة، وعدد كبير من المستهلكين المشترين للسلعة أو الخدمة، مع ضآلة نصيب كلا منهم. وبذلك تعتبر المنشأة أو المنتج في حالة سوق المنافسة التامة متلقيا للسعر السائد في السوق وليس صانعا له.

٢) **تتجانس السلعة تجانسا تاما.** فالسلعة هنا متشابهة ومتجانسة تماماً، بحيث يمكن إحلال أي سلعة منها محل الأخرى في إشباع نفس الحاجة لدي المستهلك.

٣) **حرية الدخول والخروج من السوق.** وذلك لعدم وجود أي حواجز أو قيود إدارية كانت أو قانونية أو اقتصادية تمنع منشأة جديدة من الدخول في السوق أو منشأة قائمة من الخروج.

٤) **العلم التام بأحوال السوق.** حيث يشترط توفر كامل البيانات والمعلومات لدى جميع البائعين والمشترين، سواء بالثمن السائد أو أي أمور أخرى تتعلق ببيع أو شراء السلعة في السوق.

ثانياً–سوق الاحتكار التام:

المحتكر "هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه، وذلك بشروط" وهي:

١. أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة.

٢. أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق.

٣. عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة أو السوق. وهنا يصبح المنتج المحتكر صانعا للسعر.

يفرق البعض بين نوعين من الاحتكار: احتكار البيع واحتكار الشراء.

فاحتكار البيع هو "السوق الذي يتولى فيه منتج واحد بيع سلعة ليس لها مثيل في السوق".

أما **احتكار الشراء** فيعني "قيام مستهلك واحد بشراء سلعة ليس لها مثيل في السوق".

هناك **نوع ثالث** يعرف **بالاحتكار المزدوج** ويقصد به "السوق الذي يقوم فيه منتج واحد ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق لمشتري واحد، أي يقف هنا محتكر البيع وجها لوجه أمام محتكر الشراء".

ثالثاً–سوق المنافسة الاحتكارية: هي سوق يأخذ شيئاً من المنافسة وشيئاً من الاحتكار تأخذ بعض الخصائص في المنافسة الكاملة مثل خاصية:

١. وجود عدد كبير من المنتجين والبائعين.

٢. تماثل السلع مع شيء من التمايز بينها.

٣. حرية الدخول والخروج من السوق.

رابعاً–سوق احتكار القلة: وهو سوق يتولى فيها عدد محدود من المنتجين بيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة يستأثر كل منهم بنسبة كبيرة من الإنتاج أو الصناعة، ويؤثر بقراراته وبسياساته الإنتاجية أو التسويقية السعرية تأثيراً مباشراً في باقي المنتجين.

المحاضرة الثامنة

مرونة الطلب ومرونة العرض

أولاً: مرونة الطلب: هي درجة استجابة الكميات المطلوبة للتغير في السعر.

- **وتقاس:** بمعامل المرونة.

$$\text{معامل مرونة الطلب} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

$$\varepsilon_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \div \frac{\Delta P}{P}$$

أنواع مرونة الطلب: (هناك ٥ أنواع لكن أهمها هي ٣ أنواع)

١) **طلب مرن:** عندما يكون التغير في الكمية المطلوبة أكبر من التغير في السعر .

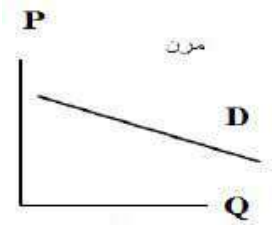

$$\varepsilon_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} > \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_d > ١$

٢) **طلب غير مرن:** عندما يكون التغير في الكمية المطلوبة أقل من التغير في السعر.

$$\varepsilon_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} < \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_d < ١$

٣) **طلب ذو وحدة المرونة (أحادي المرونة):** عندما يكون التغير في الكمية المطلوبة يساوي التغير في السعر.

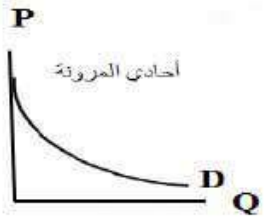

$$\varepsilon_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} = \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_d = ١$

العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب:

١) **مدى ضرورة السلعة للمستهلك:** كلما كانت السلعة ضرورية للمستهلك كلما كان الطلب عليها أقل مرونة مثل الخبز. بينما الطلب على السلعة الكمالية مرن مثل العطورات.

٢) **مدى وجود بدائل للسلعة:** فالسلعة التي يكون لها بدائل كثيرة يكون الطلب عليها مرن مثل الملابس. بينما السلعة التي ليس لها بدائل كثيرة يكون الطلب عليها غير مرن مثل التمر.

٣) **نسبة ما ينفق على السلعة من دخل المستهلك:** إذا كانت نسبة ما ينفق على السلعة ممن دخل المستهلك كبيرة كلما كان الطلب على هذه السلعة مرن. وكلما كانت نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل صغير يكون الطلب على السلعة غير مرن.

٤) **الفترة الزمنية في مجال البحث:** كلما كانت الفترة الزمنية أطول كلما كان الطلب على السلعة مرن. وكلما كانت الفترة الزمنية أصغر كلما كان الطلب على السلعة أقل مرونة.

ثانياً: مرونة العرض: هي درجة استجابة الكميات المعروضة للتغير في السعر.

- **ويقيسه** معامل مرونة العرض.

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

$$\varepsilon_s = \frac{\Delta Q_s}{Q_s} \div \frac{\Delta P}{P}$$

أنواع مرونة العرض:

١) **عرض مرن:** عندما يكون التغير في **الكمية المعروضة** أكبر من التغير في السعر.

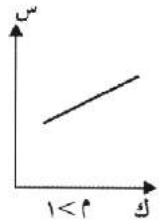

$$\varepsilon_s = \frac{\Delta Q_s}{Q_s} > \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_s > ١$

٢) **عرض غير مرن:** عندما يكون التغير في **الكمية المعروضة** أقل من التغير في السعر.

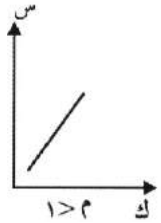

$$\varepsilon_s = \frac{\Delta Q_s}{Q_s} < \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_s < ١$

٣) **عرض أحادي المرونة:** عندما يكون التغير في **الكمية المعروضة** يساوي التغير في السعر.

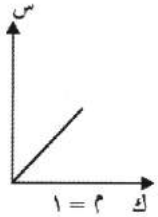

$$\varepsilon_s = \frac{\Delta Q_s}{Q_s} = \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $\varepsilon_s = ١$

أنواع اخرى لمرونة العرض نادرة الاستخدام

٤) **عرض عديم المرونة:** عندما **يتغير السعر لا تتغير الكمية المعروضة**، أي تبقى الكمية ثابتة.

ويكون ε_s = صفر

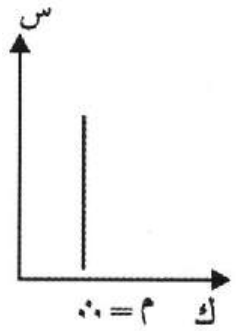

٥) **عرض كامل المرونة:** وهو عندما يكون **السعر ثابت والكمية تتغير.**

٦) ويكون $\varepsilon_s = \infty$

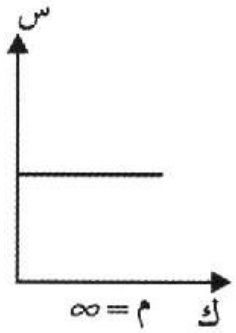

كيفية حساب معامل مرونة الطلب والعرض

توجد طريقتين للحساب.

١) **طريقة مرونة النقطة:** نلجأ إلى هذه الطريقة حينما يكون التغير في السعر صغيراً.

$$\varepsilon_{d.s} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

٢) **طريقة مرونة القوس:** نستخدم هذه الطريقة حينما يكون التغير في الأسعار كبيراً.

$$\varepsilon_{d.s} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P2 + P1}{Q2 + Q1}$$

علاقة مرونة الطلب بالإيراد الكلي:

الإيراد الكلي = الكمية المطلوبة × السعر $TR = Q \times P$

مثال: لو كانت الكمية ٥ والسعر ١٠٠ أحسب الإيراد الكلي؟

يوجد ثلاث علاقات بين مرونة الطلب لسلعة ما والإيراد الكلي:

حالة السلعة الكمالية: إذا كان الطلب مرن لسلعة ما، فإن العلاقة بين الإيراد الكلي وسعر هذه السلعة **علاقة عكسية.** بمعنى إذا ارتفع سعر سلعة (طلبها مرن كالكماليات) فإن الإيراد الكلي ينخفض والعكس صحيح.

حالة السلعة الضرورية: إذا كان الطلب غير مرن لسلعة ما فإن العلاقة بين الإيراد الكلي وسعر هذه السلعة **علاقة طردية.** بمعنى إذا ارتفع سعر سلعة (طلبها غير مرن كالخبز) فإن الإيراد الكلي يرتفع والعكس صحيح.

حالة السلعة ذات وحدة المرونة: إذا كان الطلب لسلعة أحادية المرونة فإن الإيراد الكلي يبقى ثابتا مهما ارتفع السعر أو انخفض وعندما يكون الإيراد الكلي عند أعلى قيمة له.

أسئلة الحلقة

س١/ لديك البيانات التالية عن سلعة ما. أحسب معامل مرونة الطلب عند انخفاض السعر من ٣٠ إلى ٢٥ وما هو نوع المرونة؟

أسعار P	كميات مطلوبة Q
٣٠	٦٠٠
٢٥	٨٠٠

س٢/ عندما كان السعر ٢٠ كانت الكمية المعروضة ١٢٠ وعندما انخفض السعر إلى ١٥ أصبحت الكمية المعروضة ٦٠ أحسب معامل المرونة وحدد نوعها؟

س٣/ لديك البيانات التالية:

أسعار P	كميات مطلوبة Q
١٠٠	٨
٢٠٠	٢

أحسب معامل مرونة الطلب بطريقة مرونة القوس.

عندما انخفض من ٢٠٠ إلى ١٠٠ ما نوع المرونة؟

ملاحظة: تهمل الإشارة السالبة لأن المقادير بالقيمة المطلقة.

المرونة السعرية للطلب:

يحتاج الاقتصاديون إلى معيار لاستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة. ويعتبر ميل منحنى الطلب أحد هذه المعايير. ويوضح الشكل

(٥-١) أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر تكون أكبر كلما قل انحدار أو ميل منحنى الطلب.

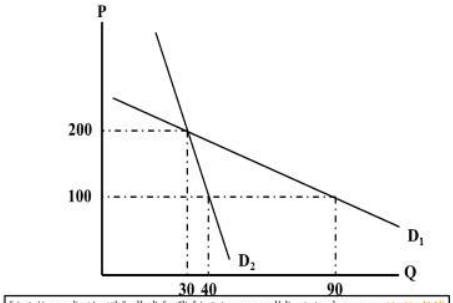

الشكل (٥-١): يوضح ميل منحنى الطلب ومدى واستجابة الكمية المطلوبة لتغيرات السعر. فاستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر تكون أكبر كلما قل انحدار منحنى الطلب.

قياس المرونة السعرية للطلب:

المرونة السعرية للطب هي مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عند ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

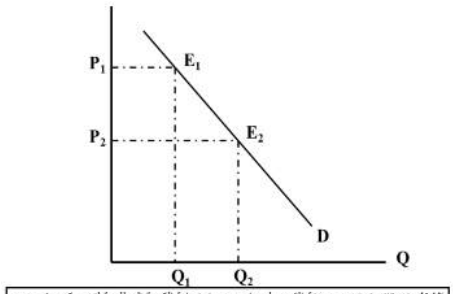

الشكل (٥-٣): تستخدم مرونة القوس لحساب مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغير كبير في سعر السلعة كما هو الحال بالنسبة للمرونة بين النقطتين (E_1E_2) على طول منحنى الطلب أعلاه.

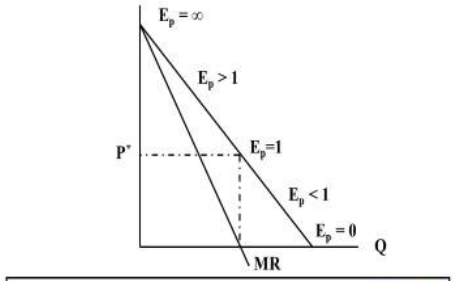

الشكل (٥-٤): القيمة المطلقة للمرونة السعرية على طول منحنى الطلب الخطي، حيث تزيد المرونة من الصفر حتى مالا نهاية مع ارتفاع السعر ونقصان الكمية.

تستخدم مرونة القوس لحساب مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغير كبير في سعر السلعة كما هو الحال بالنسبة للمرونة بين النقطتين على طول منحنى الطلب.

الكمية المطلقة للمرونة السعرية على طول منحنى الطلب الخاطئ حيث تزيد المرونة من الصفر حتى مالا نهاية مع ارتفاع السعر ونقصان الكمية.

عندما نخفض في السعر إذا كان متساوي المرونة لا يتغير. ولكن إذا وجد زيادة أو نقصان يتغير.

المحاضرة التاسعة

تحدثنا في الحلقة السابقة عن المرونة والعلاقة بين المرونة والإيراد الكلي، فأكثر ما يهتم به التاجر هو الإيراد الكلي، لأنه من غير المجدي اقتصادياً أن يبيع بخسارة أو بأقل تكلفة إلا إذا كان هناك غرض لضرب السعر مثل (منافس–محتكر– السوق غير سوي) بينما الأصل أن يحرص التاجر على الإيراد الكلي من خلال التسعيرة المناسبة.

جدول (5-1) : العلاقة بين التغير في السعر والمرونة والإيراد الكلي

التغير في السعر	أثر التغير في السعر على الإيراد الكلي		
	$E_p > 1$	$E_p = 1$	$E_p < 1$
ارتفاع	ينقص	لا يتأثر	يزيد
انخفاض	يزيد	لا يتأثر	ينقص

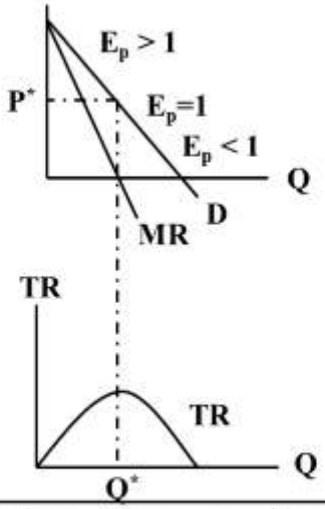

الشكل (٥-٥): يزيد الإيراد الكلي مع انخفاض السعر عبر الجزء المرن من منحنى الطلب وينخفض الإيراد الكلي بعد ذلك مع استمرار انخفاض السعر عندما يصبح الطلب غير مرن.

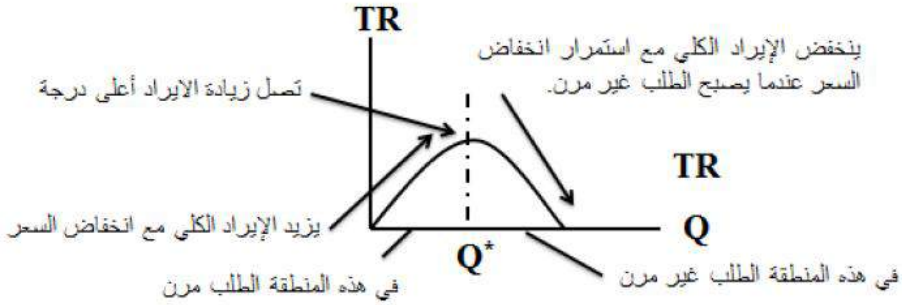

يزيد الإيراد الكلي مع انخفاض السعر عبر الجزء المرن من منحنى الطلب.

وينخفض الإيراد الكلي بعد ذلك مع استمرار انخفاض السعر عندما يصبح الطلب غير مرن.

المرونة الداخلية للطلب:

تقيس المرونة الداخلية للطلب مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل عند ثبات باقي العوامل.

قيمة المرونة:

- للسلع الرديئة *(Inferior Goods)*: $Ei < 0$
- للسلع الضرورية *(Necessary Goods)*: $0 < Ei < 1$
- للسلع الكمالية *(Luminous Goods)*: $Ei > 1$

- **المرونة الدخلية عند نقطة على منحنى الطلب.**
- **المرونة الدخلية بين نقطتين على منحنى الطلب.**
- **المرونة السعرية المتقاطعة للطلب.**
- **المرونة المتقاطعة عند نقطة على منحنى الطلب.**
- **المرونة المتقاطعة بين نقطتين.**

منحنيات العرض ذات المرونة الثابتة

هناك ثلاث حالات لمنحنيات العرض التي لا تغير المرونة السعرية على طولها. وهي كما يصورها الشكل (٥-٦):

- منحنى العرض أحادي المرونة.
- منحنى العرض تام المرونة.
- منحنى العرض عديم المرونة تماماً.

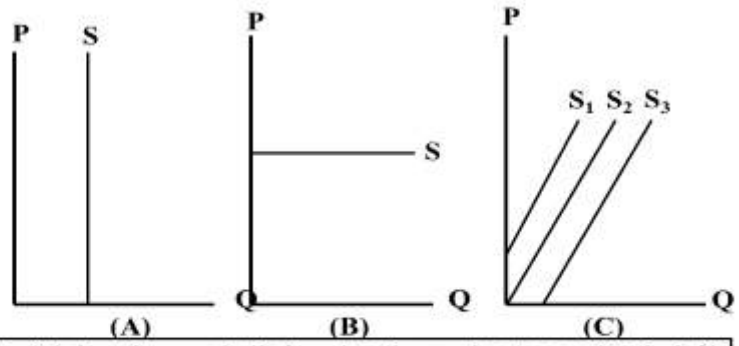

الشكل (5-٦): منحنيات العرض ذات المرونة الثابتة، عديم المرونة (A) وتام المرونة (B) وأحادي المرونة ($C\text{-}S_2$) والعرض المرن ($C\text{-}S_1$) والعرض غير المرن ($C\text{-}S_3$).

العرض الكلي والطلب الكلي

العرض الكلي	الطلب الكلي
هو مجموع العرض في سوق المنتجين.	هو مجموع طلبات المستهلكين.

العرض الكلي

العوامل المحددة للعرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الاجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاث التالية:

- كمية العمل *(L)*. - كمية رأس المال *(K)*. - المستوى التقني السائد *(T)*.

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية: $Y= F (L.K.T)$

كمية العمل *(L)*، كمية رأس المال *(K)*، التقنية المتاحة *(T)*.

الفرق بين العرض الكلي في الأمد القريب والأمد البعيد

العرض الكلي في الأمد البعيد:

يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل. ويعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن، عند ثبات كلا من رأس المال، والمستوى التقني.

والناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، مما يجعل الأرباح الحقيقة ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار. ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

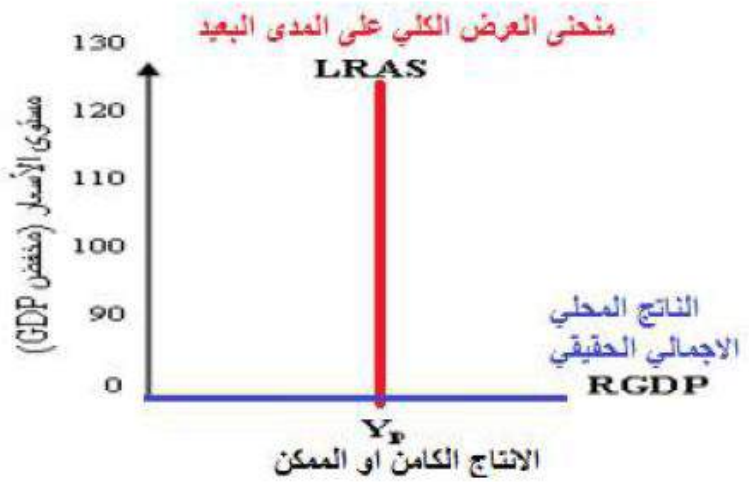

الشكل (٥-١) يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عامودي. حيث يتساوى الناتج الحقيقي المحلي مع الناتج الكامن. ويكون الناتج الإجمالي مستقلا عن مستوى الاسعار. ويتحقق بالاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

العرض الكلي في الأمد القريب:

الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن.

يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.

- وفي المدى القريب يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

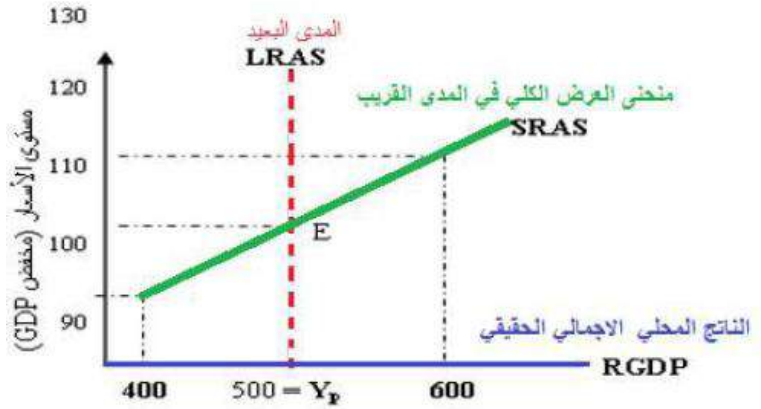

الشكل (٥-٢) يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في الأمد القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

الطلب الكلي

- يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي وفق المعادلة: $Y = C + I + G + X - M$

الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، الإنفاق الاستثماري الخاص (I)، الإنفاق الحكومي (G)، صافي الصادرات $(X - M)$.

(X) صادرات، (M) واردات.

يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من اهمها:

- **مستوى الأسعار** - **التوقعات** (مثل انخفاض أسعار النفط) - **السياسات المالية والنقدية**
- **متغيرات الاقتصاد العالمي**

محددات الطلب الكلي

١) **مستوى الأسعار:** كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة. وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من:

(أ) تأثير الثروة. (ب) تأثير الإحلال.

٢) **التوقعات:** المستقبل بيد الله ولاكن الناس يتوقعون فمثلا زيادة عدد السكان يؤثر على أشياء كثيرة.

- تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى التعجيل بالشراء وزيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر.
- تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

٣) **السياسات الاقتصادية:** (المالية والنقدية)

(أ) **السياسة المالية:** أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أدوات السياسة المالية:

- **الإنفاق الحكومي:** وتأثيره الإيجابي على الطلب الكلي.
- **الضرائب:** وتأثيرها السلبي على الطلب الكلي.

(ب) **السياسة النقدية:** أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

أدوات السياسة النقدية:

- **كمية النقود في الاقتصاد:** وتأثيرها الإيجابي على الطلب الكلي.
- **سعر الفائدة:** وتأثيره سلبي على الطلب الكلي.

المحاضرة العاشرة

٤) **متغيرات الاقتصاد العالمي:** تؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين:

- **سعر صرف العملة الوطنية:** وتأثيره السلبي.
- **مستوى الدخل في الدول الأخرى:** وتأثيره الإيجابي.

الاستهلاك: يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة.

دالة الاستهلاك: وفق نظرية الدخل المطلق لكينز

للاستهلاك دالة موجبة في الداخل في صيغة: $C= a + by$

حيث أن *(C)* الانفاق الاستهلاكي و *(Y)* الدخل الحقيقي، *(a)* فتمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل *(Autonomous Consumption)* *(b)* هي ميل دالة الاستهلاك، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك *(Marginal Propensity to Consume-MPC)*. حيث أن: *(1 > b > 0)*. أي أن التغير في الانفاق الاستهلاكي على التغير في الدخل الحقيقي يساوى ميل دالة الاستهلاك.

(١) الدخل القابل للإنفاق **Y**	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ٢ ÷ ١	(٥) الميل المتوسط للادخار ٣ ÷ ١	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار $S=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	**460**	**-60**	**1.15**	**-0.15**	**0.70**	**0.30**
500	**530**	**-30**	**1.06**	**-0.06**	**0.70**	**0.30**
600	**600**	**0**	**1.00**	**0**	**0.70**	**0.30**
700	**670**	**30**	**0.96**	**0.04**	**0.70**	**0.30**
800	**740**	**60**	**0.93**	**0.07**	**0.70**	**0.30**
900	**810**	**90**	**0.90**	**0.10**	**0.70**	**0.30**
1000	**880**	**120**	**0.88**	**0.12**	**0.70**	**0.30**
1100	**950**	**150**	**0.86**	**0.14**	**0.70**	**0.30**
1200	**1020**	**180**	**0.85**	**0.15**	**0.70**	**0.30**

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك *(C)* ÷ الدخل القابل للإنفاق *(Y)*.

الميل المتوسط للادخار = الادخار *(S)* ÷ الدخل القابل للإنفاق *(Y)*.

الميل الحدي للاستهلاك: يقيس الميل الحدي للاستهلاك التغير في الاستهلاك الناتج عند التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$MPC = b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

والميل الحدي للادخار: يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{MPC} = \boldsymbol{s}=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

- ونجد أن :$MPC+MPS=1$ الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك =واحد

(١) الدخل القابل للإنفاق **Y**	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ٢ ÷ ١	(٥) الميل المتوسط للادخار ٣ ÷ ١	التغير في الدخل ΔY	التغير في الاستهلاك ΔC	التغير في الادخار ΔS	(٦) الميل الحدي للاستهلاك b= $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار S= $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	**460**	**-60**	**1.15**	**-0.15**	**0**	**0**	**0**	**0.70**	**0.30**
500	**530**	**-30**	**1.06**	**-0.06**	**500-400=100**	**530-460=70**	**30-60=30**	**0.70**	**0.30**
600	**600**	**0**	**1.00**	**0**	**600-500=100**	**600-530=70**	**0-30=30**	**0.70**	**0.30**
700	**670**	**30**	**0.96**	**0.04**	**700-600=100**	**670-600=70**	**30-0=30**	**0.70**	**0.30**
800	**740**	**60**	**0.93**	**0.07**	**800-700=100**	**740-670=70**	**60-30=30**	**0.70**	**0.30**
900	**810**	**90**	**0.90**	**0.10**	**100**	**70**	**30**	**0.70**	**0.30**
1000	**880**	**120**	**0.88**	**0.12**	**100**	**70**	**30**	**0.70**	**0.30**
1100	**950**	**150**	**0.86**	**0.14**	**100**	**70**	**30**	**0.70**	**0.30**
1200	**1020**	**180**	**0.85**	**0.15**	**100**	**70**	**30**	**0.70**	**0.30**

الاستثمار

يأتي الاستثمار من الادخار ويعتبر الاستثمار المكون الثاني للاستهلاك في النموذج المبسط للطلب الكلي في الاقتصاد المغلق.

الفرق بين الاقتصاد المفتوح والمغلق:

الاقتصاد المفتوح	الاقتصاد المغلق
هو المفتوح على العالم ولديه تجارة خارجية.	ليس لديه تجارة خارجية لا استيراد ولا تصدير.

المقصود بالاستثمار:

هو الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني...) جديدة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

يجب التميز بين:

الاستثمار المستقل: وهو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة (مثل تغير آلات المستهلكة في المصنع)، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية.

- **الاستثمار التابع:** وهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل *(GDP)*، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال:

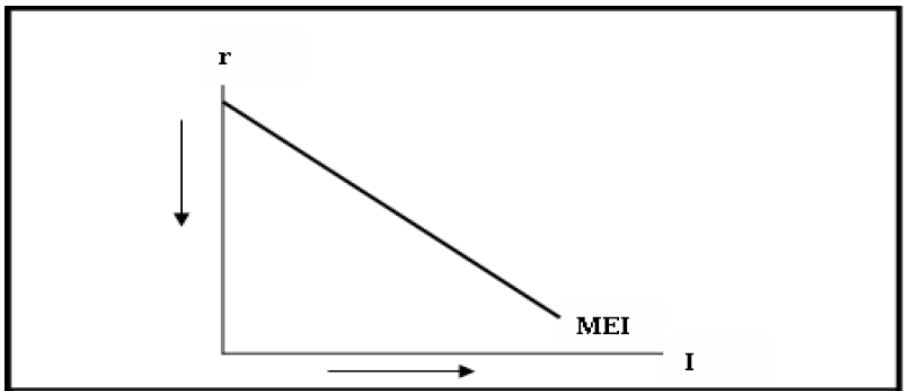

الشكل (5-5): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع بتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

محددات للكفاءة الحدية للاستثمار: تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في:

(١) الطلب المتوقع. (٢) التقدم التقني.

(٣) تكاليف الإنتاج. (٤) رصيد رأس المال.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاسعار:

علاقة عكسية، إذا زاد معدل الفائدة قل الاستثمار المطلوب، وإذا قل معدل الفائدة زاد الاستثمار المطلوب لأن أي استثمار يحتاج قروض، فإذا كانت نسبة الفائدة على القروض قليلة زاد الاستثمار والعكس.

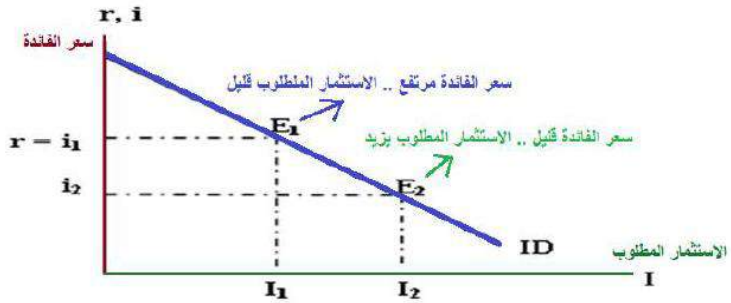

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار (ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار (r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

السياسات الحكومية

سياسات تحديد الأسعار والأجور

تحديد الحد الأعلى للأسعار: تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق سلعة معينة **بعدم زيادة** السعر عن المستوى المنصوص عليه في القانون.

يوضح الشكل (٥-١) وضع التوازن في سوق استئجار المساكن في احدى المدن، حيث أن متوسط الإيجار عند التوازن هو (R1) وعدد المساكن المطلوبة والمعروضة هو (Q1).

تأثير تحديد الحد الأعلى للسعر:

١. حدوث **نقص أو عجز** في السلعة.
٢. **هدر المواد** في البحث عن بدائل دون جدوى.
٣. **ظهور السوق السوداء** حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي.

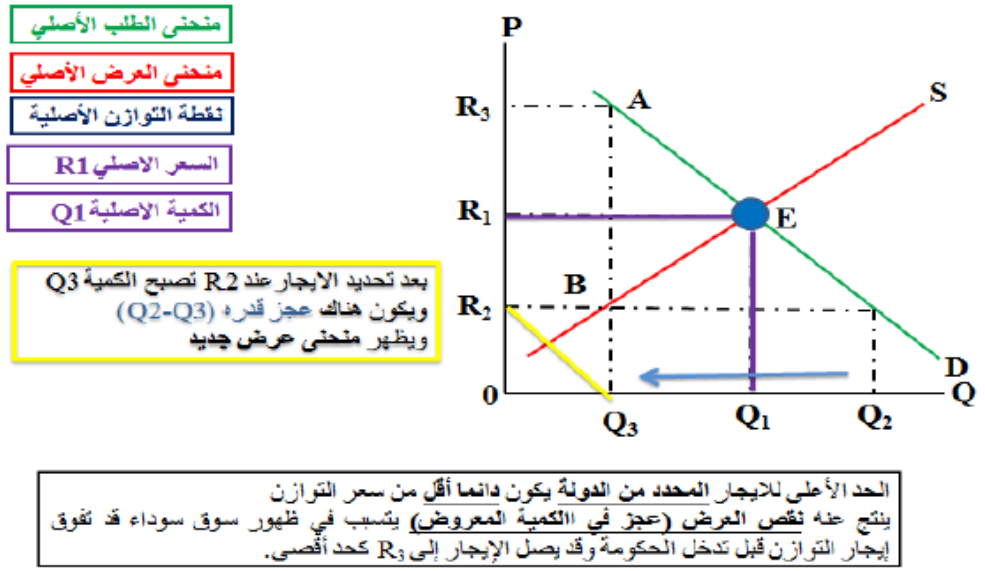

الشكل (٦-١) يوضح حد أعلى للإيجار عند *(R1)* يتسبب في عجز قدره *(Q2-Q1)* وارتفاع في أسعار السوق السوداء قد تفوق ايجار التوازن قبل تدخل الحكومة وقد يصل الايجار الحد الأعلى في السوق السوداء.

يوضح حد أعلى للإيجار عند*(R1)* يتسبب في عجز قدره*(Q2-Q1)* وارتفاع في أسعار السوق السوداء قد تفوق التوازن قبل تدخل الحكومة وقد يصل الحد الاعلى في السوق السوداء.

تحديد الحد الادنى للأسعار: هو قانون لا يجيز بيع سلعة معينة بأقل من السعر الذي حدده القانون، مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة.

المحاضرة الحادية عشر

سوف نكمل في هذه الحلقة ما تحدثنا عنه في الحلقة السابقة... الحكومة لها تدخل في الاقتصاد ولذلك لها دور كبير في المحافظة على الاقتصاد المحافظة على الاسعار والمحافظة على المستهلكين وحمايتهم.

عناصر المحاضرة

- سياسات تحديد الأسعار والأجور
- تحديد الحد الأعلى للأسعار
- تأثير تحديد الحد الاعلى للأسعار
- تحديد الحد الأدنى للأسعار
- تأثير الحد الأدنى للأجور
- السياسات الضريبية
- سياسات استقرار دخول المزارعين
- أثر تقنيات الإنتاج على دخول المزارعين
- سياسات استقرار اسعار المنتجات الزراعية

الاقتصاد في المملكة يعتمد على الصناعة والزراعة وهما يشكلان الأساس في التنمية في الدولة وغيرها من الدول والدولة ترعي ذلك وغيره

سياسات تحديد الأسعار والأجور

تحديد الحد الأعلى للأسعار: تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق سلعة معينة **بعدم زيادة** السعر عن المستوى المنصوص عليه في القانون.

يوضح الشكل (٥-١) وضع التوازن في سوق استئجار المساكن في احدى المدن، حيث أن متوسط الإيجار عند التوازن هو *(R1)* وعدد المساكن المطلوبة والمعروضة هو *(Q1)*.

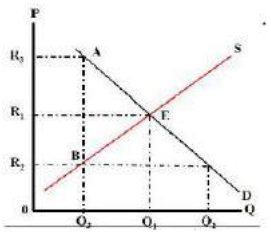

تأثير تحديد الحد الأعلى للسعر:

٤. حدوث **نقص أو عجز** في السلعة.

٥. **هدر المواد** في البحث عن بدائل دون جدوى.

٦. **ظهور السوق السوداء** حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي.

الشكل (٦-١) يوضح حد أعلى للإيجار عند (R1) يتسبب في عجز قدره (Q2-Q1) وارتفاع في أسعار السوق السوداء قد تفوق ايجار التوازن قبل تدخل الحكومة وقد يصل الايجار الحد الأعلى في السوق السوداء.

تأثير تحديد الحد الأعلى للسعر:

١. حدوث **نقص أو عجز** في السلعة.
٢. **هدر المواد** في البحث عن بدائل دون جدوى.
٣. **ظهور السوق السوداء** حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي.

تحديد الحد الادنى للأسعار: هو قانون لا يجيز بيع سلعة معينة بأقل من السعر الذي حدده القانون، مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة.

يوضح الشكل (٦-٢) وضع التوازن في سوق العمال غير المهرة في غياب التدخل الحكومي، حيث *W1* و *L1* هما أجر التوازن وعدد العمال عند التوازن.

الحد الأدنى للأجور: هو حماية لحق العامل لكيلا يبتزه صاحب العمل، وهو حماية وترشيد واستغلال عقلاني للموارد الاقتصادية الموجودة.

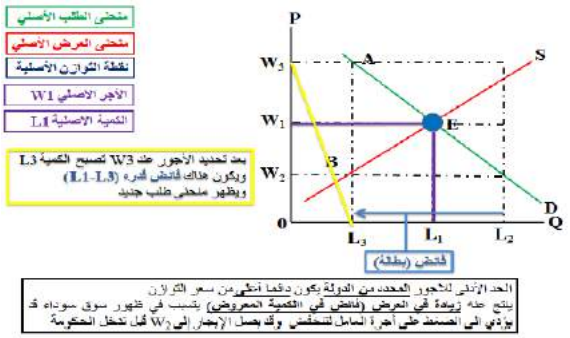

الشكل (٦-٢) وضع حد أعلى لأجور العمال غير المهرة يتسبب في ظهور بطالة قدرها (L2-L3) مما يدفع العمال إلى قبول أجور قد تقل عن أجر التوازن قبل التدخل الحكومي وقد تصل إلى W3 كحد أدنى.

تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور:

١. **ظهور البطالة** بين العمال غير المهرة.
٢. **هدر الموارد** في البحث عن العمل دون جدوى.
٣. **ظهور سوق سوداء** يقبل العمال فيها بأجور قد تقل عن أجر التوازن الأصلي.

❖ كلما ارتفعت الأجور (سعر العمل) كلما كانت العمالة مستعدة للعمل، لزيادة الدخل، ومن ثم القدرة على إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك.

❖ كلما انخفضت الأجور (سعر العمل) كلما طلبت المؤسسات المزيد من العمل، لزيادة الإنتاج ومن ثم تعظيم الأرباح.

❖ كلما ارتفعت الأجور (عن طريق تحديد الدولة للحد الأدنى للأجور) كلما أحجما المؤسسات عن طلب العمل.

السياسات الضريبية

ضريبة الإنتاج: هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج أو البائع مقابل كل وحدة مباعة من السلعة أو الخدمة.

وفي الشكل (٥-٣) نفترض أن سوق السلعة X كان في حالة توازن قبل فرض الضريبة عند $(P1=100$ و $Q2=50)$.

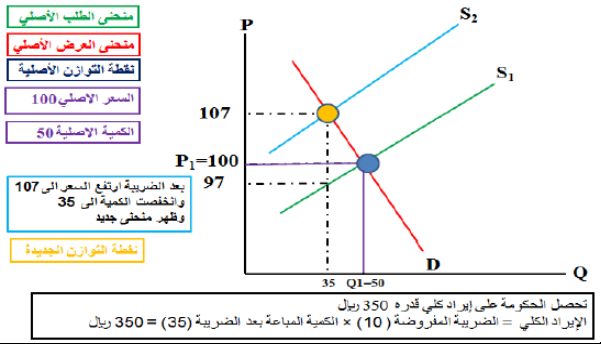

الشكل (٦-٣) فرض الضريبة ينقل منحنى العرض من $S1$ إلى $S2$ ويرتفع سعر المشتري إلى ١٠٧ بدلاً من ١٠٠، ويسهم ذلك في سداد الضريبة بمقدار ٧ دنانير، بينما ينخفض سعر البائع إلى ٩٧ دينار ويسهم في سداد الضريبة وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدر ٣٥٠ ديناراً.

- ❖ عند فرض الضريبة، فإن السعر يرتفع.
- ❖ الضريبة عبارة عن تكلفة إضافية لقيمة المنتج.
- ❖ عند ارتفاع السعر فإن المنتجين يزيدون الكمية المعروضة (بغية تحقيق الأرباح) ومع ذلك فإن المستهلكين يقللون طلبهم لهذه السلعة (بغية تحقيق الاستفادة المثلى من قيد الميزانية – الدخل).

توزيع العبء الضريبي: في حالة ضريبة الإنتاج أو المبيعات تقع مسئولية سداد الضريبة على **المنتج أو البائع أو عليهما معاً**، ولكن هل يسدد البائع الضريبة بالكامل من إيرادات البيع أم أن بإمكانه نقلها كلياً أو جزئياً إلى المستهلكين؟ **<u>يعتمد على مرونة الطلب</u>**

- ❖ إذا كان هناك سلعة عليها ضريبة سيكون سعرها مرتفع عن السلع البديلة التي ليس عليها ضريبة، فالمستهلك سيشتري السلعة التي ليس عليها ضريبة وبالتالي سيضطر البائع إلى دفع الضريبة بنفسه، أما إذا كانت كل السلع عليها ضريبة سيضطر المستهلك أن يشتري هذه السلع ويدفع الضريبة.

الطلب عديم المرونة: يفترض في هذا التحليل أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب، أما الطلب على السلعة فهو غير مرن تماماً، فمنحنى الطلب في هذه الحالة يكون عمودياً كما يتضح في الشكل (٦-٤).

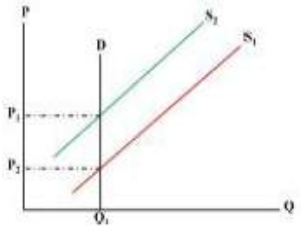

☒ فرض أن للسلعة منحنى اعتيادي ذو انحدار موجب:

- في منحنى طلب غير مرن تماماً:
  - يكون منحنى الطلب عامودي، ثم

- يتحمل المستهلك كامل الضريبة لأن السلعة ليس لها بدائل أو يرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة.
- هذا الأمر يجعل البائع لا يتحمل أي شيء.

الشكل (٦-٤) في حالة الطلب عديم المرونة، يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، كما في حالة الأدوية عديمة البدائل.

الطلب المرن تماماً: في هذه الحالة يفترض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب، أما الطلب على السلعة فهو مرن تماماً، كما يتضح من منحنى الطلب الأفقي في الشكل (٦-٥).

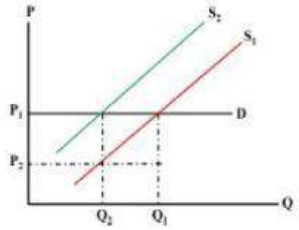

☒ فرض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذو انحدار موجب:

- في منحنى طلب مرن تماماً:
- يكون منحنى الطلب أفقي، ثم.
- يتحمل البائع كامل الضريبة لأن السلعة لها بدائل بدون ضريبة، ويرتفع سعره بمقدار الضريبة.
- هذا الأمر يجعل المستهلك يتفادى الضريبة لأنه بحث عن البدائل التي ليس عليها ضرائب.

الشكل (٦-٥) في حالة الطلب المرن تماماً، يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعره بمقدار الضريبة، ولا يسهم المشتري في تحمل الضريبة، كما في حالة السلعة ذات البدائل العديد، حيث يتمكن المشتري من استهلاك البدائل غير الخاضعة للضريبة فيتفادى بذلك تحمل العبء الضريبي.

العرض غير المرن تماماً: يفترض في هذه الحالة أن للسلعة منحى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب، ومنحنى عرض غير مرن تماماً يمثل بخط رأسي في الشكل (٦-٦).

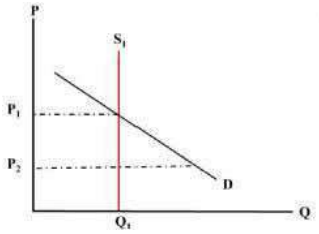

☒ فرض أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب.

- في منحنى عرض غير مرن تماماً:
- يكون منحنى العرض عامودي، ثم
- يتحمل البائع كامل الضريبة، فيضطر إلى تخفيض سعر (لعجزه عن مجاراة سعر السلع البديلة المعفية من الضرائب التي اتجه إليها المستهلك).
- هذا الأمر يجعل المستهلك يتفادى الضريبة لأنه بحث عن البدائل التي ليس عليها ضرائب.

الشكل (٦-٦) في حالة العرض عديم المرونة: يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعر البائع بمقدار الضريبة لعجزه عن تفادي الضريبة بالتحول إلى السلع البديلة في الإنتاج، غير الخاضعة للضريبة.

العرض المرن تماماً: في حالة الطلب الاعتيادي والعرض تام المرونة، يكون منحنى العرض خطاً أفقياً عند سعر التوازن قبل الضريبة كما في الشكل (٦-٧).

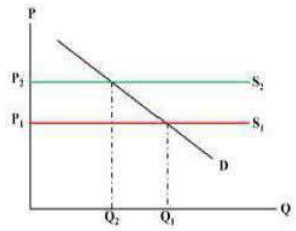

☒ فرض أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب.

- في منحنى عرض مرن تماماً:

- يكون منحنى العرض أفقي، ثم
- يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري (لأنه ليس لديه بدائل).
- هذا الأمر يجعل البائع يتفادى الضرائب، لأن باستطاعته إنتاج بدائل غير خاضعة للضرائب.

الشكل (٦-٧) في حالة العرض المرن تماماً، يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة، ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، حيث يتمكن البائع من التحول إلى إنتاج أو بيع البدائل غير الخاضعة للضريبة لتفادي تحمل عبء الضريبة.

سياسات استقرار دخول المزارعين

تتقلب أسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة في الأمد القصير، ولما كان لتقلبات الأسعار أثر مباشر على تقلبات دخول المزارعين، لذلك فقد لجأت بعض الحكومات إلى إتباع سياسات اقتصادية تستهدف المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي دخول المزارعين، وذلك حماية لهم من الخسارة وتشجيعاً لهم لإنتاج المزيد من المزروعات.

وتعزى التقلبات الكبيرة في أسعار المنتجات الزراعية إلى عوامل عديدة خارجة عن سيطرة المزارع نفسه، مثل التقلبات في الظروف المناخية، كقلة الأمطار، والصقيع والارتفاع غير المألوف في درجات الحرارة، والفيضانات المدمرة، بالإضافة للظروف البيولوجية أو الحيوية كانتشار الأمراض والآفات الزراعية وما إلى ذلك من العوامل التي تؤثر إلى درجة كبيرة في مستوى الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى.

ويوضح الشكل (٦-٨) وضع التوازن في سوق إحدى المنتجات الزراعية وليكن القمح في إحدى الدول.

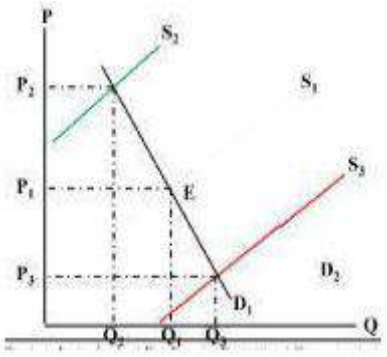

الشكل (٦-٨) تؤدي تقلبات الإنتاج الزراعي إلى تقلبات في أسعار المنتجات الزراعية ولكن في الاتجاه المعاكس وكلما انخفضت مرونة الطلب على السلع الزراعية كان أثر تقلبات الإنتاج على الأسعار أكبر.

أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين:

تؤدي المواسم الزراعية الجيدة إلى انخفاض دخول المزارعين، في حين تؤدي المواسم الزراعية السيئة إلى زيادة دخولهم. لأنه تكون كمية العرض قليلة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثم زيادة أسعارها نظير قلة الكمية المعروضة وعدم قدرة المزارعين على توفير بدائل للمنتجات وهذا يساعد على تحمل المستهلك لفارق السعر.

سياسات استقرار أسعار المنتجات الزراعية:

تتمثل أهم سياسات دعم استقرار الأسعار الزراعية فيما يلي:

التعويضات: تعمل الحكومة للحيلولة دون انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عن طريق خفض الإنتاج، بتعويض المزارعين عن المساحات غير المزروعة.

حصص الإنتاج: وهو نظام لتقييد الإنتاج والحد من زيادة العرض إلى مستويات تهدد بانخفاض السعر عن مستواه المستهدف لاستقرار دخول المزارعين.

تحديد الحد الأدنى للسعر: تحديد الحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية من أجل حماية دخول المنتجين الزراعيين.

مخزون موازنة الأسعار: بناء مخزون من السلع المراد الحد من تقلبات أسعارها بشراء الفائض في سنوات وفرة المحصول، ثم بيع كميات من هذا المخزون في سنوات انخفاض الإنتاج.

❖ كل هذه السياسات تسعى وراء توزيع الثروات بين أكبر قدر ممكن من الناس سواء منتجين أم مستهلكين وذلك تحقيقاً لمبدأ الرفاهية.

المحاضرة الثانية عشر

النظام الاقتصادي (لمجتمع)

النظم الاقتصادية

لدينا مجموعة من النظم الاقتصادية المطبقة على مستوي العالم، ويعتبر الاقتصاد الإسلامي هو أول النظم الاقتصادية منذ بعثة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لكنه لم يدون ويكتب إلا في العصور الحديثة قبل (٥٠) سنة أو أكثر حيث بدأ الاهتمام بالاقتصاد الاسلامي وتدوينه وإخراجه.

النظم الاقتصادية			
اقتصاد السوق (الاقتصاد الرأسمالي) الحر السائد *(Capital Economy) Market Economy*	**الاقتصاد الموجة *Command Economy***	**الاقتصاد المختلط *Mixed Economy***	**الاقتصاد الإسلامي *Islamic Economy***
يقوم فيه الافراد او الشركات باتخاذ القرارات الرئيسية حول الإنتاج والاستهلاك والأسعار والإرباح والخسائر والمكافآت	الحكومة هي التي تتخذ القرارات وهي التي توجه الإنتاج والتوزيع	يكون فيه عناصر من اقتصاد السوق والاقتصاد الموجة وعملياً لا توجد دولة تتبع اقتصاد سوق كامل	يعتمد على الأساس الإسلامي والعقيدة في تطبيقاته

معضلة (أي؟ وكيف؟ ولمن؟) للنظم الاقتصادية

- ❖ يجب أن يقرر النظام الاقتصادي "أي" السلع يجب أن ينتج وبأي كميات وذلك بالنسبة لكافة السلع والخدمات التي يمكنه إنتاجها.
- ❖ يجب أن يقرر النظام الاقتصادي "كيف" سيتم إنتاج السلع من حيث تحديد من سيقوم بالإنتاج وبأي موارد وأي تقنيات سيتم اتباعها.
- ❖ يجب أن يقرر النظام الاقتصادي "لمن" سوف يتم إنتاج السلع وتوزيعها بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته.

المذاهب الاقتصادية: يوجد في الحياة ثلاثة مذاهب اقتصادية تختلف نظرتها إلى الناحية الاقتصادية في الحياة:

١. المذهب الرأسمالي ٢. المذهب الاشتراكي ٣. المذهب الاسلامي

المذهب الرأسمالي

هو نظام سياسي اقتصادي قائم على الملكية الخاصة والربح الخاص. وملاك الشركات لهم الحرية المطلقة في الربح وتحديد استراتيجية في الربح دون تدخل السلطة.

يطلق أحياناً على الرأسمالية أسماء أخرى مثل:

- الاقتصاد الحر المعدل • نظام السوق الحر • نظام المبادرة • حرية العمل والتجارة

العوامل المؤثرة على النظام الرأسمالي:

تؤثر عدة عوامل على القرارات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وأهما:

- **الأفراد:** وهو ذو تأثير مباشر على الاقتصاد، **ويصنفون:**
  - **مستهلكين:** تأثيره على الاقتصاد من حيث العرض والطلب على مفردات البضائع وأشكالها وأحجامها وأنواعها وأسعارها.
  - **عاملين:** تأثيره من حيث اختيار نوع المهن ليؤهلوا أنفسهم لها، وكيفية محاولة البحث عنها.
  - **مستثمرين:** يحدد المستثمر نمط الاستثمار وحجمه، ومكانه، والأدوات التي يستخدمها في عمليات الاستثمار.
- **مشاريع الأعمال:** إن القوة الدافعة في الاقتصاد الرأسمالي هي الرغبة في تحقيق الأرباح دون النظر إلى أسبابها ونتائجها، حيث تحدد مشاريع الأعمال ماذا ننتج وأين تباشر أعمالها، وتسويق منتجاتها من خلال التأثير على سلوك المستهلكين. ولضمان توليد الأرباح على الشركات إنتاج السلع والخدمات المدرة للأرباح دون النظر إلى الحاجة الفعلية للمجتمع، تؤدي مشاريع الأعمال دوراً كبيراً في تحديد السرعة التي ينمو بها الاقتصاد الرأسمالي وينمو الاقتصاد عندما يزيد إنتاجه من السلع والخدمات، ويتطلب ذلك النمو الاستثمار في المباني والمعدات والموارد الأخرى التي تستخدم في الإنتاج.
- **السوق:** تتحدد أسعار السلع والخدمات بأوضاع السوق مثل العرض والطلب والمنافسة. وعموماً يجبر السوق الأسعار على الانخفاض عندما يفوق العرض الطلب وعلى الارتفاع عندما يفوق الطلب العرض. وتعتمد الرأسمالية على المنافسة، لكيلا تمكن الشركات من فرض أسعار غير معقولة، وإلا سوف ينمو الاحتكار، وتستطيع المنشأة المحتكرة الحد من الإنتاج ورفع الأسعار.
- **الدخل:** يعتمد الدخل في الاقتصاد الرأسمالي أساساً على العرض والطلب وعلى المهارات التي لها قيمة عالية في نظر المجتمع. وتساهم المنافسة بين أصحاب الأعمال حول اليد العاملة من

جهة، وبين العمال وفرص العمل من جهة أخرى في تحديد مستوى الأجور. إذ إن مشاريع الأعمال تحتاج إلى دفع أجور عالية بما فيه الكفاية، لتجذب إليها العاملين الذين تحتاج إليهم.

- **تؤثر النقابات العمالية وكذلك الحكومات على الأجور** في العديد من البلدان الرأسمالية، وتتفاوض النقابات مع أصحاب الأعمال لتحديد درجات الأجور وظروف العمل المقبولة من أعضائها.
- **الحكومة**: يقتصر دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بإصدار النقود والإشراف على المرافق العامة وفرض تطبيق العقود التجارية، وتفعيل قوانين المنافسة وتحظر الممارسات التجارية غير العادلة.
- تنظم **الوكالات الحكومية** معايير الخدمة في قطاعات مثل: (الطيران – الصيدلة –الإرسال الإذاعي – التلفاز). كذلك تمول الحكومة برامج عديدة متنوعة، كما تنظم تدفق القروض والأموال في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومة أن تستخدم سلطتها لمحاربة مشاكل مثل: (التضخم والبطالة).

أبرز مشاكل المذهب الرأسمالي:

- **عدم الاستقرار الاقتصادي**: تمر الاقتصاديات الرأسمالية بحالات من الصعود والهبوط فأحيانا تنمو بسرعة، وتقود إلى رخاء عام. إلا أن الازدهار الاقتصادي يقود أحياناً إلى التضخم، ويتسبب في فقدان النقود لقيمتها.
- **عدم المساواة في توزيع الثروة**: أساس عدم المساواة في توزيع الدخل مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية، فالناس أحرار، إلى درجة كبيرة في أن يتمتعوا أو يعانوا من نتائج قراراتهم الاقتصادية. بالإضافة إلى التفرقة العنصرية والجنسية وفوارق التعليم والميراث تساهم أيضا في عدم المساواة في توزيع الثروة.
- **إهمال الصالح العام**: يتيح مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية أغلب الشركات في الاقتصاد الرأسمالي أن تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون النظر للصالح العام كالتلوث البيئي وهدم قيم ومبادئ المجتمع. فكان لابد من تدخل الحكومات لحماية الصالح العام من جشع التجار، كتوفير السكن المنخفض التكاليف والخدمات الصحية العامة وكذلك الخدمات العامة الأخرى.

أبرز خصائص المذهب الرأسمالي:

- **حرية التملك:** أو مبدأ الملكية الخاصة وهي القاعدة الرئيسة للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية كتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.
- **حرية الاستغلال:** تمنح للأفراد لتحقيق مصالحهم الفردية دون تدخل أي طرف آخر او فرض أي قيد عليه، وذلك على اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي والأقدر على تحقيق مصلحته.
- **حرية الاستهلاك:** مصونة بنفس قدر حرية استغلال ممتلكاتهم دون تدخل أو وصاية من أحد.
- **قاعدة التوزيع:** تنص على يستفيد الفرد من إنتاج البلاد بقدر ما يملك من ثمن وملكية خاصة، أما من لا يملك ثمنا فلا يأخذ من ثروة البلاد، فالملكية الخاصة هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويتم ذلك بصورة تلقائية وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المذاهب الاشتراكية

الشيوعية:

- يهدف المذهب الشيوعي بإقامة مجتمع تسوده المساواة بين المواطنين ويتحقق في الأمن الاقتصادي للجميع. من خلال تملك الحكومة الممثلة للطبقة العاملة للمصانع والآلات ووسائل الإنتاج الأساسية الأخرى بدلاً من الأفراد، وبأن تقوم هذه الحكومة بالتخطيط للأنشطة الاقتصادية.
- استخدم رجال المذهب الشيوعي أدوات العنف الثوري وأحيانا أدوات الدعاية والتعليم للوصول إلى السلطة والتحكم بها. وتتميز الدول الشيوعية بالدكتاتورية حيث لا يسمح حكامها بالتعددية الفكرية أو الحزبية.
- الحكومات الاشتراكية هي المسئولة عن تنظيم الشئون المالية والاقتصادية في البلاد. وبالتالي تمتلك الدولة معظم الأراضي والمصارف والموارد الطبيعية، والصناعات وقطاعات التجارية ووسائل النقل.
- كما قد تعمل الحكومة أيضا على تشغيل جميع وسائل الإعلام من إذاعة وتلفاز ونشر وإنتاج الأفلام. ومعظم القرارات الاقتصادية الرئيسية يتخذها مخططو الحكومة.

- فرجال المذهب الاشتراكي هم المخططون فالمخططون لهم أن يقرروا ماذا وكم يجب أن ينتج، بجانب تقريرهم مستوى أسعار السلع ورسوم الخدمات.

مصادر المذهب الاشتراكي:

- **ترتكز الشيوعية الحديثة على نظريات ماركس** الذي اعتقد أن السبيل الوحيد لضمان السعادة وقيام مجتمع متآلف هو في وضع العمال في مركز السيطرة. وكانت أفكاره ردة فعل ضد معاداة العمال الشديدة في كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا حيث كان معظم عمال المصانع والمناجم يتقاضون أجورا زهيدة ويعملون ساعات طويلة في ظروف غير صحية.
- يرى ماركس، يكمن مفتاح فهم مراحل التطور التاريخي في معرفة العلاقات بين الطبقات المختلفة للناس في مجال إنتاج السلع. وأن الطبقة الحاكمة لن تتخلى أبدا بإرادتها عن السلطة ولذلك فإن الكفاح والعنف هما أمران حتميان.
- دعا ماركس لإلغاء الرأسمالية لاعتقاده أن صراعا يدور بين طبقتي البرجوازيون مالكو وسائل الإنتاج والبروليتاريا طبقة العمال، وقد أوضح ماركس أن العمال لا يتقاضون في كنف الرأسمالية الأجر العادل عن أعمالهم، لأن المالكين يستأثرون بالأرباح.
- كانت فلسفة ماركس تقوم على أساس مادي فحواه أن الحياة مادة فقط وأن تطور الحياة البشرية كتطور الحياة الطبيعية يتم بآلية حتمية وكان يعتقد أن عقل الإنسان هو مجرد انعكاس للمادة وليس للحياة الإنسانية أساس روحياً وميتافيزيقي لذلك كانت النظرية ترفض الأديان جميعاً وتصنفها كأفيون للشعوب.

مخرجات المذاهب الاقتصادية الوضعية:

- توجيه فكر وسلوك الإنسان نحو الجانب المادي في حياته وإهمال الجانب الروحي.
- انعدام الشعور بالراحة النفسية والسعادة الحقيقية.
- الميل للانحراف الخلقي والشذوذ الجنسي.
- زيادة نسبة الرافضين للقيم الإنسانية والأخلاقية.
- انقسام المجتمع لطبقات غير عادلة.
- وجود قوة تتحكم في مصير ملايين من الضعفاء.
- التركيز على مبدأ الربح وإهمال كل مشروع غير ربحي وأن كان تنموي.

المذهب الإسلامي

يقوم المذهب الإسلامي على ثلاثة أركان رئيسية هي:

- مبدأ الأشكال المتعددة للملكية.
- مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية.
- مبدأ العدالة الاجتماعية.

مبدأ الأشكال المتعددة للملكية

- الإسلام يخالف المذهب الرأسمالي الذي يعتبر أن الملكية الخاصة هي القاعدة، كما يخالف المذهب الاشتراكي الذي يعتبر أن الملكية العامة هي القاعدة.
- يؤمن الإسلام بمبدأ الاشكال المتعددة للملكية القائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوعة ضمن إطار عام من القيم والمفاهيم.
- نظرة الإسلام للملكية بأنها حق رعاية يتضمن المسئولية وليست سلطاناً.

صنفت الشريعة الإسلامية الملكية إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الملكية الخاصة:**

أقر الإسلام للأفراد حق التملك، حيث قال الله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة) واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية كم ذكر في القرآن الكريم (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات)

- **الملكية العامة:**

حيث أن الإسلام أوجد للجماعة الحق في الانتفاع والمشاركة بعض الثروات الطبيعية والمرافق مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار".

- **ملكية الدولة:**

- إيماناً من الشريعة الإسلامية بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منحت الشريعة الإسلامية الدولة الحق في امتلاك الأموال لتقوم بدورها في الحياة الاقتصادية وتقيم العدل الاجتماعي.
- يعتبر بيت المال في الدولة الإسلامية مملوكا للدولة وكل موارده ملكا لها باستثناء الزكاة لأن الدولة تقوم بجبايتها وتوزيعها على مستحقيها المحددين في القرآن.

مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية:

الإسلام منح الحرية الاقتصادية في النشاطات التجارية وفق ضوابط شرعية، فهناك:

- **تحديد ذاتي:** ينبع من أعماق النفس المسلمة ويستمد رصيده من المستوى الفكري الناشئ في ظل التربية الإسلامية.
- **تحديد موضوعي:** هو الذي يفرض على أفراد المجتمع بقوة الشرع مثل: تحريم الربا وغيره.

مبدأ العدالة الاجتماعية

يرتكز على نقطتين:

١) مبدأ التكافل العام

٢) مبدأ التوازن العام

المحاضرة الثالثة عشر

الفصل السابع: نظرية الإنتاج *The Theory of Production*

مفهوم الإنتاج: عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها.

عناصر الإنتاج: يقصد بعناصر الإنتاج مجموعة العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية، أو هي الموارد الاقتصادية التي تجعل من إنتاج السلعة أو الخدمة أمراً ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الإنتاج.

وفيما يلي نتناول عناصر كل عنصر من هذه العناصر:

أولاً: عنصر الأرض:

الأرض في معناها الضيق والمحدود تتمثل في التربة ولكن من الناحية الاقتصادية هي تعبير مختصر للموارد الطبيعية ويقصد بها جميع الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج. فهي تشتمل على الصفات الطبيعية والحيوية والكيميائية والجغرافية لسطح الأرض، فضلاً عما تحتويه في باطنها من معادن ومناجم ومياه جوفية وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والمحيطات، وما في أعماقها من ثروة سمكية. وهي كذلك الظروف المناخية المحيطة بها.

والأرض هي الاصطلاح الذي اعتاد الاقتصاديون القدامى إطلاقه على جميع الموارد والثروات المستمدة من الطبيعة.

الأرض لها ٣ خصائص أساسية:

١. **ثبات مساحة الأرض:** فمن الصعب زيادة العرض الطبيعي للأرض والذي يعبر عن سطح الأرض وجوفها والغلاف الجوي المحيط بها.
٢. **انعدام نفقة الإنتاج:** الأرض هي هبه مجانية من الطبيعة، أوجدها الخالق عز وجل، وليس للإنسان دخل في إنتاجها.
٣. **عدم تجانس الأرض:** تختلف خصائص الأرض وتتباين كثيراً فيما بينها، فيندر تماثل قطعتين من الأرض تماثلاً تاما حتى وان كانتا متجاورتين.

وللخاصية الأولى اهمية خاصة في التحليل الاقتصادي والتي يترتب عليها تطبيق ما يعرف بـــ "قانون تناقص الغلة".

قانون تناقص الغلة:

إذا كان هناك عنصرين من عناصر الإنتاج، أحدهم ثابت والآخر متغير، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي والناتج المتوسط.

- **الناتج الحدي**: هو مقدار ما يضيفه العامل الأخير للإنتاج، أو بعبارة أخرى "هو مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة تغير الوحدة المستخدمة من العنصر الإنتاجي (العمل) بوحدة واحدة".
- **الناتج الكلي**: هو إجمالي الكميات التي تنتج باستخدام كمية معينة من عنصر الإنتاج.
- **الناتج المتوسط**: هو مقدار ما ينتجه العنصر الإنتاجي الواحد، بمعنى أنه عبارة عن "الناتج الكلي مقسوماً على عدد الوحدات المستخدمة من العمل (عدد العمال).

الناتج الكلي يمر بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: يتزايد فيها الناتج الكلي بمعدل متزايد، وذلك طالما أن الناتج الحدي يتزايد (من العامل الأول وحتى الخامس).

المرحلة الثانية: يتزايد فيها الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص، وذلك طالما أن الناتج الحدي يتناقص (من العامل الخامس وحتى الثامن).

المرحلة الثالثة: يبقى الناتج الكلي ثابتا بدون تغيير، وذلك عندما يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر (عند إضافة العامل الثامن).

المرحلة الرابعة: يبدأ فيها الناتج الكلي بالتناقص، حيث يصبح الناتج الحدي سالباً (عند إضافة العامل التاسع).

الجدول (٧-١) الناتج الكلي والمتوسط والحدي لعنصر العمل

عدد العمال L	الناتج الكلي Q	الناتج الحدي MP_L	الناتج المتوسط AP_L
1	15	-	15.0
2	31	16	15.5
3	48	17	16.0
4	59	11	14.8
5	68	9	13.6
6	72	4	12.0
7	73	1	10.0
8	73	0	9.0
9	70	3-	7.8
10	65	5-	6.7

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط:

١. يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متزايداً.

٢. يبدأ الناتج الحدي في التناقص قبل الناتج المتوسط.

٣. يتساوى الناتج الحدي والناتج المتوسط، عندما يبلغ الناتج المتوسط أقصى مستوى له.

٤. يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متناقصاً.

ثانياً: عنصر العمل:

هو ذلك الجهد أو النشاط الإنساني الموجه نحو الإنتاج بصرف النظر عن كونه جسمياً أو ذهنياً.

ثالثاً: رأس المال:

هو العنصر الذي ينتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية متمثلاً في جميع أنواع العِدد والآلات والمعدات والتسهيلات والسلع التي يصنعها الإنسان لهذا الغرض.

فبعض الثروة يستعمل كأصل رأسمالي وبعضها لا يستعمل. وبالتالي فكل رأس مال ثروة، ولكن ليست كل ثروة رأس مال، وحيث أن **الثروة أعم وأشمل**.

تقسيمات رأس المال:

١) رأس مال نقدي ورأس المال الحقيقي:

رأس المال النقدي: هو المفهوم الأقرب عند عامة الناس لرأس المال والذي يتخذ صورة تملك عدد معين من الوحدات النقدية، وله صفة السيولة التامة.

رأس المال الحقيقي أو العيني: فيتمثل في الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة، والتي تستخدم في العمليات الإنتاجية.

٢) رأس المال الإنتاجي ورأس المال الإيرادي:

أن تحول رأس المال النقدي الي رأس مال عيني أو حقيقي يسهم في العملية الإنتاجية ويجعل منه رأس مال إنتاجي ويتميز هذا النوع عن رأس المال الإيرادي حيث أن هذا الأخير يتمثل في صورة أسهم وسندات مصدرة من شركات أو من الدولة للاكتئاب العام.

٣) رأس المال الخاص ورأس المال المقترض

رأس المال الخاص: هو مجموع رؤوس الأموال المملوكة للمنشـــأة والتي تخصص للإنتاج.

أما **رأس المال المقترض**: فهو الذي يعمل على استكمال احتياجات المشروع من رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض سواء من الأفراد أو البنوك.

٤) رأس المال الاصلي ورأس المال المكتسب

يمثل **رأس المال الأصلي**: مجموع الأموال التي ساهمت في تكوين المشروع في مرحلته الأولى وأثناء تكوينه.

بينما يمثل **رأس المال المكتسب**: مجموع الارباح الغير موزعة التي تضاف الي رأس المال الأصلي ويعاد استثمارها معه.

٥) رأس المال الثابت رأس المال المتداول

رأس المال الثابت: هي السلع والمعدات والآلات التي تعطي خدماتها مدى فترة طويلة من الزمن.

ورأس المال المتداول: فهو عبارة عن السلع غير تامة الصنع والتي في طريقها الي لخطوات الإنتاجية النهائية وتأخذ شكل تدفقات مستمرة، وتستوفي الغرض منها بمجرد استخدامها لذلك تدخل قيمتها بأكملها في نفقة إنتاج السلعة بخلاف رأس المال الثابت والذي توزع قيمته على فترات الإنتاج المختلفة.

رابعاً: عنصر التنظيم

فالتنظيم هو "ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للتأليف بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة ونسب محددة ونوعية معينة، واستخدامها كمدخلات في العملية الإنتاجية لمخرجات معينة، ويتحملوا في سبيل ذلك مخاطر الإنتاج.

خامساً: عنصر التقنية

تعتبر العنصر الأخير من عناصر الإنتاج.

المحاضرة الرابعة عشر

نكمل حديثنا خلال الحلقة السابقة عن الإنتاج، وتحدثنا عن عناصر الإنتاج وتقسيماته والآن نتحدث عن الكفاءة الإنتاجية.

ما هو المقصود بالكفاءة الإنتاجية؟

الكفاءة الإنتاجية: نوعان

- **الكفاءة الفنية:** عندما نحصل على أقصى إنتاج ممكن باستخدام قدر معين من الموارد.
- **الكفاءة الاقتصادية:** تحقيق قدر معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

المدى القصر والمدى الطويل

المدى القصير: هي الفترة التي لا تكفي لقيام المنشأة بتغير جميع عناصر الإنتاج، فيبقي على الأقل عنصر واحد من عناصر الإنتاج ثابتاً بينما تتغير باقي عناصر الإنتاج.

كما في الجدول (٧-١) دائما التغيير في المدى القصير جزئي حتى تمر العملية الإنتاجية، ولا نستطيع تغيير كل العناصر بل عنصر واحد فقط.

المدى الطويل: هو الفترة التي تصبح فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة فهو لهذا السبب يعرف بالمدى التخطيطي.

يفيد المدى الطويل برسم خطة مستقبلية لهذه المنشأة.

قانون تناقص الغلة

ينص هذا القانون على أنه عند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلي قدر ثابت من عناصر الإنتاج الأخرى فإن الناتج الحدي لعنصر الإنتاج يأخذ في النهاية في التناقص.

الناتج المتوسط هو: نصيب الوحدة من ذلك العنصر من الإنتاج الكلي.

العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج:

قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج المتغيرة أو قانون تناقص الغلة.

العائد على الحجم (اقتصادية الحجم) "كلما زاد حجم المؤسسة كلما استطاعت المنافسة".

دالة الإنتاج في المدي القصير الشكل(٧-١)

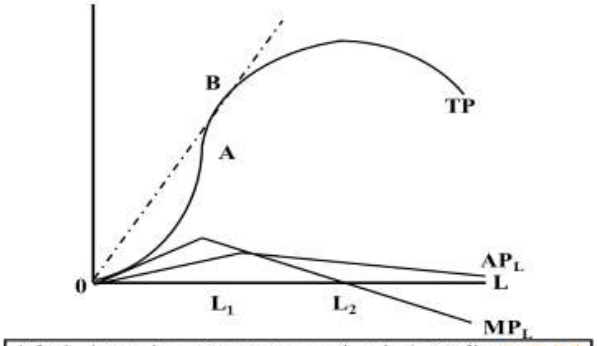

الشكل (٧-١): دالة الإنتاج في المدى القصير، حيث يزيد الإنتاج بمعدل متزايد في البداية، ثم يستمر في التزايد بمعدل متناقص حتى يصل نهايته العظمى عند النقطة M ليتناقص بعد ذلك.

الناتج الحدي الجدول (٧-١)

هو التغير في الناتج الكلي المترتب على التغير في كمية هذا العنصر بوحدة واحدة عند ثبات كميات باقي عناصر الإنتاج. وتحسب كما يلي:

المراحل الثلاث للإنتاج (الشكل ٧-٣)

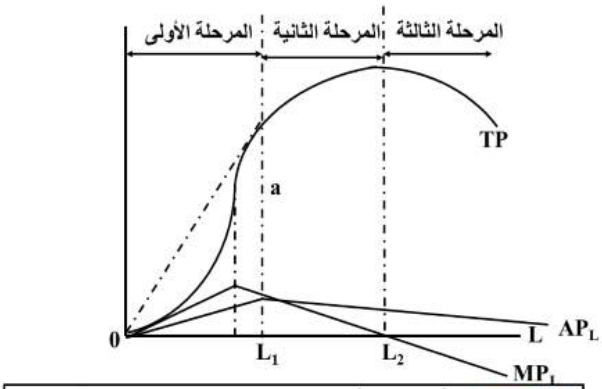

الشكل (7-٣): تبدأ المرحلة الأولى من الصفر وتنتهي عند النهاية العظمى للناتج المتوسط، ثم تبدأ المرحلة الثانية لتنتهي عند النهاية العظمى للناتج الكلي، لتبدأ المرحلة الثالثة بعد ذلك.

المرحلة الأولى: من الصفر وحتى يصل الناتج المتوسط لعنصر الإنتاج المتغير إلى نهايته العظمى.

المرحلة الثانية: من مستوى الإنتاج المقابل للنهاية العظمى للناتج المتوسط وحتى يصل الناتج الكلي إلى نهايته العظمى.

المرحلة الثالثة: من نقطة النهاية العظمى للناتج الكلي وما بعدها.

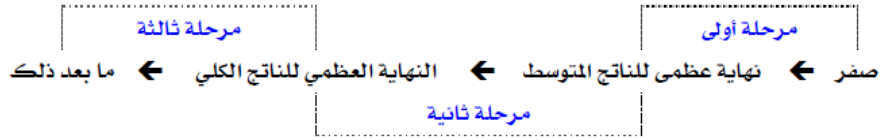

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط (الشكل ٦-٢)

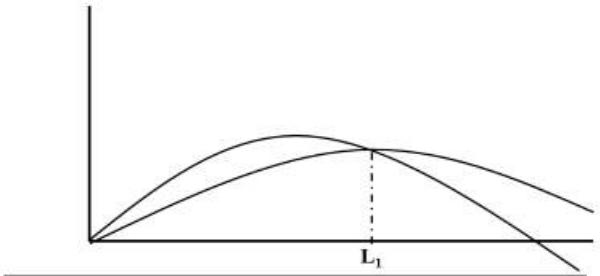

الشكل (٦-٢): الناتج المتوسط والناتج الحدي لعنصر العمل، حيث يزيد الناتج المتوسط طالما كان الناتج الحدي أكبر وينخفض عندما يصبح الناتج الحدي أقل منه، ويصل نهايته العظمى عندما يتساويان تماماً.

الناتج المتوسط والناتج الحدي لعنصر العمل:

+ يزداد الناتج المتوسط طالما كان الناتج الحدي أكبر.

– ينخفض الناتج المتوسط عندما يصبح الناتج الحدي أقل منه.

= عند حالة التساوي بين الناتج المتوسط والناتج الحدي، يكونان قد وصلا إلى نقطة (النهاية العظمى L1).

منحنيات سواء الناتج الشكل (7-4)

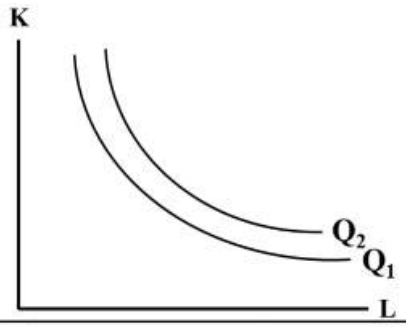

الشكل (7-٤): منحنيات السواء للإنتاج، مقعرة إلى نقطة الأصل، ولا تتقاطع، والمنحنى (Q_2) يشير إلى مستوى إنتاجي أكبر من مستوى الإنتاج على المنحنى (Q_1).

خصائص منحنيات سواء الإنتاج:

١-منحنيات سواء الناتج ذات ميل سالب ومقعرة باتجاه نقطة الأصل.

٢- منحنيات سواء الناتج لا تتقاطع.

٣-المنحنيات الأبعد عن نقطة الأصل تشير إلى مستوى أعلى من الناتج.

معدل الإحلال الحدي بين العمل ورأس المال

يقاس كما يلي:

- **العائد على الحجم:** زيادة الإنتاج الكلي عند زيادة جميع عناصر الإنتاج **بنسبة معينة**.

- **العائد الثابت على الحجم:** زيادة كميات جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الكلي **بنسبة مماثلة**.
- **العائد المتزايد على الحجم:** زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي **بنسبة أكبر**.
- **العائد المتناقص على الحجم:** زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج الكلي **بنسبة أقل**.

أهمية معرفة طبيعة العائد على الحجم من حيث الثبات أو التزايد أو التناقص:

تعد من المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لاتخاذ القرارات الخاصة باختيار حجم المنشأة. وكما نرى في عالمنا المعاصر اتجاه العديد من المنشآت نحو الاندماج في منشآت أخرى أو الاستحواذ على منشأة أصغر **والهدف هو زيادة الأرباح**.

طلب المنشأة على عناصر الإنتاج

الاختلاف بين الطلب على السلعة والطلب على العنصر الإنتاجي:

- يتحدد سعر السلعة في السوق نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض على السلعة، بينما يتحدد سعر العنصر الإنتاجي في سوق عناصر الإنتاج نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض على العنصر الإنتاجي في السوق.
- الطلب على السلعة يكون من قبل الأفراد ويكون العرض من السلعة من المؤسسات الإنتاجية، بينما الطلب على عناصر الإنتاج يكون من قبل المؤسسات الإنتاجية في حين أن عرض عناصر الإنتاج يكون من قبل الأفراد مالكي هذه العناصر.

الطلب المشتق والطلب العادي

١. الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تدخل هذه العناصر في إنتاجها، فالمنتج يطلب هذه العناصر لاستخدامها في إنتاج السلع للمستهلك.
٢. الطلب العادي هو طلب نهائي، فالمستهلك يطلب السلعة أو الخدمة ليحصل منها على منفعة عند استهلاكها في حد ذاتها.

أمثلة على الطلب المشتق

١. العمال والمهندسون في صناعة السيارات يطلبوا ليقوموا بصناعة السيارات التي تباع للمستهلك.
٢. الأراضي الزراعية تستأجر لتتم زراعتها بالمحاصيل الزراعية لتباع الي المستهلك.
٣. الآلات في مصنع الملابس تطلب لأنها تستخدم في صناعة الملابس التي يتم بيعها للمستهلك.

كيفية تحديد مستوي التشغيل للعنصر الإنتاجي:

شرط التوازن للمؤسسة عند تشغيل عوامل الإنتاج هو تساوي الإيراد للعامل مع التكلفة الحدية له

الإيراد الحدي للعامل = التكلفة الحدية للعامل

- فإذا كان تشغيل عامل إضافي يزيد من إيراد المنشأة أكثر من الزيادة في التكلفة الناتجة عن تشغيله، تقرر المنشأة تشغيله لأنه يزيد من أرباحها.
- أما إذا كان التشغيل عامل إضافي يزيد أكثر على التكاليف أكثر من الزيادة في الإيراد، فإن المنشأة تقرر عدم استخدامه لأنه بالتالي سيقل من أرباحها.

الإيراد الحدي للعامل:

الايراد الحدي للعامل = الايراد × الناتج الحدي

ونحن نعلم ان الإيراد الحدي في سوق المنافسة الكاملة يساوي سعر السلعة فالإيراد الحدي للعامل في سوق المنافسة الكاملة يساوي سعر السلعة مضروباً بالناتج الحدي للعامل. "ويطلق على الإيراد الحدي للعامل بقيمة الناتج الحدي".

التكلفة الحدي للعامل:

التكلفة الحدية للعامل هي مقدار الزيادة في التكلفة الكلية عند توظيف عامل إضافي. وتتمثل بالأجر الذي تدفعه المؤسسة للعامل الإضافي. "التكلفة الحدية للعامل في سوق المنافسة الكاملة تساوي أجر العامل".

شرط التوازن

تقوم المؤسسة بتشغيل العدد الذي تتساوي فيه قيمة الناتج الحدي للعامل مع أجره وهذا هو شرط التوازن في سوق عناصر الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة.

المحاضرة الخامسة عشر

تحدثنا خلال الحلقة السابقة عن نظرية الإنتاج، والآن نتحدث عن نظرية التكاليف. فكما هو معلوم أن التكلفة لها دور كبير في تسعير السلعة المنتجة. فإذا لم نعرف التكلفة لن نستطيع أن نحدد السعر المناسب الذي ينافس ويحقق الهدف من النشاط الاقتصادي وهو تحقيق الربحية.

الفصل الثامن: نظرية التكاليف *Cost Theory*

مفاهيم أساسية في التكاليف

التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية

التكاليف الصريحة: التكاليف التي يدفعها المنتج (البائع) نقداً بموجب مستندات وتظهر في سجلاته المحاسبية كمصاريف.

التكاليف الضمنية: التكاليف التي لا تدفع نقداً ولكن يجب تحميلها للسلعة كتكاليف من أجل حساب الربح أو الخسارة الصحيحة المتحققة من بيعها.

الربح المحاسبي والربح الاقتصادي

الربح المحاسبي: الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية الصريحة دون التكاليف الضمنية وهامش الربح العادي.

الربح الاقتصادي: الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية شاملة التكاليف الصريحة والضمنية وهامش الربح العادي.

التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة

التكاليف الثابتة: التكاليف التي لا تتغير مقدارها مع تغير حجم الإنتاج ويتحملها المنتج (البائع) أنتج أم لم ينتج، أنتج كثيراً أم قليلاً.

التكاليف المتغيرة: التكاليف التي يتغير مقدارها مع تغير حجم الإنتاج كأجور العمال والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وغيرها.

الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير: فترة من الزمن يستطيع المنتج تغير بعض عوامل الإنتاج دون البعض الآخر التي تعتبر عندئذ ثابتة.

الأجل الطويل: فترة من الزمن يستطيع المنتج تغير جميع عوامل الإنتاج وبالتالي تعتبر جميعها متغيرة.

تكاليف الإنتاج في الأجل القصير

تعرف التكاليف في المحاسبة بأنها التكاليف الجارية التي تتحملها المنشأة بشكل مباشر.

أما **التكاليف الاقتصادية** تشتمل على تكلفة الفرصة البديلة أي تكلفة او عوائد عناصر الإنتاج في الاستخدامات البديلة. مثل راتب صاحب المنشأة إذا قرر العمل في مشروع آخر أو إيجار المتاجر التي يمتلكها صاحب المتجر وعوائد رأس المال الذي يمتلكه صاحبه.

أن المنشأة تهتم بعلاقة الإنتاج وعناصر الإنتاج وتهتم أيضا بتكاليف الإنتاج والمنشأة في الأجل القصير لديها عناصر إنتاج متغيرة وعناصر إنتاج ثابتة فتكاليفها تتمثل في تكلفة العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة.

تكلفة العنصر الإنتاجي = سعر العنصر × الكمية المستخدمة منه

أنواع التكاليف

١. **التكاليف الثابتة:** هي تكلفة عناصر الإنتاج الثابتة التي تستخدمها المنشأة وهي لا تتغير بتغير الإنتاج.

٢. **التكاليف المتغيرة:** هي جزء من التكاليف في الأجل القصير التي تتغير بتغير حجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة = تساوي أجر العامل × عدد العمال

دالة التكاليف المتغيرة: توضح العلاقة بين حجم الإنتاج والتكاليف المتغيرة التي تتحملها المنشأة.

ولها خواص أهمها:

١. تبدأ من نقطة الأصل لأنها تتغير بالإنتاج فإذا كان الإنتاج صفر فهي تساوي صفر.

٢. مشتقة من سعر محدد من العنصر الإنتاجي المتغير، فإذا تغير السعر الإنتاجي تغيرت دالة التكاليف. مثلاً زاد أجر العامل زادت التكاليف وتنتقل الدالة لليسار.

٣. تزداد في البداية بمعدل متناقص ثم تزاد بمعدل متزايد لعلاقتها بدالة الإنتاج الكلي وتناقص الغلة.

٤. تم اشتقاقها من تقنية معينة في عملية الإنتاج فإذا تغيرت التقنية تغيرت دالة الإنتاج الكلي وبالتالي التكاليف المتغيرة.

التكاليف الاقتصادية للإنتاج: هي مجموع تكاليف الفرص البديلة لعناصر الإنتاج **المستخدمة في العملية الإنتاجية**. حيث أن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر الإنتاج هي:

- **هيئة تكاليف ضمنية** وهي تكاليف غير مدفوعة، وتمثل تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج المملوكة لمنشأة أو مالكيها.
- **تكاليف صريحة** أي مدفوعات مالية مباشرة كالأجور وتكاليف المواد الخام والسلع الوسيطة والطاقة.
- **تكلفة الفرصة البديلة لرأسمال مالك المنشأة** الذي استثمر فيها بدلاً عن الاستعانة بالقروض المصرفية، وكذا الحال بالنسبة لقدرات ومهارات المنظم ويطلق عليها الربح العادي.

للفائدة: معاني بعض الرموز الضرورية

التكاليف	الإنتاج	الكلي	المتوسط	الحدي	الثابت	المتغير
C	P	T	A	M	F	V

تكاليف الإنتاج في المدى القريب

هناك ثلاثة مقاييس هامة لتكاليف الإنتاج في المدى القريب وهي:

١) التكاليف الكلية. ٢) التكاليف الكلية المتوسطة. ٣) التكلفة الحدية.

وفي المدى القريب وفي وجود بعض عناصر الإنتاج الثابتة تكون التكاليف الكلية مساوية لمجموع التكاليف الثابتة والمتغير.

التكاليف الكلية (TC) = التكاليف الكلية الثابتة (TFC) + التكاليف الكلية المتغيرة (TVC)

متوسط التكاليف الكلية (ATC) = التكاليف الكلية (TC) ÷ الإنتاج الكلي (TP)

التكلفة الحدية (MC) = التغير في التكاليف الكلية (ΔTC) ÷ التغير في الإنتاج (ΔTP)

الناتج الحدي والتكاليف الحدية في المدى القريب

من المعادلة نجد أن التكاليف الحدية MC تتغير عكسياً مع التغير في الناتج الحدي للعامل MP_L، فعندما يكون الناتج الحدي للعمال متزايداً تكون التكلفة الحدية آخذة في التناقص، وعندما يصل الناتج الحدي للعامل إلى نهايته القصوى تكون التكلفة الحدية قد بلغت نهايتها الصغرى، وعندما يبدأ تناقص الإنتاجية الحدية للعمال، تبدأ التكلفة الحدية في التزايد، كما يتضح من الشكل (١-٨).

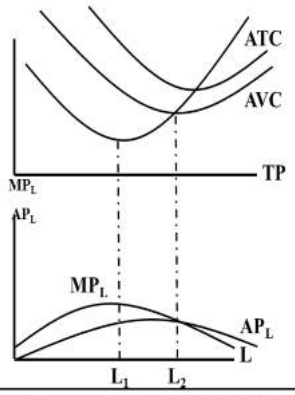

الشكل (٨-١): عندما يصل الناتج الحدي إلى نهايته العظمى تكون التكلفة الحدية عند نهايتها الدنيا، وعندما يصل الناتج المتوسط إلى نهايته العظمى تكون التكلفة المتوسطة المتغيرة عند نهايتها الدنيا.

الناتج المتوسط ومتوسط التكاليف المتغيرة في المدى القريب

يمكن التعبير عن متوسط التكاليف المتغيرة (AVC) على النحو التالي:

$$AVC = \frac{TVC}{TP} = W * \frac{L}{TP} = W * \frac{1}{AP_L}$$

متوسط التكاليف المتغيرة = إجمالي النتائج المتغيرة / الناتج الكلي

مع زيادة الإنتاج نزيد التكاليف الكلية أولاً بمعدل يتناقص بتناقص التكلفة الحدية حتى تصل إلى نهايتها الصغرى، ثم تستمر التكاليف الكلية في التزايد ولكن بمعدل متزايد مع استمرار تزايد التكلفة الحدية، كما يتبين من الشكل (٧-٢).

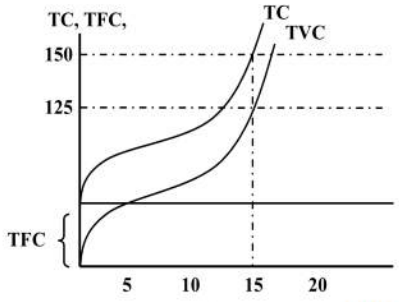

الشكل (٧-٢): تزيد التكاليف الكلية بمعدل متناقص عندما تكون التكلفة الحدية متناقصة ثم تأخذ التكاليف الكلية في التزايد بمعدل متزايد عندما تبدأ التكلفة الحدية في التزايد.

العلاقة بين منحنيات التكاليف المتوسطة والتكلفة الحدية

تتكون التكاليف الكلية من التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة، وهنا نلاحظ أن المسافة الرأسية بين منحنى التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة في الشكل (٧-٢) تقيس التكاليف الكلية الثابتة. والجدول (٨-١) يقدم أرقاماً افتراضية للعلاقة بين الإنتاج والتكاليف في المدى القريب بافتراض أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير في المدى القريب.

جدول (8 – 1) : الإنتاج وتكاليف الإنتاج في المدى القريب

L	TP	TFC	TVC	TC
0	0	25	0	25
1	4	25	25	50
2	10	25	50	75
3	13	25	75	100
4	15	25	100	125
5	16	25	125	150

وبقسمة طرفي معادلة التكاليف الكلية على الإنتاج الكلي نحصل على معادلة لمتوسط التكاليف الثابتة (ATC) على النحو التالي:

$$\frac{\text{التكلفة الكلية}}{\text{الناتج الكلي}} = \frac{\text{التكلفة الكلية الثابتة}}{\text{الناتج الكلي}} + \frac{\text{التكلفة الكلية المتغيرة}}{\text{الناتج الكلي}}$$

$$\frac{TC}{TP} = \frac{TFC}{TP} + \frac{TVC}{TP}$$

متوسط التكلفة الكلية (ATC) = متوسط التكلفة الثابتة (AFC) + متوسط التكلفة المتغيرة (AVC)

ويوضح الشكل (٧–٣) منحنيات التكاليف المتوسطة، وكذلك منحنى التكلفة الحدية في المدى القريب عندما تكون بعض عناصر الإنتاج الثابتة وبالتالي بعض التكاليف الثابتة.

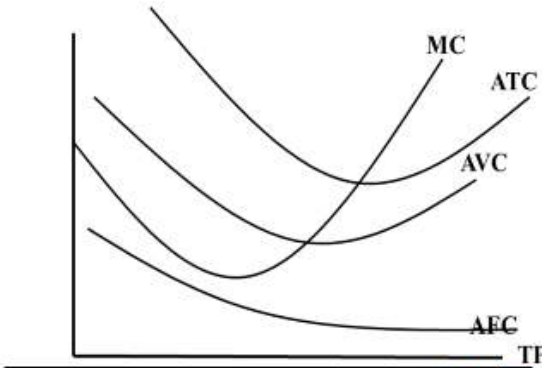

الشكل (٧-٣): المسافة الرأسية بين ATC و AVC تقيس AFC الذي يتناقص بزيادة الإنتاج. ويقطع منحنى MC كل من ATC و AVC عند نقطة النهاية الصغرى لكل منهما.

المحاضرة السادسة عشر

نكمل حديثنا عما بدأناه في الحلقة السابقة في نظرية التكاليف. يجب ان نعرف الفرق بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وكذلك التكاليف الحدية.

جدول (8 – 1) : الإنتاج وتكاليف الإنتاج في المدى القريب

L	TP	TFC	TVC	TC
0	0	25	0	25
1	4	25	25	50
2	10	25	50	75
3	13	25	75	100
4	15	25	100	125
5	16	25	125	150

العلاقة بين منحنيات التكاليف المتوسطة والتكلفة الحدية

تتكون التكاليف الكلية من التكاليف الكلية الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة، وهنا نلاحظ أن المسافة الرأسية بين منحنى التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة في الشكل (٧–٢) تقيس التكاليف الكلية الثابتة. والجدول (٨–١) يقدم أرقاماً افتراضية للعلاقة بين الإنتاج والتكاليف في المدى القريب بافتراض أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير في المدى القريب.

وبقسمة طرفي معادلة التكاليف الكلية على الإنتاج الكلي نحصل على معادلة لمتوسط التكاليف الثابتة (ATC) على النحو التالي:

$$\frac{\text{التكلفة الكلية}}{\text{الناتج الكلي}} = \frac{\text{التكلفة الكلية الثابتة}}{\text{الناتج الكلي}} + \frac{\text{التكلفة الكلية المتغيرة}}{\text{الناتج الكلي}}$$

$$\frac{TC}{TP} = \frac{TFC}{TP} + \frac{TVC}{TP}$$

متوسط التكلفة الكلية (ATC) = متوسط التكلفة الثابتة (AFC) + متوسط التكلفة المتغيرة (AVC)

ويوضح الشكل (٧–٣) منحنيات التكاليف المتوسطة، وكذلك منحنى التكلفة الحدية في المدى القريب عندما تكون بعض عناصر الإنتاج الثابتة وبالتالي بعض التكاليف الثابتة.

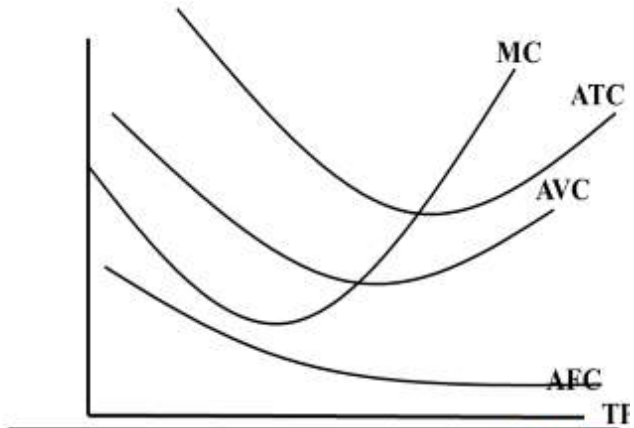

الشكل (٧-٣): المسافة الرأسية بين ATC و AVC تقيس AFC الذي يتناقص بزيادة الإنتاج. ويقطع منحنى MC كل من ATC و AVC عند نقطة النهاية الصغرى لكل منهما.

يبدأ متوسط التكاليف المتغيرة في التزايد فقط عندما تصبح التكلفة الحدية أعلى عندما يقع منحنى التكلفة الحدية فوق متوسط التكاليف المتغيرة، كما يتضح من الجدول (٨-٢)

جدول (8 – 2) الإنتاج والمقاييس المختلفة لتكاليف الإنتاج

TP	TC	MC	AFC	AVC	ATC
0	25	------	-----	------	------
4	50	6.25	6.25	6.25	12.50
10	75	4.17	2.50	5.00	7.50
13	100	8.33	1.92	5.77	7.69
15	125	12.50	1.67	6.67	8.33
16	150	25.00	1.56	7.81	9.38

انتقال منحنيات التكاليف

يظهر التغير بيانياً في مستوى الإنتاج كحركة من نقطة إلى أخرى على طول المنحنى أما انتقال منحنيات التكاليف فينتج عن:

١) **التقدم التقني**: كلما زاد التقدم التقني قلت التكاليف وانتقل منحنى متوسط التكاليف المتغيرة إلى الأسفل والعكس صحيح.

٢) **تغيير أسعار عناصر الإنتاج**: كلما زادت عناصر الإنتاج المستعملة في الإنتاج زادت التكاليف وانتقل منحنى التكاليف إلى الأعلى والعكس صحيح.

٣) **تكليف الإنتاج في المدى البعيد**: يتجه منحنى التكاليف في المدى البعيد إلى الأعلى عند الزيادة وإلى الأسفل عند النقصان.

جدول (8 – 3) دالة الإنتاج في المدى البعيد

الإنتاج اليومي				
العمل	مصنع1	مصنع2	مصنع3	مصنع4
1	15	13	10	4
2	21	18	15	10
3	24	22	18	13
4	26	24	20	15
5	27	25	21	16
رأس المال	1	2	3	4

تكاليف الإنتاج في المدى البعيد

المدى البعيد كما عرفنا هو الفترة الزمنية التي تتمكن خلالها المنشأة من تغيير جميع عناصر إنتاجها، "بينما في المدى القريب لا يستطيع ان يغير إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج لكن في المدى البعيد يعطيها مهلة لأنه تم التخطيط وأستطاع أن يغير عناصر الإنتاج". لذا فإن تكاليف الإنتاج في المدى البعيد تعتبر جميعها متغيرة ولا وجود للتكاليف الثابتة. والجدول (٨-٣) يقدم مثالاً لدالة الإنتاج في المدى البعيد، حيث يضم مستويات الإنتاج المقابلة لكل مزيج من عنصري الإنتاج والعمل وراس المال.

منحنى متوسط التكاليف في المدى البعيد

يصور الشكل (٧-٤) منحنيات متوسط التكاليف الكلية في المدى القريب لخمسة احجام مختلفة من المنشآت العاملة في إحدى الصناعات. ATC إلى ATC

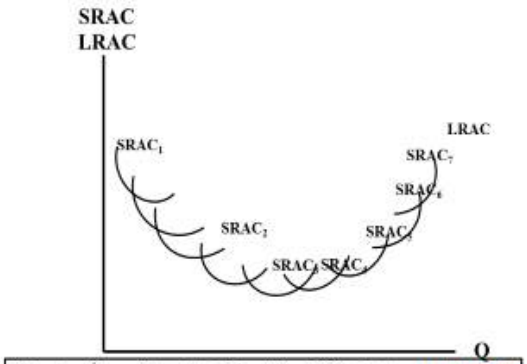

الشكل (٧-٤): منحنيات التكاليف المتوسطة في المدى القريب لأحجام مختلفة من المنشآت، ويغلفها منحنى التكاليف المتوسطة في المدى البعيد الذي يصور أدنى تكلفة ممكنة للوحدة عند المستويات المختلفة للإنتاج.

اقتصاديات الحجم

- **العائد المتزايد على الحجم:** تؤدي زيادة جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المنشأة) بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر حيث تتفوق إيجابيات الحجم الكبير على الإنتاج على سلبياته الإدارية. "فدائماً الناس يبدون بداية قوية لأن هذا يزيد في الربحية ويحسن المنتج خاصة لما يكون هناك منظم جيد وتقنية حديثة".
- **العائد الثابت على الحجم:** تؤدي زيادة حجم المنشأة بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة متساوية. فعبر هذه المرحلة يتعادل أثر سلبيات المشكلات الإدارية للحجم الكبير تماماً مع إيجابيات التخصص وتقسيم العمل. "لدينا شيء في الاقتصاد مهم جداً وهو التخصص وتقسيم العمل دائماً عندما يتخصص الإنسان في إنتاج سلعة معينة لابد أن يطور نفسه لأنه متخصص في هذه السلعة".
- **العائد المتناقص على الحجم:** تؤدي زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة أقل، حيث تتفوق سلبيات المصاعب الإدارية على أي إيجابيات للتخصص وتقسيم العمل المصاحبة لزيادة حجم المنشاة.

الفصل التاسع: أشكال الأسواق

مقدمة

في هذا الفصل والفصلين التاليين نتعرف على كيفية استعانة المنتجين بهذه الأسس النظرية في اخاذ قراراتهم الخاصة بتحديد المستوى الأمل للإنتاج.

المنافسة التامة

الاحتكار التام

المنافسة الاحتكارية

احتكار القلة.

ونبدأ في هذا الفصل بالمنافسة التامة

المنافسة التامة

السمات الرئيسية لسوق المنافسة التامة

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق.
- يعرض جميع البائعون وحدات متجانسة ومتماثلة تماماً من سلعة معينة.
- حرية الدخول في السوق أو الخروج منه مكفولة في أي وقت لجميع البائعين.
- توفر المعلومات السوقية بذات القدر لجميع المشاركين دون تكلفة.

الربح (π)= الإيراد الكلي (TR) - التكاليف الكلية (TC)

$$\pi = TR - TC$$

الإيراد الكلي (TR) = السعر (P) × الكمية (Q)

$$TR = P \times Q$$

التكاليف الكلية (TC) = متوسط تكلفة الوحدة (AC) × الكمية (Q)

نركز في تحليلنا لنظرية المنافسة التامة على ثلاثة أهداف:

١-محاولة تفهم كيفية تحديد المنشاة للمستوى الأمثل للإنتاج أو توازن المنشأة في المدى القصير.

٢-دراسة توازن المنشأة وتوازن الصناعة في المدى البعيد.

٣-تقويم العلاقة بين المنافسة التامة والكفاءة الإنتاجية من وجهة نظر المجتمع.

تعظيم الربح في المدى القصير:

هناك طريقتان تكمل أحدهما الأخرى لتحديد مستوى الإنتاج الأمثل، أي الإنتاج الذي يحقق للمنشأة المتنافسة أقصى الأرباح الممكنة أو أقل الخسائر.

(١) **الطريقة الأولى:** طريقة التحليل الكلي التي تنصب على مقارنة الإيراد الكلي *(TR)* بالتكاليف الكلية *(TC)*.

(٢) **الطريقة الثانية:** فهي طريقة التحليل الحدي التي يتم فيها مقارنة الإيراد الحدي *(MC)* بالتكلفة الحدية *(MR)*.

أولاً: التحليل الكلي

$$TC = AC \times Q$$

جدول (8 – 1) تعظيم الربح - التحليل الكلي

Q (1) مائة ألف طن	(1) = (2) (131) X 131 دينار للطن	(3) TFC	(4) TVC	(3) = (5) (4) + TC	-(2) = (6) (5) π
صفر	صفر	100	صفر	100	100 ـ
1	131	100	90	190	59 ـ
2	262	100	180	270	8 ـ
3	393	100	240	340	53+
4	524	100	300	400	124+
5	655	100	370	470	185+
6	786	100	450	550	236+
7	917	100	540	640	277+
8	1,048	100	650	750	298+
9	1,179	100	780	880	299+
10	1,310	100	930	1,030	280+

التحليل الحدي

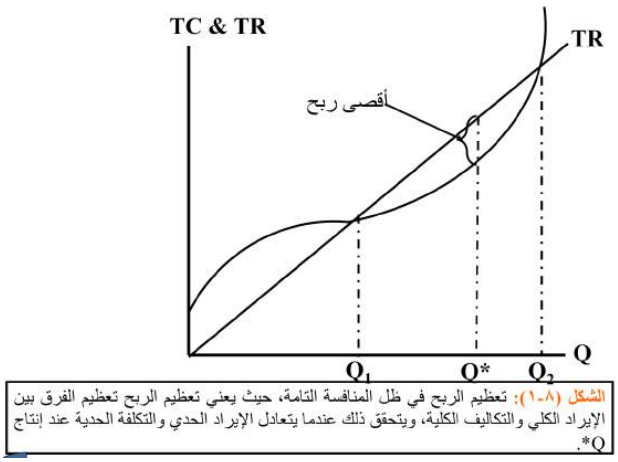

الشكل (٨-١): تعظيم الربح في ظل المنافسة التامة، حيث يعني تعظيم الربح تعظيم الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية، ويتحقق ذلك عندما يتعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية عند إنتاج Q*.

الشكل (٨-١) يجمع بين منحنى التكاليف الكلية، وارتفاعه عند أي مستوى من الإنتاج يقيس التكاليف الكلية للإنتاج، ومنحنى الإيراد الكلي وهو دالة خطية موجبة في ظل المنافسة التامة حيث يزيد الإيراد الكلي بزيادة المبيعات ولكن بمعدل ثابت يساوي السعر السائد للوحدة، وارتفاع هذه الدالة عند أي مستوى من الإنتاج يقيس الإيراد الكلي الممكن تحقيقه من هذا الإنتاج. "التحليل الحدي يكون أدق في مقياس الربحية".

ميل منحنى التكاليف الكلية = ميل منحنى الايراد الكلي

$$MR = MC$$

الجدول (٨-٢) يوضح تكاليف وإيرادات المنشأة من بيع سلعة السكري في السوق العالمي بسعر ١٣١ دينار للطن

جدول (8 – 2) تعظيم الربح - التحليل الحدي

(6) π	(5) ATC	(4) MC	(3) TC	(2) TR	(1) Q`
100 ـ	---	---	100	صفر	0
59 ـ	190	90	190	131	1
8 ـ	135	80	270	262	2
53+	113	70	340	393	3
124+	100	60	400	524	4
185+	94	70	470	655	5
236+	92	80	550	786	6
277+	91	90	640	917	7
298+	94	110	750	1,048	8
299+	97.78	130	880	1,179	9
280+	103	150	1,030	1,310	10

المحاضرة السابعة عشر

أشكال السوق

تتخذ أسواق السلع والخدمات أشكالاً أو هياكلاً مختلفة وفقا للمعايير التالية:

- مدى قدرة المنتج على التحكم في **تحديد الكمية**.
- مدى قدرة المنتج على التحكم في **تحديد الثمن**.

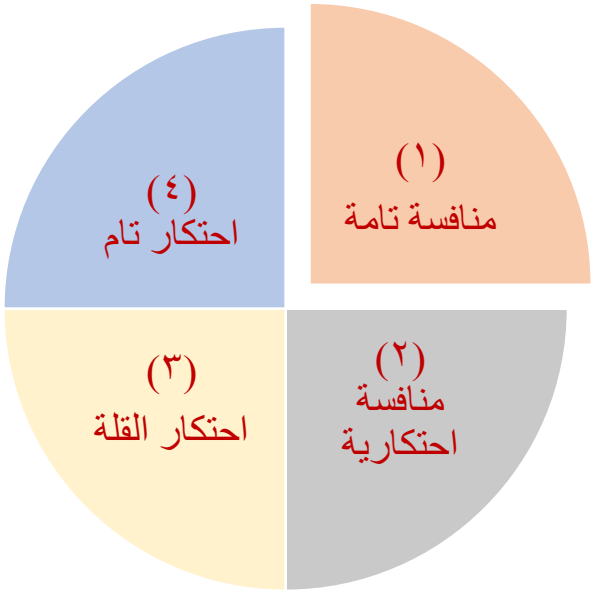

سوق المنافسة التامة (الكاملة)

وجود عدد كبير من البائعين والمشترين	تماثل وحدات السلعة او الخدمة المنتجة	حرية الدخول والخروج من السوق	المعرفة التامة بالسوق
نصيب كل بائع ومشتر ضئيل جدا عدم قدرة المنتج على التأثير في السعر عدم قدرة المنتج على التأثير في الكمية	تجانس السلع لدى كل المنتجين الحكم على التجانس من طرف المستهلكين يسبب وجود التجانس يسود ثمن واحد في السوق	عدم وجود قيود على الدخول في السوق عدم وجود قيود على الخروج من السوق عدم وجود قيود على انتقال عوامل الانتاج بين المشروعات الانتاجية	معرفة المنتجين بأحوال وظروف السوق السائدة معرفة البائعين بأحوال وظروف السوق السائدة

السمات الرئيسية لسوق المنافسة التامة

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق.
- يعرض جميع البائعون وحدات متجانسة ومتماثلة تماماً من سلعة معينة.
- حرية الدخول في السوق أو الخروج منه مكفولة في أي وقت لجميع البائعين.
- توفر المعلومات السوقية بذات القدر لجميع المشاركين دون تكلفة.

$$\text{الربح } (\pi) = \text{الإيراد الكلي } (TR) - \text{التكاليف الكلية } (TC)$$

$$\pi = TR - TC$$

$$\text{الإيراد الكلي } (TR) = \text{السعر } (P) \times \text{الكمية } (Q)$$

$$TR = P \times Q$$

$$\text{التكاليف الكلية } (TC) = \text{متوسط تكلفة الوحدة } (AC) \times \text{الكمية } (Q)$$

نركز في تحليلنا لنظرية المنافسة التامة على ثلاثة أهداف:

٤-محاولة تفهم كيفية تحديد المنشاة للمستوى الأمثل للإنتاج أو توازن المنشأة في المدى القصير.

٥-دراسة توازن المنشأة وتوازن الصناعة في المدى البعيد.

٦-تقويم العلاقة بين المنافسة التامة والكفاءة الإنتاجية من وجهة نظر المجتمع.

تعظيم الربح في المدى القصير:

هناك طريقتان تكمل أحدهما الأخرى لتحديد مستوى الإنتاج الأمثل، أي الإنتاج الذي يحقق للمنشأة المتنافسة أقصى الأرباح الممكنة أو أقل الخسائر.

(١) **الطريقة الأولى:** طريقة التحليل الكلي التي تنصب على مقارنة الإيراد الكلي (TR) بالتكاليف الكلية (TC).

(٢) **الطريقة الثانية:** فهي طريقة التحليل الحدي التي بتم فيها مقارنة الإيراد الحدي (MC) بالتكلفة الحدية (MR).

أولاً: التحليل الكلي

$$TC = AC \times Q$$

جدول (8 – 1) تعظيم الربح - التحليل الكلي

Q (1) مائة ألف طن	(1) = (2) (131) X 131 دينار للطن	(3) TFC	(4) TVC	(3) = (5) (4) + TC	-(2) = (6) (5) π
صفر	صفر	100	صفر	100	100 –
1	131	100	90	190	59 –
2	262	100	180	270	8 –
3	393	100	240	340	53+
4	524	100	300	400	124+
5	655	100	370	470	185+
6	786	100	450	550	236+
7	917	100	540	640	277+
8	1,048	100	650	750	298+
9	1,179	100	780	880	299+
10	1,310	100	930	1,030	280+

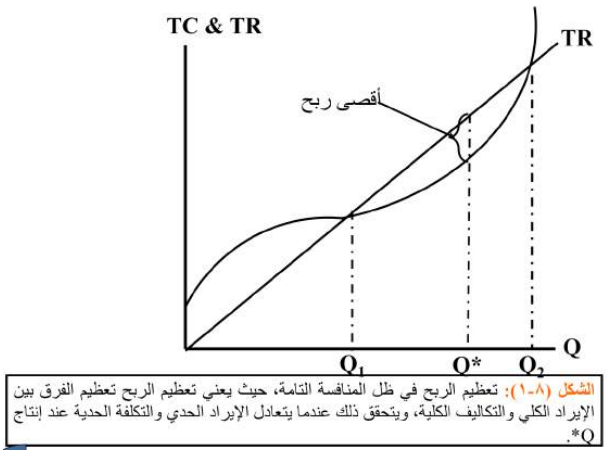

الشكل (٨-١): تعظيم الربح في ظل المنافسة التامة، حيث يعني تعظيم الربح تعظيم الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية، ويتحقق ذلك عندما يتعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية عند إنتاج Q*.

التحليل الحدي

الشكل (٨–١) يجمع بين منحنى التكاليف الكلية، وارتفاعه عند أي مستوى من الإنتاج يقيس التكاليف الكلية للإنتاج، ومنحنى الإيراد الكلي وهو دالة خطية موجبة في ظل المنافسة التامة حيث يزيد الإيراد الكلي بزيادة المبيعات ولكن بمعدل ثابت يساوي السعر السائد للوحدة، وارتفاع هذه الدالة عند أي مستوى من الإنتاج يقيس الإيراد الكلي الممكن تحقيقه من هذا الإنتاج. "التحليل الحدي يكون أدق في مقياس الربحية".

ميل منحنى التكاليف الكلية = ميل منحنى الايراد الكلي

$$MR = MC$$

الجدول (٨-٢) يوضح تكاليف وإيرادات المنشأة من بيع سلعة السكري في السوق العالمي بسعر ١٣١ دينار للطن

جدول (8 – 2) تعظيم الربح - التحليل الحدي					
(6) π	(5) ATC	(4) MC	(3) TC	(2) TR	(1) Q`
100 –	---	---	100	صفر	0
59 –	190	90	190	131	1
8 –	135	80	270	262	2
53+	113	70	340	393	3
124+	100	60	400	524	4
185+	94	70	470	655	5
236+	92	80	550	786	6
277+	91	90	640	917	7
298+	94	110	750	1,048	8
299+	97.78	130	880	1,179	9
280+	103	150	1,030	1,310	10

يتضح من الجدول ٨–١ والشكل ٨–٢ أن مستوى الإنتاج الذي يعظم ربح المنتج هو تسع وحدات (٩٠٠ ألف طن)، وعندها يتحقق شرط تعظيم الربح فالإيراد الحدي عند هذا المستوى من الإنتاج وقدره ١٣١ ديناراً يتساوى تماماً مع التكلفة الحدية.

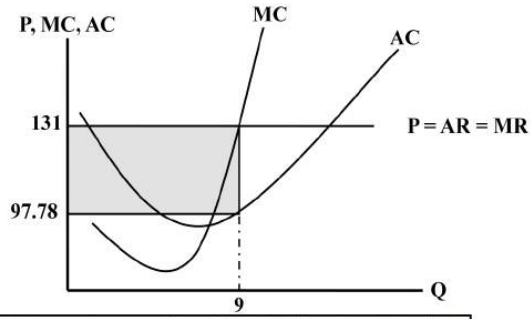

الشكل (٩-٢): توازن المنشأة في المدى القصير، حيث يتحدد الإنتاج الأمثل بتقاطع منحنى MC مع منحنى الطلب P، ويقاس مقدار الربح بالمساحة المظللة.

توازن المنشأة في حالة الخسارة

لو بقي سعر السوق عند ١٣١ ديناراً بينما ارتفع متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من ٩٧,٧٨ ديناراً إلى ١٤٥ ديناراً نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة مثلاً لنتج عن ذلك خسارة قدرها ١٢,٦٠٠ ألف دينار كما يتضح من الشكل ٩–٣

قرار الإغلاق

- الاستمرار في الإنتاج إذا كان $P > AVC$ أو $TR > TVC$
- التوقف عن الإنتاج إذا كان $P < AVC$ أو $TR < TVC$

يوضح الجدول (٨-٣) أوضاع منشأتين تحققان خسائر، ومقدار الخسارة في حالة الاستمرار في الإنتاج وفي حالة التوقف عن الإنتاج، فالإيرادات والتكاليف بآلاف الدنانير.

جدول (8 – 3) : قرار وقف الإنتاج في حالة الخسارة		
الإيرادات والتكاليف	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
الإيراد الكلي TR	100	100
التكاليف الكلية المتغيرة TVC	80	130
التكاليف الكلية الثابتة TFC	60	60
التكاليف الكلي TC	140	190
الخسارة في حالة وقف الإنتاج	60	60
الخسارة في حالة استمرار الإنتاج	40	90

يتضح من الشكل (٨-٤) أن المنشأة في سوق المنافسة التامة قد تستمر في الإنتاج عند نقطة التعادل *(Break-Even Point)*، أي عند تساوي السعر مع متوسط التكاليف الكلية أو تساوي الإيراد الكلي مع التكاليف الكلية، لكنها تحقق أرباحاً عادية أو ربح اقتصادي مساوياً للصفر.

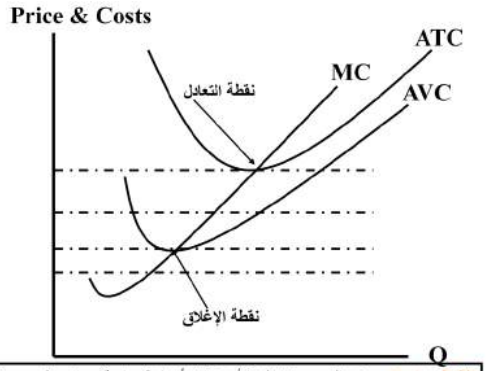

الشكل (٨-٤): عند السعر P_1 المنشأة تحقق أرباحاً عادية. وعند السعر P_2 تتحمل المنشأة خسارة في المدى القصير لكنها تستمر في الإنتاج طالما أن السعر يزيد على متوسط التكاليف المتغيرة وبالتالي الخسارة أقل من التكاليف الثابتة. و P_3 هو أقل سعر يمكن أن تستمر عنده المنشأة في الإنتاج، وعند أي سعر أقل مثل السعر P_4 تتوقف المنشأة تماماً عن الإنتاج.

منحنى عرض المنشأة في المدى القصير

يعكس منحنى عرض المنشاة العلاقة الموجة بين مستوى الأسعار والكميات التي تعرضها المنشأة عند كل سعر، عند ثبات باقي العوامل الأخرى. وإذا رجعنا إلى الجزء المتقطع من منحنى التكاليف الحدية في الشكل (٩-٥) نجد أنه يعكس نقاط تقاطع منحنى الطلب أو (منحنى السعر) مع منحنى التكلفة الحدية، وعلى طول

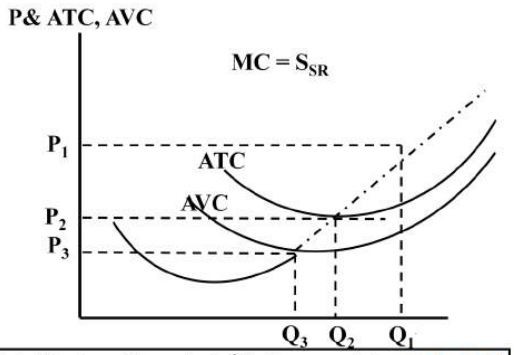

الشكل (٩-٥): منحنى عرض المنشأة في المدى القصير في ظل المنافسة التامة يمثله ذلك الجزء من منحنى التكلفة الحدية أعلى نقطة النهاية الصغرى على منحنى التكاليف المتغيرة أو نقطة الإغلاق.

هذا الجزء يمكن قراءة الكميات المعروضة عند كل مستوى للسعر، لذا فهو يصور منحنى عرض المنشأة في المدى القصير.

منحنى عرض السوق في المدى القصير

- **المدى القصير:** هو الفترة الزمنية التي لا تكفي لخروج بعض المنشآت من السوق، أو التي لا تكفي لدخول منتجين جدد إلى السوق. أي، الفترة التي تكون عدد المنشآت فيها ثابتاً في صناعة معينة.
- **المدى البعيد:** هو الفترة الزمنية الكافية لدخول بعض المنشآت الجديدة إلى الصناعة أو خروج بعض المنشآت القائمة منها، لذا يكون عدد المنشآت غير ثابت.

توازن السوق وتوازن المنشاة في المدى البعيد

يوضح الشكل (٨-٦) كل من توازن المنشأة (جهة الشمال) في المدى القريب والبعيد، توازن السوق (جهة اليمين) في المدى البعيد.

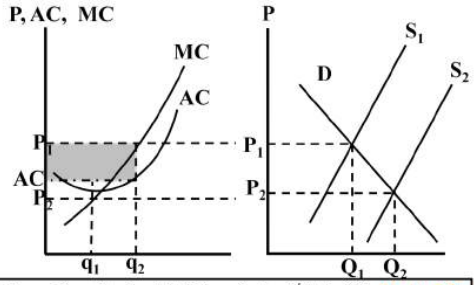

الشكل (٨-٦): تحقق المنشأة بعض الربح فوق العادي في المدى القصير (P_1>AC)، هذا الربح يغري مزيد من المنشآت لدخول السوق فيزيد العرض وينخفض السعر في المدى البعيد يتحقق توازن المنشأة عندما يصبح (P=AC=MC)، وتكون الأرباح الاقتصادية مساوية للصفر، ويثبت عدد المنشآت بالسوق.

المنافسة التامة والكفاءة الاقتصادية

توازن المنشأة في المدى البعيد في ظل المنافسة التامة يتطلب أن يكون:

$$P = MC = AC$$

توازن المنشأة في المدى البعيد إذن يحدث عندما تنتج المنشأة بأقل تكلفة للوحدة، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج.

منحنى عرض الصناعة في المدى البعيد

- **الوفورات الخارجية:** يؤدي توسع الصناعة ودخول منافسين جدد إلى خفض تكاليف إنتاج الوحدة (انخفاض AC)
- **سلبيات الحجم الكبير:** يؤدي توسع الصناعة إلى تزايد تكلفة إنتاج الوحدة.

- **الصناعة ذات التكاليف الثابتة:** هي الصناعات التي لا تتأثر تكلفة إنتاج الوحدة فيها بما يطرأ على الصناعة من توسع

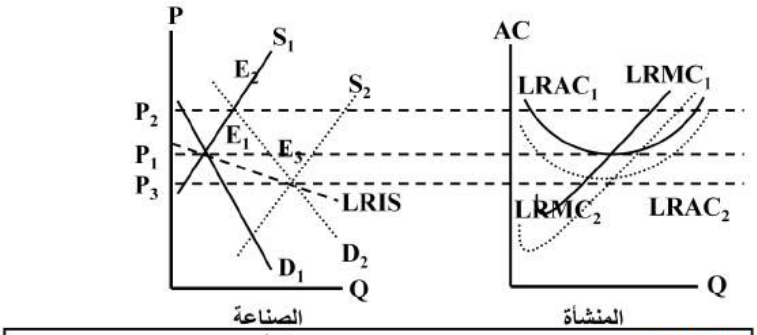

الشكل (٨-٧): عند توازن الصناعة في المدى البعيد E_1 تحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر. بزيادة الطلب وارتفاع السعر تنتقل الصناعة إلى توازن المدى القصير عند E_2 وتحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية موجبة (فوق عادية) تؤدي إلى دخول منافسين جدد للصناعة فينخفض السعر وتصل الصناعة إلى توازن جديد في المدى البعيد عند E_3 عند $P_3<P_1$ ويكون منحنى عرض الصناعة في المدى البعيد هو الخط المتقطع الواصل بين E_1 و E_3 وله انحدار سالب، ويحدث ذلك في الصناعة ذات التكاليف المتناقصة.

يوضح الشكل (٨-٧) حالة صناعة ذات تكاليف متناقصة أو الوفورات الخارجية.

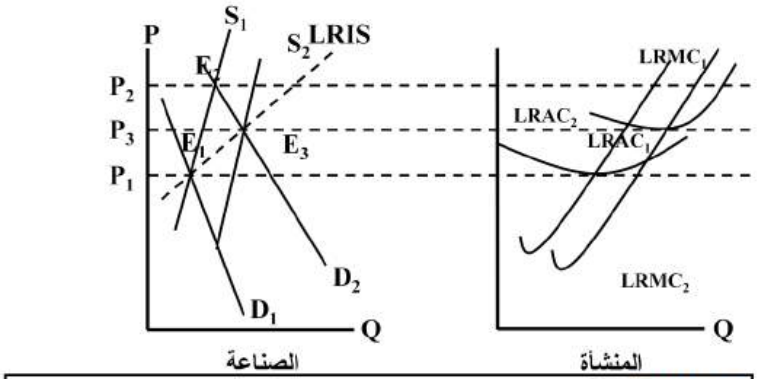

الشكل (٨-٨): عند توازن الصناعة في المدى البعيد E_1 تحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر. بزيادة الطلب وارتفاع السعر تنتقل الصناعة إلى توازن المدى القصير عند E_2 وتحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية موجبة (فوق عادية) تؤدي إلى دخول منافسين جدد للصناعة فينخفض السعر وتصل الصناعة إلى توازن جديد في المدى البعيد عند E_3 عند $P_3>P_1$ ويكون منحنى عرض الصناعة في المدى البعيد هو الخط المتقطع الواصل بين E_1 و E_3 وله انحدار موجب، ويحدث ذلك في الصناعة ذات التكاليف المتزايدة.

يوضح الشكل (٨-٨) الوضع في صناعة ذات تكاليف متزايدة أو ذات فقد خارجي.

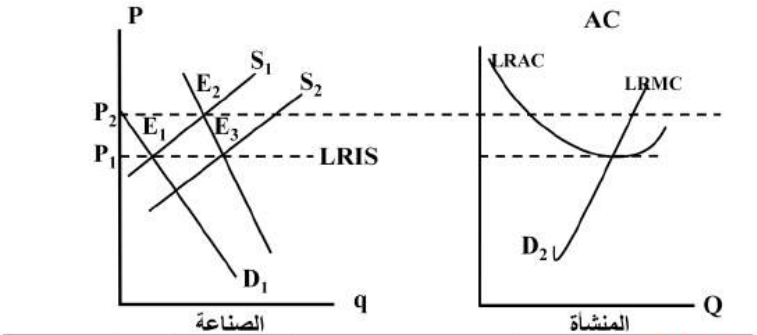

الشكل (٩-٩): عند توازن الصناعة في المدى البعيد E_1تحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر. بزيادة الطلب وارتفاع السعر تنتقل الصناعة إلى توازن المدى القصير عند E_2 وتحقق المنشآت أرباحاً اقتصادية موجبة (فوق عادية) تؤدي إلى دخول منافسين جدد للصناعة فينخفض السعر وتصل الصناعة إلى توازن جديد في المدى البعيد عند E_3 و P_1 ويكون منحنى عرض الصناعة في المدى البعيد هو الخط المتقطع الواصل بين E1 و E3 ومنحنى العرض في هذه الحالة تام المرونة، ويحدث ذلك في الصناعة ذات التكاليف الثابتة.

يوضح الشكل (٩-٩) الحالة الثالثة وهي لصناعة ذات تكاليف ثابتة.

الفصل العاشر: الاحتكار *Monopoly*

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- عوائق دخول السوق
- الاحتكار التام
- توازن المحتكر في المدى القصير
- الأضرار التوزيعية للاحتكار
- شروط أساسية للاحتكار التام
- توازن المحتكر في المدى البعيد
- الأضرار الاقتصادية للاحتكار

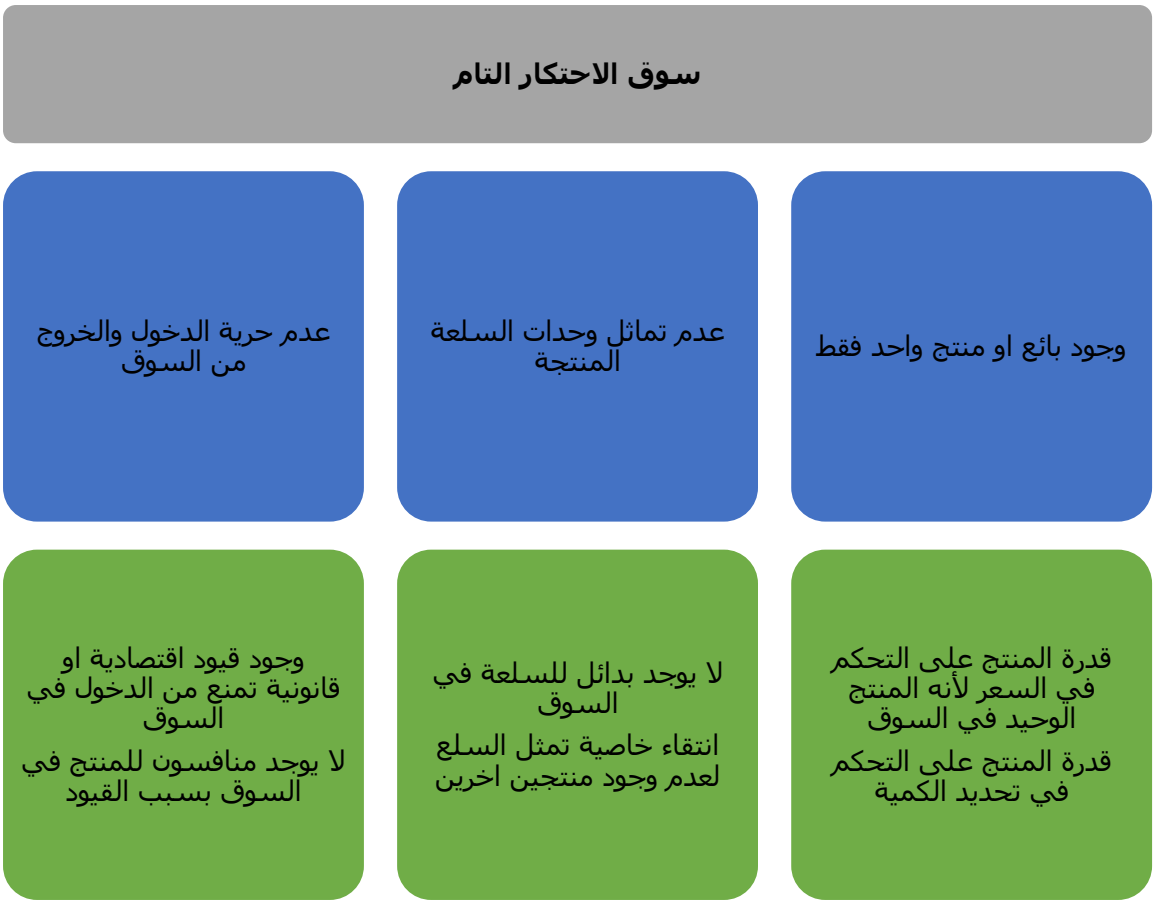

الاحتكار التام

- إذا كان هناك منتج أو بائع واحد في سوق سلعة أو خدمة معينة فإن هذا السوق يسوده الاحتكار التام *(Pure Monopoly)*
- المحتكر هو صانع للسعر وليس آخذاً للسعر كما هو الحال بالنسبة للمنشأة في ظل المنافسة التامة.

شروط أساسية للاحتكار التام

- أن تكون المنشأة هي المنتج أو البائع الوحيد في السوق.
- ألا تتوفر البدائل القريبة لمنتجات المنشأة المحتكرة.
- أن تكون هناك موانع لدخول منشآت منافسة.
- ألا تتدخل الدولة لمنع الاحتكار.

عوائق دخول السوق

١. عوائق قانونية ٢. براءة الاختراع ٣. امتلاك مورد أساسي ٤. الدعاية والإعلان
٥. ارتفاع تكلفة الاستثمار ٦. التفوق التقني ٧. اقتصاديات الحجم ٨. الاحتكار الطبيعي

المحاضرة الثامنة عشر

نستكمل في هذه الحلقة ما تحدثنا عنه في الحلقة السابقة عن الاحتكار

توازن المنتج المحتكر

١. الاحتكار هو الحالة النقيضة تماماً للمنافسة التامة، ويتمثل في وجود منتج واحد يبيع سلعة ليس لها بديل في السوق، الأمر الذي ينتفي معه إمكانية دخول منتجين آخرين إلى السوق أو الصناعة.

٢. أن المنشأة المحتكرة هي نفسها الصناعة.

٣. المحتكر هو صانع السعر حيث يقوم بوضع السعر بينما يتحدد عن طريق السوق الكميات المطلوبة من السلعة عند كل ثمن من الأثمان، وقد يقوم المحتكر بتحديد الكميات، وعندها يعمل السوق على تحديد السعر عند تلك الكميات.

٤. منحنى الطلب الذي يواجه المنتج المحتكر هو نفسه طلب السوق الذي يتخذ شكل منحنى يتجه من أعلى إلى أسفل نحو اليمين وهو نفسه منحنى الإيراد المتوسط.

أما الإيراد الحدي فأنه يتمثل بمنحنى مستقل عن الإيراد المتوسط وذلك لكون الثمن ليس ثابتاً، وعليه فان الإيراد الكلي لا يزيد بمعدل ثابت، والإيراد الحدي هو التغير في الإيراد الكلي نتيجة لتغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة.

منحنى الإيراد الحدي في حالة الطلب الذي يتخذ شكل خط مستقيم، بحيث تكون أي نقطة واقعة بين النقطتين على منحنى الطلب وعلى المحور الرأسي اللتين تتناسبان مع النقطة المذكورة مما يجعل الإيراد الحدي دائماً أقل من الإيراد المتوسط أو الثمن.

أما الإيراد الكلي فأنه يتزايد بمعدل متزايد، طالما ان الإيراد الحدي موجباً ويتجه نحو التزايد ويتزايد بمعدل التناقص، طالما أن الإيراد الحدي موجباً ويتناقص، ولكن بعد أن يصبح الإيراد الحدي سالباً، فإن الإيراد الكلي يتناقص، وذلك بعد أن يكون هذا الأخير قد بلغ أعلى قيمة له عند القيمة صفر للإيراد الحدي.

أولاً: توازن المحتكر في المدى القصير

ليس هناك اختلاف بين السوقين فيما يتعلق بأسواق شراء عناصر الإنتاج اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، أو بعبارة أخرى ليس هناك اختلاف في التكاليف فهي ذاتها في السوقين، ولكن الاختلاف يكمن فقط بين الإيرادات أو سوق بيع السلعة، وفي هذه السوق أيضاً يهدف المحتكر إلى تعظيم أرباحه قدر الإمكان وقد يكون ذلك مع وجود أرباحاً أو خسائر كما هو الحال في سوق المنافسة التامة.

ونميز هنا أيضاً بين ثلاث حالات لتوازن المنتج المحتكر وهي حالة تحقيق الأرباح (الأرباح الغير عادية)، حالة عدم تحقيق ربح أو خسارة (الأرباح العادية)، وحالة تحمل خسارة.

ميل منحنى الإيراد الكلي = ميل منحنى التكاليف الكلية

$$(\Delta Q \setminus \Delta TR)$$

$$(\Delta Q \setminus \Delta TC)$$

التكلفة الحدية = الايراد الحدي

$$MR = MC$$

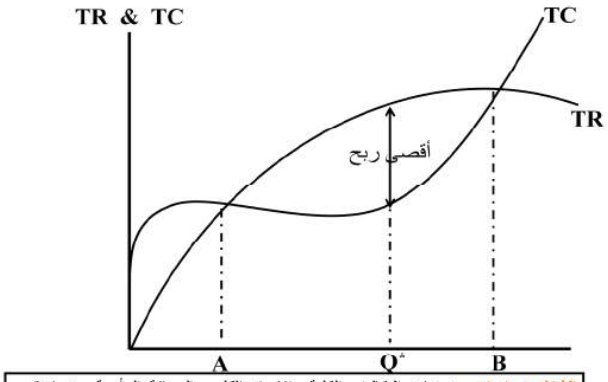

الشكل (١٠-١): منحنيات التكاليف الكلية والإيراد الكلي والمسافة الرأسية بينهما تقيس الربح. عند إنتاج Q* يحقق المحتكر أقصى ربح، وعندها يتساوى ميل منحنى التكاليف الكلية مع ميل منحنى الإيراد الكلي، أي يكون MC = MR.

يوضح الشكل (١٠-١) منحنى الإيراد الكلي TR ومنحنى التكاليف الكلية TC للمنشأة المحتكرة وتقيس المسافة الرأسية بين المنحيين الربح للوحدة عند كل مستوى من الإنتاج.

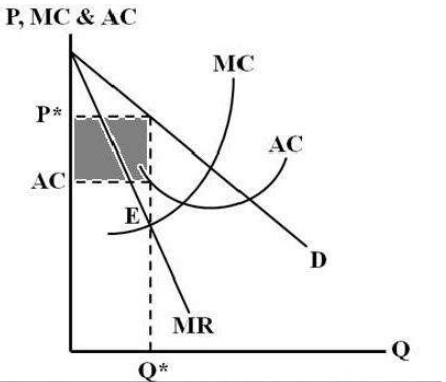

الشكل (١٠-٢): تحقق المنشأة المحتكرة اقصى ربح في المدى القصير والبعيد عندما تنتج Q* حيث يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وتبيع بسعر P*. ويقاس ما تحققه من ربح بالمساحة المظللة {(P*-AC) Q*}، وتعادل المساحة المظللة بالشكل.

يوضح الشكل (١٠-٢) منحنى طلب خطي للسوق D ومنحنى الإيراد الحدي MR ويقع أسفل منحنى الطلب ويصف المسافة الأفقية بين منحنى الطلب والمحور الرأسي.

الحالة الأولى: حالة تحقيق أرباح غير عادية

عندما يكون الايراد الكلي للمنتج المحتكر أكبر من تكاليفه الكلية، فأنه يحقق أرباحاً غير عادية. فالمحتكر يتمكن من السيطرة على الثمن الذي يبيع به سلعته، حيث أنه هو صانع السعر في السوق، ولكنه رغم ذلك يرغب في تعظيم منفعته، وعلى ذلك فأنه يبيع عند الثمن الذي يكفل له تحقيق التوازن.

الحالة الثانية: حالة تحقيق أرباح عادية

يتحقق التوازن مع وجود الربح العادي أو عدم تحقيق ربح أو خسارة عندما يتساوى الإيراد الكلي مع التكاليف الكلية للمنتج المحتكر.

الحالة الثالثة: حالة تحقيق خسارة

غالباً ما يحصل المنتج المحتكر على الأرباح وليس الخسائر، خاصة وأنه المنتج الوحيد لسلعة والمسيطر على الصناعة بأكملها، ولكن إن حدث وحقق خسائر فأنه يستمر في الإنتاج طالما أن ثمن بيع السلعة التي ينتجها كافياً لتغطية جميع تكاليفه المتوسطة المتغيرة.

ثانياً: توازن المنتج (المحتكر) في الأجل الطويل.

يتمكن المحتكر من تحقيق توازنه في الأجل الطويل فأنه سيقيم مشروعه بحجم الطاقة الإنتاجية التي تمكنه من إنتاج تلك الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية طويلة الأجل. ومما تجدر الإشارة إليه في توازن المحتكر في الأجل الطويل. أن حجم الإنتاج قد يكون أقل من الحجم الأمثل أو هو نفسه الحجم الأمثل للمشروع أو أكبر منه، وهذا يتوقف على حجم وسعة نطاق السوق.

إن أرباح المحتكر لا تختفي في الأجل الطويل كما في المنافسة التامة، وذلك لاستحالة دخول منتجين آخرين للصناعة المحتكرة، بل إن المحتكر يحقق أرباحاً وليس خسائر في المدى الطويل، وذلك لقدرته على التحكم في الكمية المنتجة، وامتناعه عن زيادة المعروض منها لتحقيق مزيد من الأرباح.

توازن المحتكر في الاجل الطويل

من أهم شروط الاحتكار التام وجود قيود مانعة لدخول المنافسين. لذا فإن بإمكان المحتكر الذي يحقق أرباحاً اقتصادية موجبة في المدى القصير ان يحتفظ بهذه الأرباح حتى في المدى البعيد. ولمزيد من الإيضاح يمكنك متابعة المثال في الجدول (١٠-١).

جدول (10 – 1) : توازن المحتكر في المدى البعيد

(7) Л	(6) MC = (ΔTC/ΔQ)	(5) TC	(4) MR = (ΔTR/ΔQ)	(3) TR= (P × Q)	(2) P	(1) Q
-7	--	7	--	0	100	0
55	8	15	70	70	70	1
83	10	25	38	108	54	2
83	30	55	30	138	46	3
60	45	100	22	160	40	4
15	50	150	5	165	33	5
- 60	60	210	-15	150	25	6

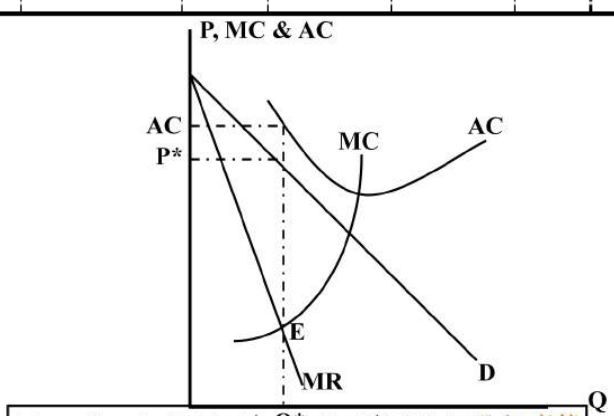

الشكل (٩-٣): تحقق المنشأة المحتكرة Q^* أدنى خسارة في المدى القصير عندما تنتج Q^* حيث يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وتبيع بسعر P^*. وتقاس الخسارة بالمساحة $\{(P^*-AC)(Q^*)\}$.

الأضرار الاقتصادية للاحتكار

يعمل المحتكر على تقليص الإنتاج ورفع السعر بحيث يحقق أقصى ربح ممكن، ويتضح من الشكل (٩-٣) أن تعظيم الربح يقتضي أن ينتج المحتكر المستوى Q الذي يقابل تقاطع منحنى MC مع منحنى MR حيث تتساوي التكاليف الحدية والإيراد الحدي، ويبيع بالسعر Pm للوحدة.

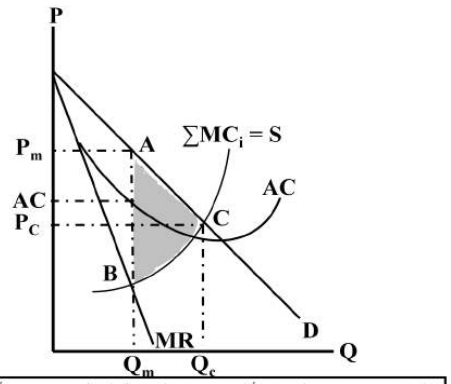

الشكل (٩-٤): ينتج المحتكر أقل من إنتاج المنافسة التامة ويبيع بسعر أعلى من سعر المنافسة. ويحقق المحتكر غالبا أرباحا اقتصادية موجبة على حساب المستهلكين. كما يتسبب نتيجة لتقليص الإنتاج في فقد صافي في رفاهية المجتمع يقدر بالمساحة المظللة في الشكل أعلاه، إلى جانب انخفاض في كفاءة تخصيص الموارد.

الأضرار التوزيعية للاحتكار: أن المحتكر يحقق بعض الأرباح على حساب المستهلكين وهو بذلك يُخل بعدالة التوزيع.

الفقد في الرفاهية والكفاءة: يتسبب الاحتكار كذلك في فقد صافي لا يمكن تعويضه في رفاهية المجتمع.

التمييز السعري: يوصف سلوك المحتكر بالتمييز السعري إذا ما أقدم على بيع السلعة أو الخدمة الواحدة بأسعار مختلفة بالرغم من عدم وجود أي اختلاف في تكاليف إنتاج وتقديم السلعة للمشترين.

ويشترط لنجاح سياسة التمييز السعري شرطان

١. أن تختلف مرونة الطلب السعرية لمجموعات أو بين الأسواق.

٢. أن يتعذر تماماً شراء السلعة من السوق الأقل سعراً وبيعها في السوق الأعلى سعراً.

التمييز السعري:

التمييز السعري "الحالة التي يبيع فيها المحتكر نفس السلعة أو الخدمة بأسعار مختلفة في أسواق مختلفة". فقد افترضنا أن المحتكر يحدد سعراً واحداً لقاء كمية معينة من السلعة التي ينتجها. ولكن في كثير من الأحيان نجد المحتكر يميز في الأسعار ويبيع السلعة نفسها لبعض المشترين بسعر أعلى من المشترين الآخرين. ويطلق على هذه الحالة عموماً "التمييز السعري" أو "الأسعار التمييزية". فإمكانية وجود تمييز سعري لا يقتصر على سوق احتكار البيع فقط إنما توجد في أي سوق يتوافر ولو قدر من الاحتكار كالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة.

والأمثلة على التميز السعري كثيرة:

١. يقوم بالتمييز على أساس الكميات المشتراة كما يحدث أحيانا في احتكارات الخدمات العامة كالكهرباء والنقل والهاتف. كأن تقوم شركة الكهرباء مثلاً بفرض تعرفة أو ثمن معين لاستهلاك كمية محددة من الكيلوات ولكن عندما يزيد الاستهلاك عن قدر معين، فأنها تحدد للاستهلاك الإضافي تعرفة أو ثمن آخر أعلى من الثمن السابق.

٢. يقوم التمييز السعري على أساس بيع السلعة داخل الدولة بثمن أعلى من الثمن الذي يبيعها به في خارج الدولة وهذا ما يعرف بسياسة الإغراق.

٣. كما يقوم التمييز في الثمن أيضاً على أساس أوجه استخدام السلعة أو الخدمة كما استخدامها للأغراض المنزلية أو للاستخدام الصناعي التجاري.

٤. هناك أيضاً التمييز على أساساً الموقع، حيث يبيع المحتكر نفس السلعة في المواقع القريبة بسعر أعلى من المواقع البعيدة.
٥. التمييز السعري على أساس مستوى الدخل.
٦. التمييز السعري على أساس الوقت.

ولإمكانية انطباق التمييز السعري شرطان أساسيان هما

١. انعزال الأسواق التي يبيع فيها المنتج سلعته وانفصالها تماماً عن بعضها البعض حتى لا يتمكن إعادة بيع السلعة المشتراة من السوق الأقل سعراً في السوق الأعلى سعراً.
٢. اختلاف مرونة الطلب بين الأسواق، حيث أن هذا الاختلاف هو أساس امكانية قيام المنتج بالتمييز السعري. فالمنتج يتمكن من رفع سعر السلعة في السوق ذات الطلب الغير مرن بينما لا يتمكن من ذلك في حالة السوق ذات الطلب الغير مرن.

المحاضرة التاسعة عشر

الفصل الحادي عشر: المنافسة غير التامة *Imperfect Competition*

ما هي المنافسة الغير تامة:

١. عدم تماثل وحدات السلع المنتجة: إمكانية وجود فروق بين المنتجات في الجودة أو الشكل، كذلك تظهر أهمية الماركات والعلامات التجارية، فأصبحت الآن الماركة تمثل سعر مرتفع ويمكن الحصول على منتج غير الماركة بنفس الجودة بسعر أقل بكثير من الماركة مثل أنواع الأقلام والساعات وغيرها.

٢. عدم سيادة سعر موحد: وجود الفرق بين المنتجات يؤدي إلى اختلاف السعر.

٣. أكثر أشكال السوق شيوعاً: وخاصة في الإنتاج الصناعي.

٤. الجمع بين خصائص المنافسة التامة وخصائص الاحتكار: في الغالب تعتبر أقرب إلى المنافسة التامة وهي المنافسة الاحتكارية.

المنافسة الاحتكارية

مفهوم المنافسة الاحتكارية:

هي تلك الحالة من الأسواق التي تتميز بوجود عدد كبير نسبياً من المنشآت صغيرة الحجم التي تنتج سلع وخدمات متشابهة ولكنها ليست متجانسة تماماً.

سمات المنافسة الاحتكارية:

١. أن لكل منشأة حصة صغيرة نسبياً من الطلب الكلي للسوق.

٢. وجود عدد كبير نسبياً من المنشآت يحول دون اندماج أو اتفاق بعض المنشآت بحكر السوق.

٣. كل منشاة تقرر سياستها دون أن تأخذ في اعتبارها ردود الأفعال المحتملة للمنشآت المنافسة، بسبب كبر عدد المنشآت.

٤. تعمل كل منشأة على تمييز منتجاتها *(Product Differertaton)* عن منتجات المنشآت المنافسة في السوق.

توازن المنشأة في المدى القريب

١. تواجه المنشأة منحنى طلب سالب الانحدار.

٢. تمييز المنتج يعطي المنشأة قوة احتكارية.

٣. شرط تعظيم الربح أو توازن المنشأة تماماً كما هو في الاحتكار التام هو:

$$MC = MR$$

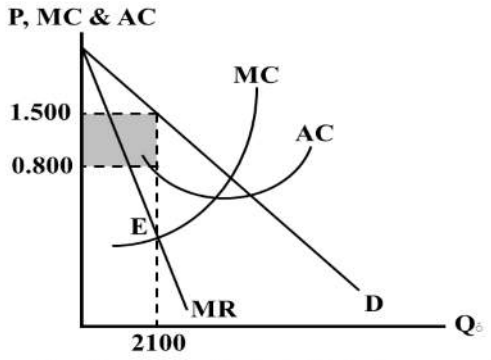

الشكل (١١-١): تحقق المنشأة المحتكرة أقصى ربح في المدى القصير عندما تنتج ٢١٠٠ وجبة حيث يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وتبيع بسعر ١,٥٠٠ دينار، وتحقق ربحاً قدره 1,680 دينار، ويقاس الربح بالمساحة المظللة في الشكل.

يوضح الشكل (١١-١) أن مستوى الإنتاج الذي يعظم الربح في حالة مطعم الجامعة هو ٢١٠٠ وجبة في الأسبوع وبسعر قدره ١,٥٠٠ دينار للوجبة الواحدة.

توازن المنشاة في المدى البعيد

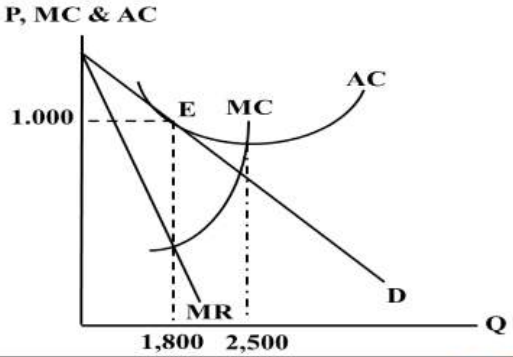

الشكل (١١-٢): يحقق مطعم الجامعة في المدى البعيد ربحاً اقتصادياً مساوياً للصفر أي أرباحاً عادية. حيث يكون P=AC عند مستوى الإنتاج الأمثل ١٨٠٠ وجبة وذلك نتيجة لانخفاض الطلب على وجبات مطعم الجامعة الذي فقد بعض عملائه لصالح المطاعم الأخرى بعد دخول منافسين جدد إلى السوق.

١. في سوق المنافسة الاحتكارية حرية الدخول مكفولة للمنافسين.

٢. يؤدي دخول المنافسين إلى انخفاض الطلب على منتجات المنشآت التي حققت أرباح في المدى القصير فتقل أرباحها.

٣. في المدى البعيد، تحقق المنشآت العاملة في سوق المنافسة الاحتكارية أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر، تماماً كما في سوق المنافسة التامة.

يوضح الشكل (١١-٢) تحقيق مطعم الجامعة أرباحاً اقتصادية مساوية للصفر وتوقف دخول المنافسين ووصول السوق إلى حالة توازن.

الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية

تنتج المنشأة في المنافسة الاحتكارية أقل من مستوى الطاقة القصوى، تكون هناك طاقة فائضة *(Excess Capacity)* وفقد في كفاءة استغلال الموارد.

التمييز السلعي: هناك نوعان من التمييز السلعي:

(١) تمييز حقيقي "جوهري" من حيث المواصفات والجودة.

(٢) تمييز ظاهري "شكلي" من حيث العلامات التجارية والتغليف.

الاستثمار في البحوث والتطوير

تنفق المنشآت على البحوث والتطوير بصفة مستمرة، بهدف تمييز منتجاتها دائماً للمحافظة على قوتها الاحتكارية.

كما تستعين بالبحوث بهدف إدخال تحسينات معينة بحيث يمكن التأثير على أذواق المستهلك العادي وجعله يفضل الاستغناء عن السلعة القديمة وإبدالها بالمنتج المطور.

من أبرز الأمثلة على ذلك ما يلاحظ في أسواق أجهزة الكومبيوتر والهواتف النقالة والكاميرات وغيرها.

احتكار القلة

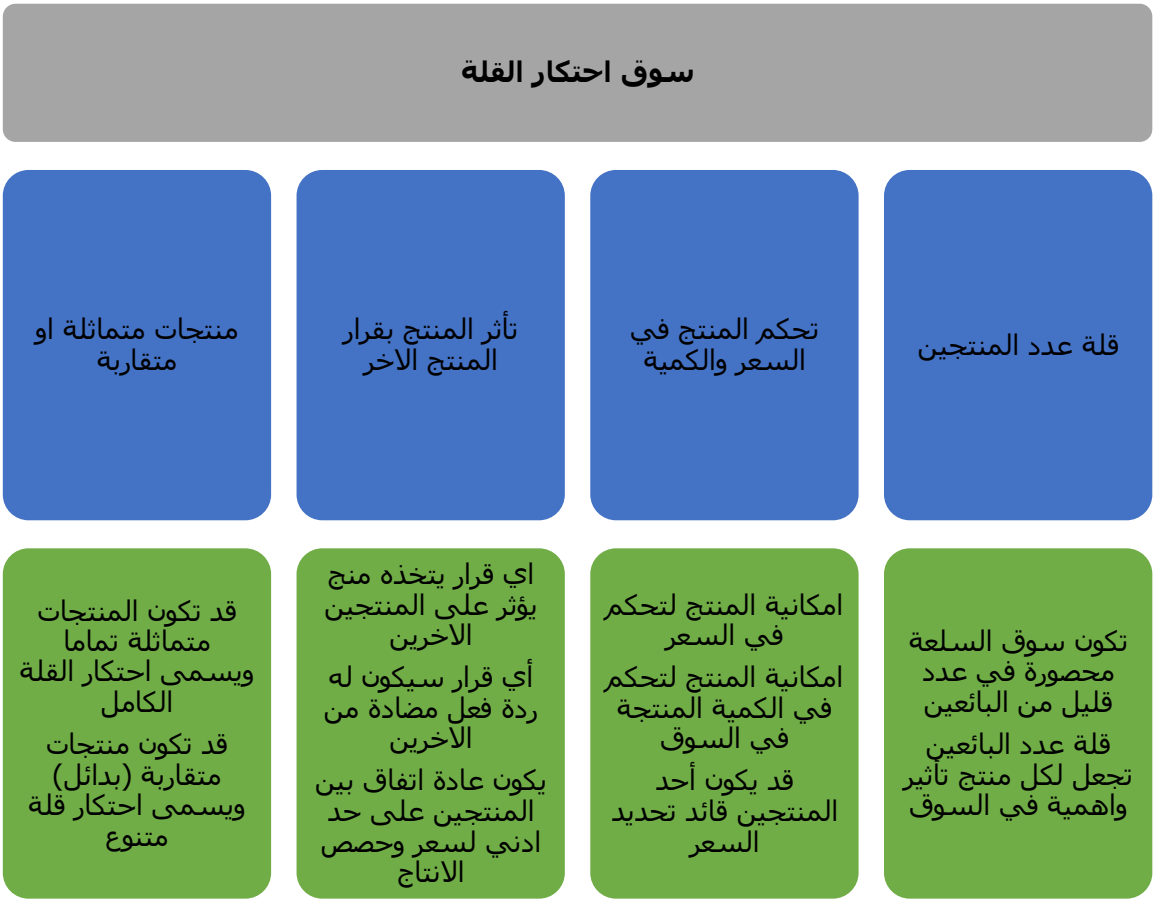

سمات سوق احتكار القلة

- يتكون سوق احتكار القلة من عدد قليل من المنشآت الكبيرة.
- المنشآت تملك عادة حصص سوقية كبيرة.
- تنتج هذه المنشآت سلعاً متمايزة عن بعضها البعض.
- المنشأة تتخذ قراراتها آخذة في الاعتبار ردود أفعال كبار منافسيها.

نماذج احتكار القلة

نموذج كورنو: منشأتان لا يتوقع كلاهما أي رد فعل من الآخر فتكون النتيجة النهائية هي اقتسام طلب السوق.

نموذج منحنى الطلب المتكسر: تتوقع المنشأة أن يتبعها المنافسون فقط في حالة خفض أسعارها وألا يتبعونها في حالة زيادة أسعارها وقد يقود ذلك إلى حرب الاسعار

والشكل (١١-٣) يوضح تحقق توازن المنشأة في سوق احتكار القلة عند تعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.

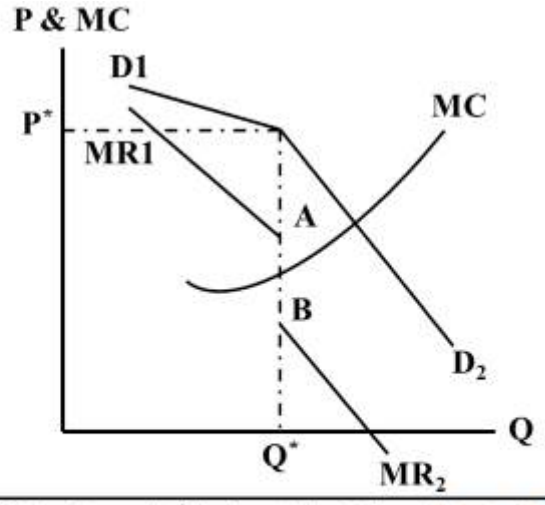

الشكل (١١-٣): يتحقق توازن المنشأة في سوق احتكار القلة عند تعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية، عند Q^* و P^*، عندما يتقاطعان على طول الجزء (AB).

والشكل (١١-٤) يوضح بقاء السعر مستقراً ما لم تحدث تقلبات كبيرة في *MC* تخرج نقطة التقاطع عن المجال *AB*

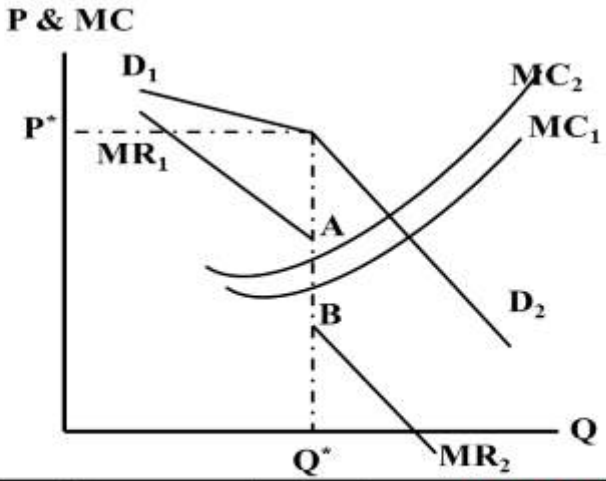

الشكل (١١-٤): تتميز الأسعار في أسواق احتكار القلة بالاستقرار في وجه التقلبات المحدودة في التكاليف، وأي تقلبات خارج نطاق (AB) لابد أن تغير من كمية وسعر التوازن.

نموذج اتحاد المنتجين: تلجأ المنشآت إلى الاتفاق فيما بينها على تكوين ما يسمى باتحاد المنتجين ***Cartel*** يتصرف الاتحاد كمحتكر واحد يعمل على تعظيم الأرباح الكلية، ومن ثم توزيعها بين الأعضاء وفق حصص الإنتاج.

نموذج القيادة السعرية: يتكون السوق من منشأة كبيرة قائدة تتصرف كمحتكر وتحدد سعر السوق، ومجموعة من المنشآت الصغيرة التابعة تأخذ بسعر المنشاة القائدة وتتصرف كما لو كانت في سوق المنافسة التامة.

السوق في الاقتصاد الاسلامي

يتميز السوق في الاقتصاد الاسلامي بالتالي:

- الحرية الكاملة في العمل والإنتاج ولكن بشرط أن يكون الإنتاج مباحاً.
- استخدام كافة الأساليب والنظم الإنتاجية المباحة في العملية الإنتاجية.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج بين مختلف الأنشطة الإنتاجية المباحة، ما لم يترتب على هذا الانتقال عجز في إنتاج سلعة عن حد الكفاية للمجتمع.

كما وضع الإسلام عدد من الضوابط والأحكام بهدف:

- تحقيق مصلحة كافة المتعاملين.
- تطبيق العدالة في المبادلات بين المتعاملين.

ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي:

١) تحريم الاحتكار:

مفهوم الاحتكار في الإسلام يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي:

ففي الاقتصاد الاسلامي الاحتكار ينصب على سلوك البائع وهو أن يقوم بائع أو مجموعة بحبس السلعة من أجل رفع سعرها على الناس ثم يبيعوها إذا ارتفع السعر... وهذا هو الاحتكار المحرم في الإسلام.

وفي الاقتصاد الوضعي الاحتكار مرتبط بعدد البائعين للسلعة في السوق وليس بسلوكهم، فإذا انفرد بائع أو مجموعة ببيع سلعة في السوق فهذا يوصف بالاحتكار.

وذهب جمهور العلماء بتحريم الاحتكار: لقوله علية الصلاة والسلام: (لا يحتكر إلا خاطئ) رواه مسلم، وفي رواية أخرى (من احتكر فهو مخطئ) رواه مسلم.

ولكن إذا تفرد بائع أو مجموعة بسلعة في السوق دون أن يكون في هذا التفرد ضرر على المشترين، ويقوموا ببيعها بسعر المثل، فهذا لا يعد احتكاراً بالمفهوم الإسلامي.

٢) **تحريم الغش والغرر:** لقوله صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا)

٣) **تحريم النجش:** وهو زيادة في ثمن السلعة دون الرغبة في شراءها وهو نوع من أنواع الخداع في المعاملات لأنه يحدث طلب وهمي غير حقيقي على السلعة.

٤) **تحريم بيع الحاضر للبادي وتلقي الركبان:** وهذا من البيوع المنهي عنها وجاء المنع لتحقيق مصلحة الركبان القادمين أو مصلحة أهل البلد، وتحقيق مصلحة القادمين تكمن في أنهم

يجهلون السعر. وتظهر من كون القادمين عادة يبيعون سلعهم سريعاً بسعر عادل أما الذين يتلقونهم فأنهم يحبسون السلع.

خصائص السوق في الاقتصاد الإسلامي:

- منع السلوك الاحتكاري في السوق الإسلامية، أي منع السلوك الاحتكاري بالمفهوم الإسلامي الذي يضر بالناس. مثل حبس السلعة ومنعها عن الناس من أجل ارتفاع ثمنها.
- لا يمنع الإسلام من التجانس والتمايز بين الوحدات المنتجة بين المنتجين، أي ممكن أن تكون السلع التي ينتجها أكثر من منتج متجانسة إذا كانت طبيعته تتطلب ذلك.
- كذلك يمكن أن تكون غير متجانسة أو متمايزة إذا كان هنالك فروق حقيقية. مثل فروق الجودة والتركيب والتغليف ... الخ. أما إذا كان التمايز مجرد دعاية وإعلان فهذا لا يجب.
- يحرص الإسلام على ضرورة توفر المعلومات عن السوق لدى البائعين والمشترين، لذلك نهى الإسلام عن تلقي الركبان لأنه يجهلون السعر داخل البلد.
- يحرص الإسلام على عدم خلق ظروف وهمية في السوق تؤثر على العرض والطلب، مثل سلوك النجش والغرر وغيرها.
- نخلص إلى أن سوق المنتج في الإسلام هو سوق منافسة تامة أو سوق منافسة احتكارية.

المحاضرة العشرون

نستكمل حديثنا في هذا اليوم عن موضوع سبق أن تكلمنا في البداية عنه وهو سلوك المستهلك. فكما تعلمون أن التاجر لا ينتج سلعته إلا للمستهلكين، فالمجتمع يتكون من منتجين ومستهلكين وعناصر إنتاج.

سلوك المستهلك المسلم

الاستهلاك في الإسلام هو استخدام المنتجات الاقتصادية المباحة لإشباع حاجات المسلم المباحة من أجل بقائه واستمراريته في أداء دوره في عبادة الله تعالى وعمارة الأرض.

إلا أن الإسلام وضع عدة ضوابط للاستهلاك هي:

١. التوسط في الإنفاق. ٢. ربط الاستهلاك بظروف المجتمع. ٣. تحريم استهلاك الضارة.

منطقية سلوك المستهلك

المقصود بالمستهلك:

- هو وحدة القرار الاقتصادي الخاص بالإنفاق سواءً كان رجل أو امرأة أو عائلة.
- يفترض في المستهلك الرشد الاقتصادي (العقلانية) بمعنى أنه لا يشتري إلا الأشياء التي تحقق له منفعة أو إشباع معين.

طرق تحليل سلوك المستهلك

هناك طريقتين لتحليل سلوك المستهلك وهي:

١) نظرية المنفعة الكمية ٢) نظرية المنفعة الترتيبية

افتراضات أساسية:

- استخدام مفهوم المنفعة.
- الرشد الاقتصادي للمستهلك.
- افتراض ثبات العوامل الأخرى.
- خلاف الكميات المستهلكة من السلعة.

نظرية المنفعة الكمية

إمكانية قياس المنفعة بوحدات تسمى وحدات منفعة

المنفعة الكلية TU

المنفعة الحدية MU

تحليل المنفعة الكلية

- مثال: شخص يستهلك عدد من أكواب الشاي وكانت المنفعة الكلية

عدد اكواب الشاي	TU
1	6
2	11
3	15
4	18
5	20
6	21
6	22

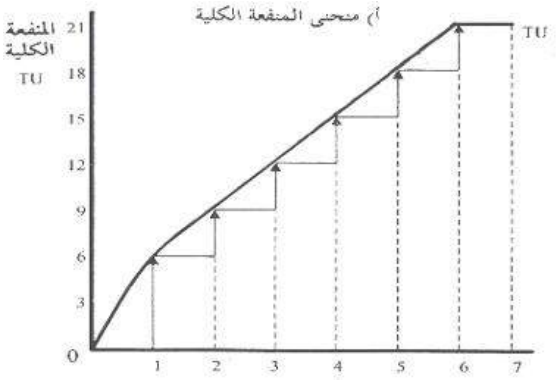

المنفعة الكلية

- هي إجمالي المنفعة العائدة من استهلاك مجموع الوحدات.
- المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متزايد.
- ثم تتزايد بمعدل متناقص إلى أن تصل إلى نقطة التشبع.
- تم تبدأ بالتناقص.

المنفعة الحدية: مقدار تغير المنفعة الكلية نتيجة تغير الاستهلاك بواحدة واحدة.

عدد اكواب الشاي	TU	MU
2	6	6
2	11	5
3	15	4
4	18	3
5	20	2
6	21	1
7	21	1

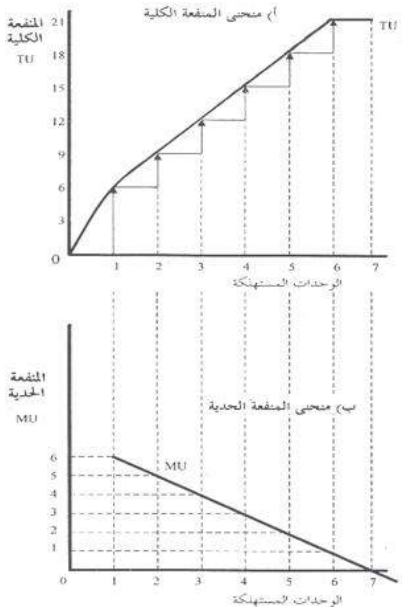

MU	TU	عدد اكواب الشاي
6	0	1
5	11	2
4	15	3
3	18	4
2	20	5
1	21	6
0	21	7

العلاقة بين المنفعة الكلية والحدية

- عندما تكون المنفعة الحدية MU موجبة ومتناقصة فإن المنفعة الكلية TU تتزايد بمعدل متزايد ثم تتزايد بمعدل متناقص.
- عندما تصل المنفعة الكلية TU إلى أعلى قيمة لها (نقطة التشبع) فإن المنفعة الحدية MU تساوي صفر.
- عندما تبدأ المنفعة الكلية TU بالتناقص فإن المنفعة الحدية MU تأخذ قيماً سالبة.

MU	TU	عدد اكواب الشاي
6	6	2
5	11	2
4	15	3
3	18	4
2	20	5
1	21	6
1	21	7

المنفعة الكلية والحدية

ميل $TU = MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$

سبب تنافص MU؟

قانون تناقص المنفعة الحدية

كلما زادت الكميات المستهلكة من السلعة كلما قلت منفعة الوحدة الإضافية.

هدف المستهلك العقلاني: تعظيم منفعته.

القيود التي تواجه المستهلك

- الدخل المحدود.
- أسعار السلع والخدمات.

نقطة توازن المستهلك

نفرض أن المستهلك يرغب في استهلاك سلعتين (Y,X).

نفرض ثبات ذوق المستهلك تجاه السلعتين.

سعر السلعة X (Px) سعر السلعة Y (Py).

دخل المستهلك M.

شروط التوازن الاول

- أن تتساوى منفعة الريال المنفق على السلعة (X) مع منفعة الريال المنفق على السلعة (Y).

منفعة الريال المنفق على السلعة X= منفعة الريال المنفق على السلعة Y.

للحصول على منفعة الريال

المنفعة الحدية = منفعة المبلغ الذي يدفعه المستهلك

المنفعة الحدية = منفعة الريال × سعر السلعة

MU = منفعة الريال × P

منفعة الريال =

منفعة الريال المنفق على السلعة X= منفعة الريال المنفق على السلعة Y.

فإن شرط التوازن الأول هو: "أن تتوازن المنفعة على السلعة X على السلعة Y".

شرط التوازن الثاني

إجمالي ما ينفقه المستهلك = إجمالي دخله

نظرية المنفعة الترتيبية

المنفعة قائمة على قدرة المستهلك على التفضيل بين السلع المختلف. وتدرس سلوك المستهلك بناءاً على:

- تفضيلات المستهلك
- منحنى السواء
- إمكانيات المستهلك
- خط الدخل

منحنى السواء

مثال: الجدول التالي الذي يعطي تفضيلات مستهلك ما من سلعتين X و Y كما يلي: ارسم البيانات التالية وما هو معدل الإحلال الحدي بين السلعتين عند كل نقطة:

y	X	
11	1	a
8	2	b
6	3	c
5	4	d
4.5	5	e

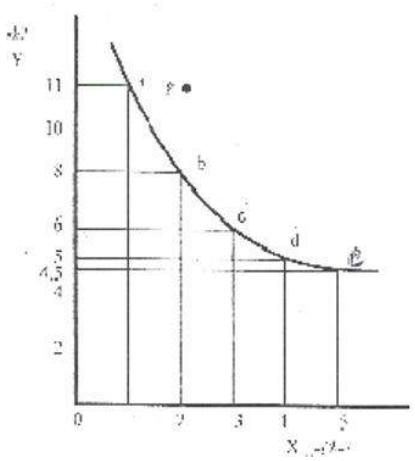

يظهر منحنى السواء تفضيلات المستهلك بين سلعتين X و Y.

معدل الإحلال الحدي بين سلعتين

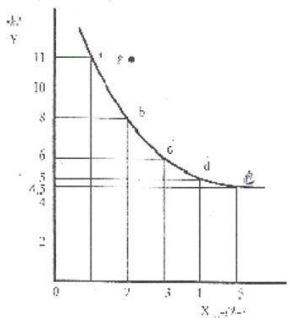

$$MRS_{xy} = \frac{\Delta y}{\Delta x}$$

$\Delta x/\Delta y$	Δy	Δx	y	X	
-	-	-	11	1	a
-3	-3	1	8	2	b
-2	-2	1	6	3	c
-1	-1	1	5	4	d
-0.5	-0.5	1	4.5	5	e

معدل الإحلال الحدي هو الكميات التي يتخلى عنها المستهلك من سلعة في مقابل الحصول على وحدات إضافية من سلعة أخرى مع البقاء على نفس منحنى السواء.

خواص منحنى السواء

١)

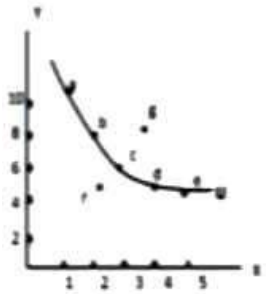

- كل نقطة على المنحنى تعني مستوى إشباع ثابت.
- وأي نقطة على يمين المنحنى تمثل إشباعاً أكبر.
- أي نقطة على يسار المنحنى تمثل إشباعاً أقل.

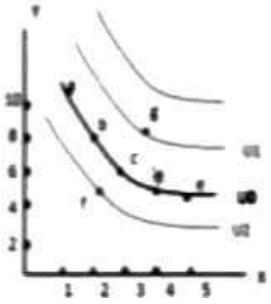

٢) إذا أمعنا النظر فإن المستهلك يواجه خريطة من منحنيات السواء وكل منحنى يمثل مستوى منفعة معين.

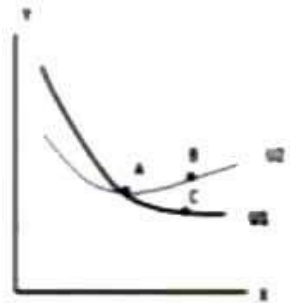

٣) منحنيات السواء لا تتقاطع.

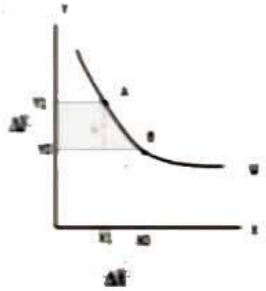

٤) ميل منحنى السواء سالب وهو يعود إلى:

معدل الاحلال الحدي بين السلعتين

$$MRS = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}} = \frac{y0-y1}{x0-x1} = \frac{\Delta y}{\Delta x}$$

$\Delta x/\Delta y$	Δy	Δx	y	X	
-	-	-	11	1	a
-3	-3	1	8	2	b
-2	-2	1	6	3	c
-1	-1	1	5	4	d
-0.5	-0.5	1	4.5	5	e

٥) **محدبة تجاه نقطة الأصل** بسبب **تناقص** معدل الإحلال الحدي بين السلعتين.

ويعود التناقص إلى: تزايد الأهمية النسبية للسلعة التي يتم التخلي عنها وتناقص الأهمية النسبية للسلعة التي يتم الحصول عليها.

خط الدخل

إجمالي ما ينفقه المستهلك = إجمالي دخله

الانفاق على y + الانفاق على x = دخل المستهلك

كيفية رسم خط الدخل

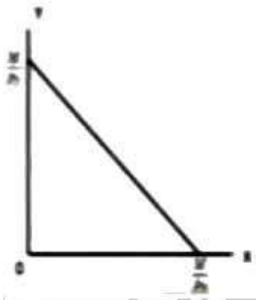

- أقصى ما يمكن شراؤه من كل سلعة:
- *بافتراض* $y=0$
- $m = x \times Px + (0) \times py$
- *فإن* x *تساوي* $x = \frac{m}{px}$
- *بافتراض* $x = 0$
- $m = (0) \times Px + y \times py$
- *فإن* x *تساوي* $y = \frac{m}{py}$

الحصول على نقطة توازن المستهلك

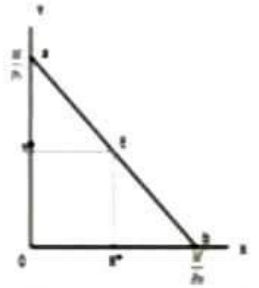

شرط التوازن الأول

ميل منحنى السواء = ميل خط الدخل

$$MRS = \frac{\Delta y}{\Delta x} = -\frac{Px}{Py}$$

شرط التوازن الثاني

$$M = Px.X + Py.Y$$

مثال:

Y	X	
11	1	a
8	2	b
6	3	c
5	4	d
4.5	5	e

أحسب المستوى التوازني للمستهلكين أو كم يستخدم المستهلك من السلعتين إذا كان:

$M= 2400\ Px= 400\ Py= 200$

أقصى ما يمكن شراؤه من السلعتين؟

$$x = \frac{M}{Px} = \frac{2400}{400} = 6$$

$$y = \frac{M}{Py} = \frac{2400}{200} = ??$$

تمرين ١

- مستهلك ما في حالة توازن يبلغ دخله ٥٠٠ ريال شهرياً ويستهلك سلعتين Y، X
- مجموع ما ينفقه على السلعة X: 200 ريال شهرياً.
- مجموع ما ينفقه على السلعة Y :300 ريال شهرياً.
- سعر السلعة X *20* ريال، سعر السلعة Y 10 ريال.
- المطلوب:

أ- أرسم خط الدخل؟ ووضح بالرسم نقطة توازن المستهلك وأرسم خط الدخل؟

ب- أوجد ميل خط الدخل.

ج- أحسب قيمة الإحلال الحدي بين السلعتين.

المحاضرة الحادية والعشرون

الفصل الثاني عشر

الطلب على الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)

Demand for Economic Resources

عناصر المحاضرة

- **أهمية تحديد أسعار الموارد الاقتصادية.**
- **الاستخدام الأمثل لأكثر من مورد.**
- **الإنتاجية والريع الاقتصادي.**
- **الطلب على المبالغ القابلة للإقراض.**
- **الطلب على الموارد.**
- **الريع الاقتصادي.**
- **سعر الفائدة.**

أهمية تحديد اسعار الموارد الاقتصادية

- أسعار الموارد هي المحدد الرئيسي لدخول النقدية لأفراد المجتمع. (التدفق الدائري للدخل بين المنتج والمستهلك)
- أسعار الموارد ودورها في تحديد التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة.

الطلب على الموارد

- الكمية المثلى المطلوبة.
- حساب التكلفة الحدية للعمل باستخدام الصيغة التالية:

التكلفة الحدية لعنصر الإنتاج MFC = التغير في التكلفة الكلية ΔTC ÷ التغير في العنصر ΔL

$$MFC = \frac{\Delta TC}{\Delta L}$$

التكلفة الحدية للعمالة MRP_L =سعر المنتج P × الإنتاج الحدي للعمالة MP_L

$$MRP_L = P \times MP_L$$

الكمية المثلى للعمالة أجرة العامل W = الإنتاج الحدي MRP_L

شرط الاستخدام الأمثل لعنصر العمل

الاستخدام الأمثل لأكثر من مورد

- شرط اختيار المزيج الأمثل من عنصري الإنتاج (العمالة ورأس المال) أن تحقق المعادلة:

$$\frac{MPL}{W} = \frac{MPR}{R}$$

الإنتاج الحدي للعمالة MP_L ÷ أجرة العامل W = الإنتاج الحدي لرأس المال MP_R / قيمة رأس المال R

يوضح الشكل (١٢-١) المستوى الكفء لاستخدام عنصر العمل، بفرض أن المنشأة تتعامل في أسواق المنافسة التامة لبيع منتجاتها أو شراء مواردها.

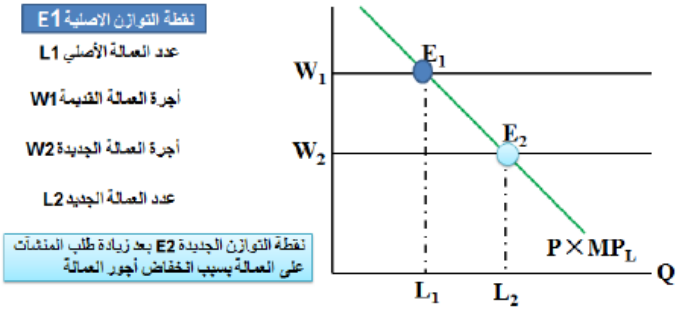

تقاس قيمة الناتج الحدي حسب ارتفاع منحنى ($P*MP_L$) عند أي مستوى من استخدام عنصر العمل. عند انخفاض الأجر إلى W_2 أصبحت قيمة الناتج الحدي أعلى من الأجر الجديد عند L_1، مما دفع المنشأة إلى التوسع في استخدام عنصر العمل إلى L_2 لذلك يعتبر منحنى قيمة الناتج الحدي الذي يعكس العلاقة العكسية بين مستوى الأجر وكمية العمل المطلوبة بمثابة منحنى طلب المنشأة على عنصر العمل.

ويوضح الشكل (١٢-٢) أن الطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق، أي أنه يعتمد ليس فقط على سعر المورد نفسه وإنما أيضاً على السلعة المنتجة وتغيرات سعر السوق.

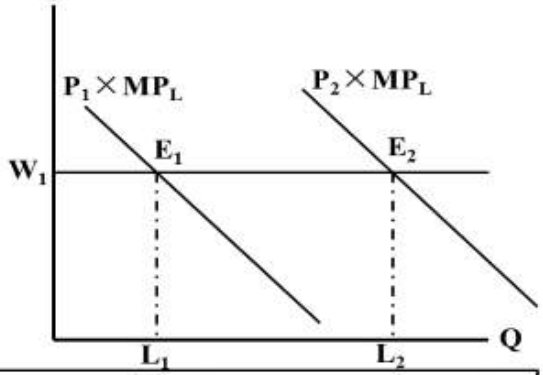

الشكل (١٢-٢): زيادة الطلب على السلعة المنتجة أدت إلى زيادة سعر السلعة إلى P_2 مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب على عنصر العمل إلى الجهة اليمنى $(P_2 \times MP_L)$ حيث يتحقق التوازن الجديد عند E_2 ويكون عدد العمال قد زاد إلى L_2. فالطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات التي تستخدم تلك العناصر في إنتاجها.

يوضح الجدول (١٢-١) منشأة تبيع منتجاتها في سوق للمنافسة (السعر ثابت) وتستأجر عمالها من سوق عمل تنافسية (الأجر الثابت)، وعنصر العمل هو عنصر الإنتاج المتغير الوحيد في المدى القصير.

الاستخدام الأمثل لعنصر العمل في المدى القصير

العمالة L	الكمية Q	الناتج الحدي MP_L	سعر السلعة P	MRP=VMP $=(MP_L)\times(P)$	اجرة العامل W
3	6	--	10	--	10
4	11	5	10	50	10
5	15	4	10	40	10
6	18	3	10	30	10
7	20	2	10	20	10
8	21	1	10	**10**	**10**

الكمية المثلى للانتاج عند اضافة العامل الثامن حيث (W)=(10)

محددات الطلب على الموارد

- الطلب على الموارد هو طلب مشتق.
- تؤدي التغييرات في إنتاجية عناصر الإنتاج إلى تغييرات في لطلب على الموارد.
- إنتاجية أي مورد:

- تعتمد الإنتاجية الحدية للعمل على كميات الموارد الأخرى التي تستخدم مع وحدات العمل في الإنتاج، وخاصة رأس المال.
- يؤدي التقدم التقني إلى تحسن إنتاجية الموارد الاقتصادية.

الريع لاقتصادي

- هو عائد استعمال الأرض والموارد الاقتصادية الطبيعية الأخرى التي يكون عرضها ثابتاً.
- الدخل الانتقالي هو مقدار ما يجب أن يحصل عليه أحد عناصر الإنتاج فما يزيد عن هذا الدخل البديل يسمى بالريع الاقتصادي.

تضم الدخول الفعلية لعوامل الإنتاج في معظم الحالات كل من الدخول البديلة والريع الاقتصادي والشكل (١٢-٣) يوضح حالة تكون فيها الدخول الفعلية بالكامل بديلة.

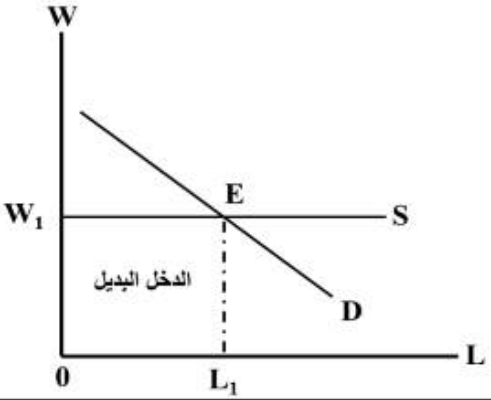

الشكل (١٢-٣): عندما يكون عرض العمل تام المرونة يصبح الدخل الفعلي للعامل مساوياً تماماً لدخله البديل الذي يمكنه الحصول عليه في أفضل الفرص البديلة، ولا وجود للريع الاقتصادي.

بينما يوضح الشكل (١٢-٤) حالة تكون فيها الدخول الفعلية بالكامل ريعاً اقتصادية.

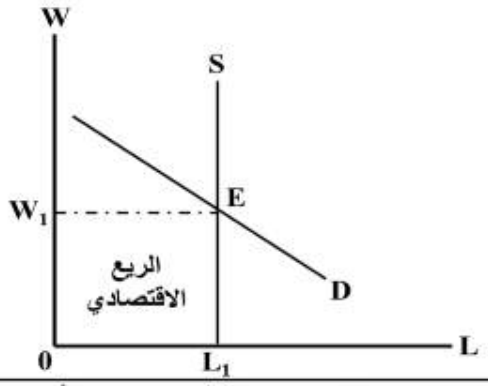

الشكل (١٢-٤): عندما يكون عرض العمل غير مرن تماماً يصبح دخله البديل مساوياً للصفر وبالتالي يكون الدخل الفعلي بأكمله ريعاً اقتصادياً، ويقاس ريع العامل في الشكل أعلاه بالمساحة ($W_1EL_1$٠).

ويوضح الشكل (١٢-٥) حالة تكون فيها الدخول الفعلية بديلة بالإضافة إلى بعض الريع الاقتصادي.

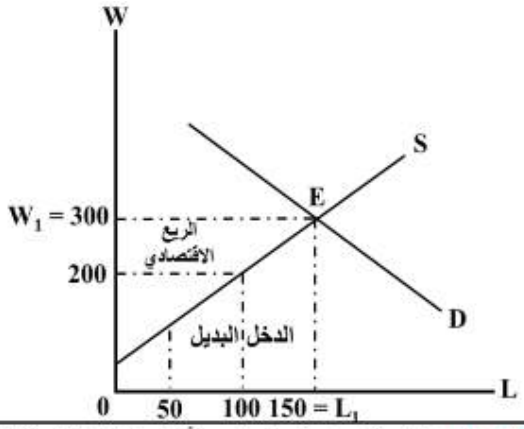

الشكل (١٢-٥): عندما يكون عرض العمل مرناً فإن الدخل الفعلي للعامل ستكون من دخله البديل بالإضافة إلى بعض الريع الاقتصادي.

الإنتاجية والريع الاقتصادي

- الريع الاقتصادي يزداد بزيادة إنتاجية الأرض يوضح ذلك الشكل (١٢-٦)

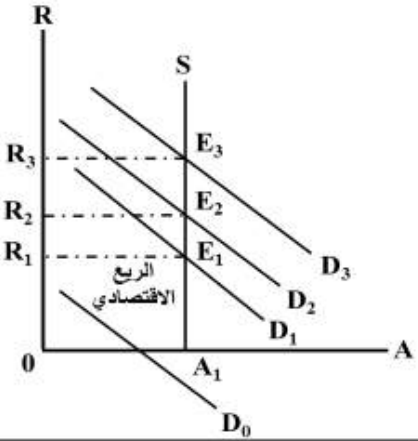

الشكل (١٢-٦): عندما يكون عرض الأراضي الزراعية عديم المرونة تماماً يصبح إيجار الأرض يمثل ريعاً اقتصادياً لملاك الأراضي، ويزيد الريع بارتفاع إنتاجية الأرض وزيادة الطلب عليها.

سعر الفائدة

- سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفعه المقترض مقابل استعمال النقود.

هذه النقود هي سعر الفائدة

يعتمد سعر الفائدة على عدة قضايا منها:

- مستويات المخاطر المرتبطة بالقرض. "فكلما زادت المخاطر كلما زاد مستوى الفائدة، فمستوى الخطر له دور كبير في تحديد سعر الفائدة".
- آجال القروض. "مدة القرض؟ فكل مدة لها نسبة محددة"

- حجم القروض. "هل هو قليل أو كثير؟"
- مستوى المنافسة بين المنشآت المقرضة. "فكل بنك يحاول أن يعطي سعر فائدة أقل، لذلك نجد أن البنوك تتنافس في هذا الشأن مثل البنوك الأمريكية والأوروبية بعد الأزمة المالية، وقد انخفضت النسبة الآن فوصلت إلى ٢% و٣% حتى بلغت في فترة من الفترات إلى ١%. لذلك فهناك منافسة شديدة بين البنوك لأن الأهم بالنسبة للبنوك هو كيف يستطيعون أن يستقطبوا أكبر عدد من الزبائن، وعمل التسهيلات لهذا الغرض لتحريك السيولة".
- الجهة المقترضة، أفراد أو منشآت أعمال. "يختلف الأفراد عن منشآت الأعمال من حيث النسب وذلك لاختلاف الإمكانيات، فإمكانيات المنشأة على الوفاء أكبر من الأفراد"

الطلب على المبالغ القابلة للإقراض

يقاس معدل العائد على الاستثمار بما يعرف بالإنتاجية الحدية لرأس المال أو بما يطلق عليه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال وهما في الواقع تعبيران لمعنى واحد.

ويميز البعض أحياناً بين هذين التعبيرين فيشير التعبير الأول إلى مقدار الإنتاجية الفعلية، والتعبير الثاني إلى الإنتاجية المتوقعة. ويوضح ذلك الجدول (١٢-١).

جدول (12-2): الكفاءة الحدية لرأس المال

حجم الاستثمار (مليون دينار)	معدل العائد (%)
1	16
2	14
4	12
6	10
8	8
10	6

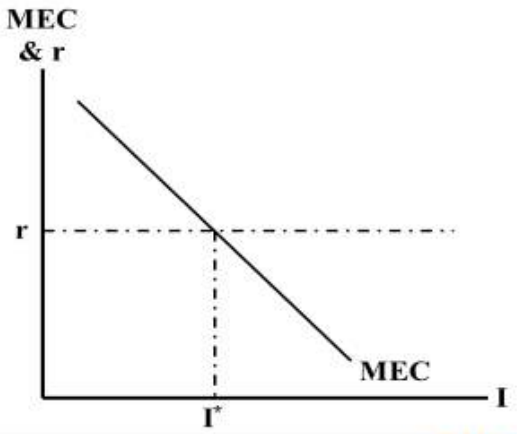

الشكل (١٢-٧): عند ثبات باقي العوامل المؤثرة على الطلب على الاستثمار تكون هناك علاقة عكسية بين كمية الاستثمار المطلوبة ومعدل العائد على الاستثمار ويطلق على المنحنى في الشكل أعلاه منحنى الطلب على الاستثمار.

ويقيس الشكل (١٢-٧) الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة على المحور الرأسي، وحجم الاستثمار المطلوب على المحور الأفقي.

العلاقة عكسية بين R و L عند ثبات العوامل الأخرى وهي:

- توقعات رجال الأعمال وثقتهم في مستقبل الاقتصاد القومي.
- التقدم التقني.
- نمو السكان.
- السياسات المالية والنقدية.
- التغير في الظروف الاقتصادية العالمية.

أثر سعر الفائدة على تخصيص رأس المال بين المشروعات

المشروع يكون مجدياً فقط إذا زاد معدل العائد المتوقع منه على سعر الفائدة على القروض.

الأرباح الاقتصادية والمنظم

تقاس الأرباح الاقتصادية بالمتبقي من الإيرادات الكلية بعد تغطية جميع التكاليف الاقتصادية بما فيها الأرباح العادية.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ومن أجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات.

بافتراض عدم الادخار، وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي كما يتضح.

نرجع إلى قطاعات المجتمع، سبق أن ذكرنا أن المجتمع يتكون من عدة قطاعات تنشأ بينها علاقات متبادلة ويجرى في العادة تقسيم المجتمع إلى أربعة قطاعات، وقد بدأنا بقطاعين هما:

- قطاع المنتجين
- قطاع المستهلكين

ويمكننا أن نضيف الأسواق المالية والحكومة، وقد اقترحنا من قبل أن يكون القطاع العائلي وقطاع الأعمال للتقريب أو لتبسيط الفرضيات.

وللتبسيط:

نفترض أن المجتمع يتكون من قطاعين:

قطاع عائلي أو منزلي يمثل (المستهلكين).

وقطاع الأعمال الذي يمثل (المنتجين). والذين هم بحاجة للمستهلكين لتسويق سلعهم وخدماتهم.

أولاً: القطاع العائلي والمنزلي:

- هو قطاع المستهلكين الذين يقومون بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي، بعد أن يحصلوا على مستحقاتهم في صورة عوائد إنتاجية، مقابل اشتراكهم في الإنتاج.
- وهذه العوائد هي: الأجر، الريع، الفائدة، الربح.

ثانياً: القطاع الإنتاجي:

- وهو الذي يقوم بالعمليات الإنتاجية مستخدماً الخدمات التي يعرضها القطاع العائلي.
- ويأخذ على عاتقه خلط عناصر الإنتاج.
- ثم يقوم بدفع مستحقات العاملين لديه.
- أي أنه يقوم بالإنتاج ويدفع مقابله دخلاً للمشاركين في الإنتاج.
- وعليه بعد ذلك أن يقوم بتصريف منتجاته إلى قطاع المستهلكين.

نظرية التوزيع (التدفق الدائري)

أولاً: التعامل بين القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي:

- يتبين مما سبق أن قطاعي المجتمع يرتبطان أشد الارتباط، وأن كلاً منهما في حاجة للآخر.
- فالمستهلك يرغب في إشباع حاجاته من السلع والخدمات، ولا يستطيع القيام بذلك إلا بعد أن يتمكن من اكتساب دخله.
- وهذا الدخل لابد له من عطاء، وهو المشاركة في الإنتاج.
- أي أن القطاع العائلي في حاجة إلى القطاع الإنتاجي في الحصول على الدخل، ثم شراء سلع وخدمات بمقدار ما حصل عليه من دخل.
- كما أن قطاع الإنتاج في حاجة إلى خدمات العناصر الإنتاجية لكي يستخدمها في العملية الإنتاجية ولا يتمكن القطاع المنتج من الاستمرار في الإنتاج ما لم يتم تصريف منتجاته إلى القطاع العائلي.
- وهكذا ينشأ تدفق دائري بين هذين القطاعين.

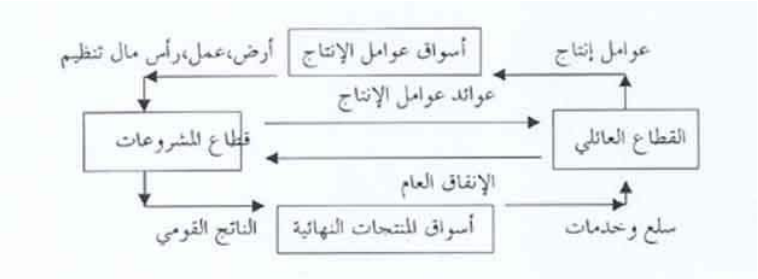

من التحليل السابق يلاحظ ما يأتي:

- أن الشكل السابق يتألف من خطين دائرين متصلين خط داخلي وخط خارجي.
- فالخط الداخلي يسير في اتجاه عقارب الساعة ويبدأ من القطاع المنزلي الذي يعرض خدمات عمله في سوق عناصر الإنتاج، فيتلقاها قطاع الأعمال، ويستخدمها في الإنتاج، وينشأ عنها سلع وخدمات نهائية، يتم عرضها في سوق السلع النهائية، والتي يتم عرضها للمستهلكين الذين يحصلون عليها عند الشراء.
- وبذلك يتضح أن الخط الأول هو خط مادي يتمثل في عرض تشغيل خدمات العمل وإنتاج سلع نهائية.

المحاضرة الثانية والعشرون

نستكمل ما بدأناه في الحلقة الماضية عن نظرية التوزيع أو التدفق الدائري. فكما هو في الشكل الذي يبين لنا كيفية توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة وكيف يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج على عائده المطلوب.

الفرضية الأولى:

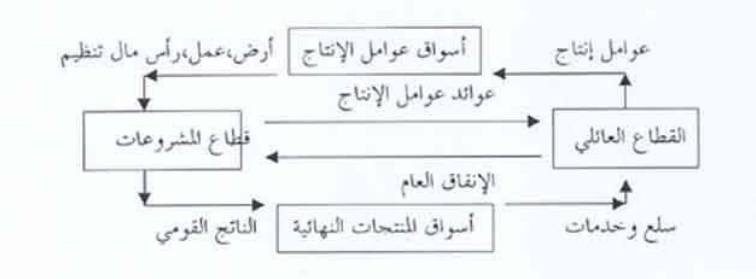

فمن التحليل السابق يلاحظ ما يأتي:

- أن الشكل السابق يتألف من خطين دائرين متصلين خط داخلي وخط خارجي.
- فالخط الداخلي يسير في اتجاه عقارب الساعة ويبدأ من القطاع المنزلي الذي يعرض خدمات عمله في سوق عناصر الإنتاج، فيتلقاها قطاع الأعمال، ويستخدمها في الإنتاج، وينشأ عنها سلع وخدمات نهائية، يتم عرضها في سوق السلع النهائية، والتي يتم عرضها للمستهلكين الذين يحصلون عليها عند الشراء.
- وبذلك يتضح أن الخط الأول هو خط مادي يتمثل في عرض تشغيل خدمات العمل وإنتاج سلع نهائية.
- أما الخط الآخر وهو الخط الخارجي فيسير في تجاه معاكس لعقارب الساعة.
- ويبدأ القطاع الإنتاجي الذي يقوم باستخدام خدمات العمل بدفع أجور نقدية للعمال.
- وتمثل هذه الأجور دخولاً للقطاع العائلي، الذي يقوم باستخدامها في الإنفاق على السلع والخدمات، من خلال شراء احتياجاته من السلع والخدمات التي يعرضها القطاع الإنتاجي فتعود النقود مرة أخرى للقطاع الإنتاجي.

الفرضية الثانية

ثانياً: الافتراضات التي يقوم عليها التحليل

- يقوم التحليل السابق على الافتراضات التالية:

١-جميع الدخل المتحصل يجري إنفاقه بالكامل على السلع المنتجة.

- بمعنى عدم وجود مدخرات.

٢-أن الإنتاج يجري تصريفه بالكامل عن طريق البيع.

- بمعنى عدم وجود مخزون سلعي يفيض عن المبيعات.

ثالثاً: النتائج المترتبة على التدفق الدائري للدخل

يترتب على التحليل السابق ما يلي:

١-أن الإنتاج القومي المكون من السلع والخدمات الذي أنتجه المجتمع يتساوى مع الدخل القومي الذي اكتسبه المجتمع.

- ويتساوى بدوره مع الإنفاق القومي الذي قام أفراد المجتمع بتوجيهه نحو السلع المختلفة.

٢-أن المعاملات السابقة تتم بشكل متدرج ومتزايد.

- فالخطوة الأولى تتمثل في النشاط الإنتاجي.
- في حين تتمثل الخطوة الثانية في النشاط التوزيعي للعوائد أو المكاسب أو توليد الدخل.
- وأما الخطوة الثالثة فتتمثل في إنفاق الدخل.

أولاً: التدفق الدائري (مع وجود مدخرات ومخزون سلعي)

كما قلنا إن المستهلك الرشيد يوزع دخله على الاستهلاك والادخار، فدائماً دخل الإنسان يوزع على الاستهلاك والادخار، فإذا لم يبقى ادخار فذلك يعني أن جميع الدخل يذهب على الاستهلاك مثلما كان في الحالة الأولى. لكن الآن لدينا زيادة فقد زاد لدي الدخل فيجب أن أوجه هذا الدخل إلى الادخار ومن ثم يجب أن أحوله إلى استثمار.

يقوم التحليل الجديد على إلغاء الافتراضين السابقين، لغرض الاقتراب من واقع الحياة الاقتصادية بقدر الإمكان، وذلك على النحو التالي:

نعلم أن المستهلكين لا يجدون أن هناك حاجة لإنفاق دخلهم بأكمله على السلع والخدمات، بل يفضلون تجنيب جزء من هذا الدخل بصورة مدخرات. فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يدخر قوت سنة، فالادخار مطلب للجميع. لذلك فإننا دائماً من نركز على ضرورة أن نتعلم كيفية الادخار ونحاول كذلك بالتدريج. فعندما نريد أن نشتري سلعة كمالية فإننا نحاول أن نؤخر القرار بالشراء، خاصة أنها كمالية وليست ضرورية، لأن هذا التأخير في الشراء ربما يجعلنا نتراجع أو نترك هذا الحماس لشراء هذه السلعة الكمالية.

فإذا افترضنا أن القطاع المنزلي قدم خدماته إلى القطاع الإنتاجي وحصل على دخل معين.

"مثلاً لو تقاضيت مبلغ ٢٠٠٠ دينار أو ريال وأنفقت منها ٩٠% فيتبقى لك منها ١٠% وبذلك تكون قد أنفقت مبلغ وقدره ١٨٠٠ وتبقى لديك ٢٠٠ فهكذا يجب علينا أن نتعود على قضية الادخار"

تكون معادلة الدخل في هذه الحالة كالآتي:

الدخل = الاستهلاك + الادخار ..... (١)

طبعاً الاستهلاك يشمل جميع القضايا التي نستهلكها من سلع وخدمات، والباقي من هذا الاستهلاك يوضع في الادخار، فلابد لنا أن نتعلم كيف يكون لدينا حس ادخاري"

- فإذا بقيت هذه المدخرات بعيدة عن الاستفادة أو التشغيل فأنها تعتبر مكتنزات وتمثل تسرباً من تيار الدخل القومي.

فإذا وضعنا بعض من الدخل دون استهلاك ولم نستثمرها، في هذا الحال كأننا اضعناها. وقد ورد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم "اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة" فإذا وجدت لدينا أموال ووضعت في البنك أو حفظت في البيت ولم تستثمر فأنه يجب فيها الزكاة، لذا تعتبر الزكاة كآلة أو محرك للاستثمار.

فإننا لو استبعدنا الادخار فلم نستفد منه بالعكس، فمن الممكن أن يتناقص، إضافة إلى أنه قد يتأثر هذا الادخار بمشكلة التضخم، فمن الممكن أن يساهم التضخم في التقليل من قيمة هذه الأموال المدخرة، لذلك فأنه يجب علينا أن نتعود على استثمار مدخراتنا، فإذا لم أستطع أبحث عن الأشخاص أو المؤسسات التي تعتبر مضمونة بإذن الله تعالى فأستثمر عندها.

- أما إذا استطاع القطاع الإنتاجي جذب هذه المدخرات بوسائله المختلفة بحيث يقوم باقتراضها من القطاع العائلي، فإن هذه المدخرات تتدفق في صورة إنفاق استثماري نحو قطاع الإنتاج.

نلاحظ الآن وجود الكثير من الشركات تطرح مساهمات بحيث أنها تأخذ من الجمهور أو المستهلكين أموال وتستثمرها لهم وتعطيهم عائد، فهذا يعتبر أن القطاع الإنتاجي جذب هذه المدخرات.

الآن هنالك الكثير من الوسائل فظهرت لدينا مثلاً الصكوك والمساهمات، فبعض البنوك والشركات تطرح مساهمات ويبدأ التداول. وهذا يعتبر أنها استطاعت أن تأخذ جزء من هذه المدخرات وتستثمرها للجمهور وتحويلها إلى إنفاق استثماري يدر ريعاً أو ربحاً في المستقبل

ثانياً: توزيع الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية

- إذا افترضنا أن القطاع الإنتاجي قد استطاع التنبؤ باحتياجات المستهلكين فأنتج سلعاً استهلاكية حسب توقعات طلب المستهلكين والباقي خصصه لإنتاج سلع رأسمالية، أي أن الإنتاج قد جرى تقسيمه بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية فإن معادلة الناتج تصبح كالآتي:

الناتج = الاستهلاك + الاستثمار..... (٢)

- ولما كان الاستثمار يتساوى مع المدخرات على النحو السابق استنتاجه فإن المعادلة رقم (١) تتساوى مع المعادلة رقم (٢).

أي أن الدخل = الناتج..... (٣)

"الدخل الذي حصدته هو الناتج الذي عملت واستطعت تحقيقه"

ثالثاً: توزيع الناتج بين التسويق والتخزين

- أما الافتراض الثاني الخاص بالمخزون السلعي فأنه يتضمن التمييز بين الإنتاج والمبيعات.
- وعلى هذا فإن جزءً من الإنتاج يبقى في صورة مخزون تحسباً لأي طلب مفاجئ يزيد على ما هو متوقع.
- وتتوقف كمية المخزون على اعتبارات متعددة وفقاً لطبيعة كل سلعة، بحيث تحدد نسبة معينة من الإنتاج تعتبر بمثابة مخزون سلعي.

"مثلاً السلع الكمالية، يجب أن نعمل لها تخفيضات حتى يتم تصريفها لأنها تشكل عائق لنا، لكن بعض السلع نحتاجها بصورة مستمرة، لأنه قد يحدث لدينا في بعض الأحيان نقص أو مشكلة في المصنع أو المؤسسة فتكمل السلع هذا النقص".

وعليه فإننا نكون أمام عدة احتمالات:

١-الإنتاج = المبيعات

- أي أن جميع الإنتاج المتحقق قد جرى تصريفه عن طريق البيع، ومن ثم فليس هناك مخزوناً سلعياً.

٢-الإنتاج يفوق المبيعات

- ويصبح التغيير في المخزون موجباً، لأن المجتمع قد عجز عن إنتاجه بكامله.

٣-الإنتاج يقل عن المبيعات

- ويصبح التغيير في المخزون سالباً.
- وفي الحالة الأخيرة يلجأ البائعين أو المنتجين إلى استخدام المخزون السابق لغرض السحب منه في مواجهة الطلب المتزايد أي أن المبيعات التي تجاوزت كمية الإنتاج.
- وتعقيباً على ما سبق فإن وضع هذا المخزون يعكس الحالة التي يتجه إليها الإنتاج من حيث الثبات أو النمو أو الانكماش.
- فإذا كان المخزون السلعي في حدود النسبة المعتادة "أي المستوى العادي للمخزون السلعي" الذي لا ينشأ عنه أي تقلبات حادة في الطلب فإن حجم الإنتاج يبقى مستقراً.
- أما إذا كان المخزون آخذاً في التناقص "في بعض المرات يتناقص بشكل مستمر" وأنه قد أصبح يتحول إلى مخزون سلبي أو عجز في المخزون، أي أن الإنتاج يقل عن المبيعات، فإن حالة التفاؤل تسود القطاع الإنتاجي ويأخذ الإنتاج في النمو كل ما تزايد الطلب، ومما يعكس رخاء اقتصادي تنشأ معها زيادة في أرباح المنظمين وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى ويزدهر النشاط الاقتصادي بوجه عام.
- أما في الحالة الأخرى وهي حالة التزايد المستمر في المخزون السلعي، فإن ذلك إيذاناً بالقلق الشديد الذي يسود أوساط المنظمين، لأنهم في هذه الحالة مضطرين نحو خفض معدلات الإنتاج، ومن ثم فأنهم يعملون على التقليل من الطلب على خدمات عناصر الإنتاج الذين هم أفراد المجتمع الذين يمثلون القطاع العائلي، ومن ثم يحدث انكماش في تيار الدخل القومي، وتقل مقدرته على إشباع حاجاته من السلع والخدمات هذا بالنسبة في حالة الانكماش.

هذا بالطبع له تأثير سلبي، فإذا لم يعد لدي طلب فسوف يبدأ في التقليل من الطلب على عناصر الإنتاج الذين هم من أفراد المجتمع ويمثلون القطاع العائلي فيبدأ الدخل عند هؤلاء يقل. ولكن عندما تسود لدينا حالة انتعاش يحدث العكس، لذلك نلاحظ مدى تأثيرها على البطالة.

- إذن كان من الصعب تجنب حدوث مثل هذا التوسع والانكماش وبخاصة في البلاد الرأسمالية، فإن هذه البلاد تسعى إلى الحد من هذا التقلب قدر الإمكان وجعله في حدوده الدنيا. أما البلاد التي تأخذ بأسلوب التخطيط الشامل فإن لديها مقدرة أكبر في السيطرة على معدلات نمو الإنتاج سعياً منها نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات في معدلات النمو.

لذلك نجد أن حالة البطالة الشديدة هي التي تؤثر تأثيراً كبيراً، لأنه عندما يتم توظيف الناس فأنه فأنهم سيحصلون على دخل يستثمرونه ويشترون به ... وهكذا. وبهذا الحال تسير الدولة في الانتعاش.
أما إذا كانت هناك نسبة بطالة كبيرة فإن الناس يحتاجون وكذلك الإنتاج سيقل لعدم توفر القدرة الشرائية لدى الناس.

طبعاً الدول تسعى إلى الاستقرار الاقتصادي، ودائماً نرى دور الاستقرار الاقتصادي في زيادة الانتعاش وزيادة العمل وزيادة حركة رؤوس الأموال وحركة الادخار والحركة الاقتصادية تزداد عندما يكون هناك استقرار اقتصادي. فلا نجد تضخم عالي ولا نجد البطالة، وهذا بدوره يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في البلد، وتسير بشكل يضمن لها النجاح وتحقيق ما تصبو إليه من الأهداف، فجميع الأهداف التي تصبو إليها تُحقق، وكما رأينا كيف كان الاستقرار الاقتصادي وتحقيقه يعتبر هدفاً سامياً لكل الدول.

- سبق أن تحدثنا عن توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار. فالدخل الذي يحصل عليه الإنسان يجب أن يوزعه بين هذين الأمرين.
- ويجب أن يوزع الدخل لا يتركه جامداً، بل يجب أن يستثمره لكي يحصل على عائد جيد، ويحرك حركة الإنتاج في المجتمع، ومن ثم يعتبر هذا هو الدور الأساسي للقطاع العائلي، لأن جزء منه هذا القطاع هم المنتجين، فالمنتج قد جاء من القطاع العائلي، فهم لديهم أموال وبدؤوا في استثمارها، ومن ثم تحرك رأس المال لينتج لنا مال آخر ... وهكذا. فالحركة الاقتصادية تسير بهذا الاتجاه التام.

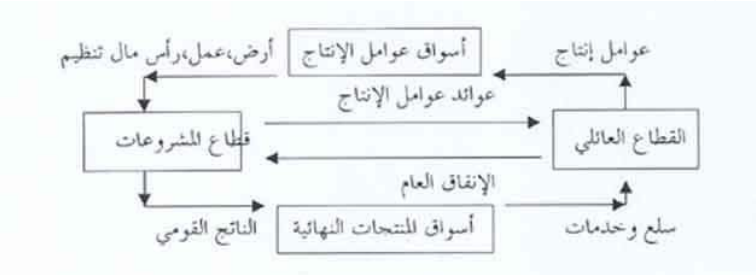

- نعود إلى صورة التدفق فنجد أننا لم نقوم بإدخال القطاع الحكومي في التدفق ولا القطاع المالي بقصد تقريب المفهوم.
- لكن حينما نقوم بإدخال القطاع الحكومي فسوف نلاحظ تأثيره على هذا التدفق الدائري وذلك من خلال استخدام الحكومة للسياسة المالية والسياسة الاقتصادية.
- كذلك عندما يكون عندنا قطاع الاستثمارات (القطاع المالي) ممثلاً بالبنوك وغيرها. فأنهم يزيدون في ضخهم للأموال وتحريكها حتى ينشأ على أثره اقتصاد قوي متين، وبدورها يكون هناك حركة اقتصادية كبيرة فيبدأ التدفق الدائري يزيد ويبدأ كذلك الاستقرار يزيد أكثراً فأكثر.

المحاضرة الثالثة والعشرون

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

تحدثنا عن كيفية التدفق الدائري، وكيفية تحول الدخل المتاح لدى الأفراد إلى استثمار. أما الآن فنتحدث على مستوى الحكومة وعلى مستوى الدولة فنتحدث عن الحساب القومي.

الناتج المحلي الإجمالي:

- يقصد بالناتج المحلي الإجمالي *Gross Domestic Product – GDP* القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة.
- يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.

القيمة السوقية: نحصل على القيمة السوقية *(Market Value)* لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية *(Current Price GDP)* أي الناتج امحلي الإسمي *(Nominal GDP)*.

السلع والخدمات النهائية *(Final Goods)*: تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

السلع الوسيطة *(Intermediate Goods)*: هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج *(Input)* في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى.

الاحتساب المزدوج: إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فأنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالحساب المزدوج *(Double Counting)* ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

طريقة القيمة المضافة: ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة *(Value Added)*، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية. فالقيمة المضافة آخر للناتج المحلي الإجمالي. (جدول ١-١).

مراحل الإنتاج	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠ ٠-٢٠٠
٢- الطحين	٣٠٠	١٠٠ ٢٠٠-٣٠٠
٣- الخبز	٤٠٠ الناتج الاجمالي (قيمة انتاج السلعة النهائية)	١٠٠ ٣٠٠-٤٠٠
المجموع	٩٠٠ (هذا المجموع يتسبب في تضخيم الناتج الاجمالي)	٤٠٠ الناتج الاجمالي (طريقة القيم المضافة)

السلع والخدمات المنتجة محلياً: لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة. أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

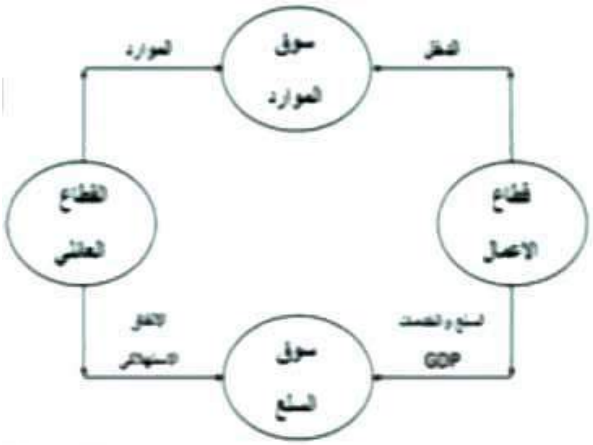

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما القطاع العائلي *(Household Sector)*، وقطاع منشآت الأعمال *(Business Sector)*، وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. (الشكل ١-١).

شرط توازن الاقتصاد الكلي

- التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير، ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل *(Y)* مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي *(C)*، لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات.

- إذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار *(I)*. وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أي عندما تكون *(Y=C+I)*.

الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين: الإنفاق الجاري *(Current Expenditure)* والإنفاق الاستثماري *(Investment Expenditure)*.

صافي الصادرات من السلع والخدمات:

الصادرات *X (Exports)*: ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى.

الواردات *M (Imports)*: فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج.

صافي الصادرات أو الميزان التجاري = $X - M$ الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات *(X-M)*.

طريقة قياس الناتج المحلي الإجمالي: يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي إلى المستهلكين من خلال أسواق السلع، وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شراؤه ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل. أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار، وبالتالي يكون:

الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)* = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

لذا فأنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي:

١) طريقة الناتج *(Product Method)*.

٢) طريقة الدخل *(Income Method)*.

٣) طريقة الإنفاق *(Expenditure Method)*.

الناتج القومي الإجمالي:

يشمل الناتج القومي الإجمالي العربي *(Gross National Product – GNP)* العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي.

من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

طريقة الناتج

جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة. ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة

الناتج الإجمالي = السعر x الكمية لجميع الخدمات والسلع النهائية

مثال: الدولة أ تنتج السلع التالية

السلعة	الكمية	السعر
الأرز	٥٠	١٠٠
كمبيوترات	٦٠	٢٠٠
ملابس	٧٠	٥٠

اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الناتج. ؟؟

الحل:

نحسب الناتج الإجمالي لكل السلع

الناتج الإجمالي= السعر x الكمية

السلعة	الناتج الاجمالي
الأرز	٥٠ x ١٠٠ = ٥٠٠٠
كمبيوترات	٦٠ x ٢٠٠ = ١٢٠٠٠
ملابس	٧٠ x ٥٠ = ٣٥٠٠

نجمع الناتج الإجمالي لجميع السلع

=٥٠٠٠+١٢٠٠٠+٣٥٠٠ = ٢٠٥٠٠

الناتج المحلي الإجمالي= ٢٠٥٠٠

طريقة الدخل

يجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة و إهلاكات الأصول الثابتة ومطروحا منه الإعانات الحكومية الغير مباشرة

الناتج المحلي الإجمالي = جميع بنود الدخل – الإعانات الغير مباشرة

مثال: لديك بنود الدخل كما في الجدول. اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل؟

	بند الدخل	الدخل	GDP %
	دخول العاملين	٤٩٨١	٨٥,٥
+	صافي الفائدة	٤٤٩	٥,٣
+	دخل الايجارات	١٦٣	١,٩
+	أرباح الشركات	٨٢٥	٩,٧
+	دخول الملكيين للأعمال الصغيرة	٥٧٧	٦,٨
+	الضرائب غير المباشرة	٨٠٨	٩,٥
-	الاعانات غير المباشرة	٢٠٠٠	٢,٣-
+	اهلاكات الاصول	٩٠٨	١٠,٦
=	الناتج الإجمالي المحلي	٨٥١١	١٠٠

الحل: نقوم بجمع البنود المذكورة أعلاه. وطرح الإعانات الحكومية الغير مباشرة.

والناتج هو الناتج الإجمالي المحلي.

GDP % هو النسبة المئوية.

مجموع النسبة لابد ان يساوي ١٠٠

طريقة الإنفاق

يجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP (الناتج المحلي الإجمالي) من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي
C : الإنفاق الإستهلاكي
I : الانفاق الإستثماري
G : الإنفاق الحكومي
X : الصادرات
M: الواردات
X-M : صافي الواردات

مثال: اذا كانت لديك البيانات التالية. اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق؟

بنود الانفاق	الإنفاق	GDP %
الانفاق الاستهلاكي C	٥٨٠٨	٦٥,١
الاستثمار الخاص I	١٣٦٧	١٦,١
الانفاق الحكومي G	١٤٨٧	١٧,٥
صافي الصادرات X-M	١٥١-	١,٨-
الناتج المحلي الإجمالي GDP	٨٥١١	١٠٠

الحل: نطبق المعادل السابقة.

$GDP = C + I + G + (X - M)$

GDP=5808+1364+1487+(-151)

GDP=8511

طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن:

$$GNP = GDP + NFI$$

الدخل المحلي الصافي

يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة، أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن:

$$NDI = NDP - NIT$$

الناتج القومي الصافي

يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي واهلاكات الأصول الثابتة أي أن:

$$NNP = GNP - Depreciation$$

الناتج القومي الصافي NNP = الناتج القومي الإجمالي GNP – اهلاكات الأصول الثابتة $Depreciation$

الدخل الشخصي

يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة - الفوائد على الدين العام

الدخل الشخصي المتاح

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول (١-٤) صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداء من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤.

جدول يبين المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004	
الفقرة	مليار دولار أمريكي
1- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	800
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	10+
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
- إهلاك رأس المال الثابت	14-
3- الناتج القومي الصافي	796
- الضرائب غير المباشرة	56-
4- الدخل القومي	740

تابع جدول المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004	
الفقرة	مليار دولار أمريكي
4- الدخل القومي	740
- الضرائب على أرباح الشركات	15-
- الأرباح غير الموزعة	20-
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	5-
- دخل الاستثمارات الحكومية	100-
+ المدفوعات التحويلية	20+
+ الفوائد على الدين العام	5+
5- الدخل الشخصي	625
- ضريبة الدخل الشخصي	50-
6- الدخل الشخصي المتاح	575
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	400-
- الفوائد على القروض الاستهلاكية	8-
- صافي تحويلات غير المقيمين	15-
7- الادخار الشخصي	148

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي

- لا يقتصر التحليل الاقتصادي على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى.
- وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع.

"أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية".

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة

تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{قيمة السلع في سنة المقارنة}}{\text{قيمة السلع في سنة الأساس}} \times 100$$

إذا وقع الاختيار مثلاً على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ كالآتي:

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{قيمة السلع السوقية في سنة 2000}}{\text{قيمة السلع السوقية في سنة 1992}} \times 100$$

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار. فإذا زاد CPI من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠ يكون معدل التضخم (IR) في سنة ٢٠٠٠ كما يلي:

$$\text{معدل التضخم (IR)} = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية:

- التغيرات في الأنماط الاستهلاكية.
- ظهور السلع والخدمات الجديدة.
- التحسن في نوعية المنتجات.
- تخفيضات الأسعار.

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشمل فقط أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.

ويوضح الشكل التالي كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٢.

ويمكن تحويل الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) = 1992 سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق الناتج الاجمالي	الناتج المحلي الحقيقي = الكمية (عام 2000) X السعر (عام 1992)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
			400			600	480

النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004} = \frac{RDGP_{2004} - RGDP_{2003}}{RGDP_{2003}} \times 100$$

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية:

1. إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
2. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
3. لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.
4. **لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.**
5. لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.
6. تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.
7. لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.
8. أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض الم أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

المحاضرة الرابعة والعشرون

حديثنا اليوم ممتد عن السياسات الحكومية، وقد تحدثنا عن دور الحكومة ولديها آليتان وهما السياسة المالية والسياسة النقدية، وسنتحدث اليوم عن السياسة المالية.

لماذا تستخدم الدولة هذه السياستين؟

في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية التي قد تواجه الاقتصاد المعاصر، مثل الكساد الكبير في بعض الدول أو التضخم الجامح، تحاول الحكومات اليوم من خلال إجراء تعديلات في السياسة العامة التي تأمل أن تنجح في تحقيق استقرار اقتصادي ونموه. تعتقد الحكومات أن نجاح هذه التعديلات ضرورية على ثبات واستقرار الاقتصاديات. هذه الإدارة الاقتصادية تتحقق من خلال نوعين من السياسات هما السياسة المالية أو الضريبية والسياسة النقدية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف السابق ذكرها في الاقتصاد الكلي، يتم اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الكلية التالية سواء منفردة أو عن طريق المزج بين أكثر من سياسة معاً في آن واحد.

السياسة المالية وهي التي تعتمد على سياسات الإنفاق الحكومي والسياسات الخاصة بالضرائب.

السياسة النقدية وهي التي تعتمد على سياسات سعر الفائدة والإصدار النقدي الجديد والسياسات التي تهدف للتأثير على عرض النقد والطلب عليه.

"وهذه مهمة البنك المركزي ولدينا في المملكة مؤسسة النقد هي المعنية بهذا الأمر".

السياسة المالية

هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية، المتمثلة في التالي:

١. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

٢. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة.

٣. النمو الاقتصادي.

٤. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة.

فهذه القضايا الأربعة هي أهم الأمور في السياسة الاقتصادية، كما قد رأينا كيف يحاول التخصيص الأمثل للموارد من خلال استخدام المورد في مجاله المناسب له أن يعطي كفاءة وزيادة في الإنتاجية.

كذلك نحاول خلال هذه السياسة الوصول للاستقرار الاقتصادي والذي لا يمكن أن يتم دون تخفيض البطالة والتضخم، وذلك لأن هذين الأمرين تعتبر من الأمراض التي منيت بها الكثير من الدول الفقيرة والنامية.

كذلك لدينا النمو الاقتصادي الذي يتحقق بالزيادة المطردة في الدخول الحقيقية للأفراد، فالنمو الاقتصادي أمر ملاحظ فإذا وجد التضخم فلا يكون للنمو الاقتصادي وجود وسيضمحل النمو الاقتصادي مع وجود التضخم.

تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وهو مطلب من مطالب السياسة المالية.

أدوات السياسة المالية

يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، "مثل أن تدعم الدولة بعض المشاريع بإعطاء بعض القروض حتى تشجع الناس على توفير بعض السلع والخدمات، أو أنها تضع الضرائب لتستفيد منها" وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى تغيرات غير مخططة وتغيرات مخططة. يقصد بالأخيرة، تغيرات السياسة المالية المخططة التي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتنقسم السياسة المالية إلى سياسة مالية مخططة كمية وسياسة مالية مخططة نوعية.

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة:

١) الضرائب:

تعتمد الحكومات في إنفاقها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. وزيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن. ويقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة، الذي تمثل المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

ويوضح الشكل (٧-١) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

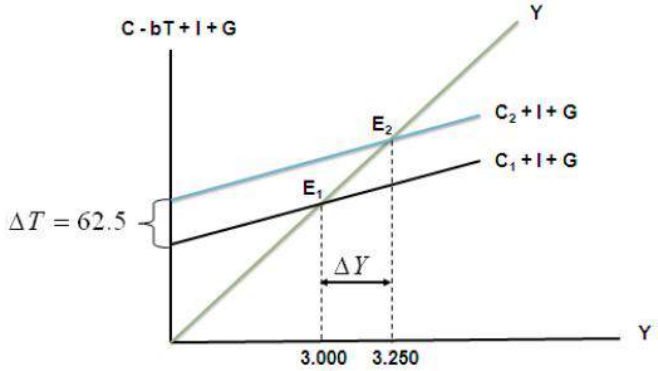

شكل (٧-١) يخفض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون دينار زاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح وانتقل تواز الاقتصاد من *E1* حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى *E2* حيث الاستخدام الكامل زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الانخفاض في الضريبة الثابتة.

٢) الإنفاق الحكومي:

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة على الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لابد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، وهو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي، ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

ويتضح من الشكل (٧-٢) أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، وذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح.

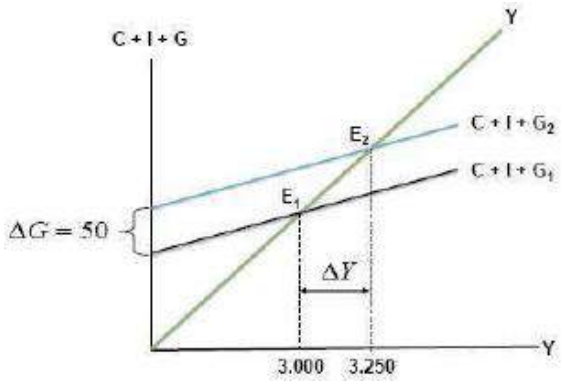

شكل (٧-٢) بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الاقتصاد من *E1* حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى *E2* حيث الاستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

٣) الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة:

الموازنة العامة للدولة، وهي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، بينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات.

وكما يوضح الشكل (٧-٣) فقد يكون هناك عجز *(Deficit)* بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة *(G)* على إيرادات الضرائب *(T)*.

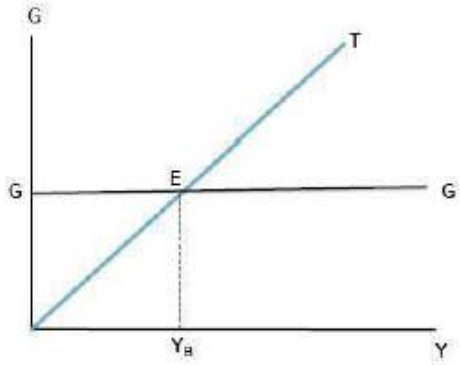

شكل (٧-٣) في حال الضريبة النسبية، يوضح منحنى *(T)* إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل *(Y)* ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي *(G)* وهو مستقل عن الدخل. وعند *(YB)* يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة *(G=T)*، عند أي مستوى للدخل أقل من *(YB)* يكون هناك عجز في الموازنة *(G>T)* بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من *(YB)* يكون هناك فائض في الموازنة *(T<G)*

الموازنة المتوازنة: تعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة: هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي.

السياسات المالية النوعية:

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة الإنفاق وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقى على هذه التغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة– أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية فيما يلي:

١) **إعادة توزيع عبء الضرائب:** إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب *Redistribution of Taxes* وذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد.

٢) **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:** تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

٣) **إعادة هيكلة الدين العام:** تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية.

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك يتضمن لاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة:

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة؟

والإجابة هي أنه يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية *(t)* على الدخل:

في هذه الحالة يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

$$Y = C + I + G \quad \longleftarrow \text{شرط التوازن}$$

$$C = C_a + b(Y + tY)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$$

$$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt_0}(C_a + I_a + G_0)$$

$$\boxed{\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}}$$

المحاضرة الخامسة والعشرون

أنواع البطالة

نتحدث اليوم عن موضوع مهم جداً هو حديث الساعة، فكما تحدثنا في الحلقة الماضية عن أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بعاملين هما التضخم والبطالة. وحديثنا في هذه الحلقة عن البطالة.

هناك أربعة أنواع رئيسية من البطالة:

١. البطالة الاحتكاكية

٢. البطالة الهيكلية.

٣. البطالة الدورية

٤. البطالة الطبيعية = (احتكاكية + هيكلية)

البطالة الاحتكاكية *(Frictional Unemployment)*:

تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.

البطالة الهيكلية *(Structural Unemployment)*:

تعزى في الغالب إلى:

- التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة.
- التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.

البطالة الدورية *(Cyclical Unemployment)*:

- هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية *Business Cycles*.
- وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي *Actual RGDP* حول الناتج الممكن *Potential RGDP* وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظيف الكامل للقوى العاملة.
- وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

تكاليف البطالة

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة البطالة:

- **التكاليف الاقتصادية:**

فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

- **التكاليف الاجتماعية:**

تدنى المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية.

قياس البطالة

يمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول التالي

الجدول رقم (٤-١) : عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
١- عدد السكان	٢٢	
٢- ناقصاً من هم دون عمر ١٦ سنة	١٠-	
٣- ناقصاً من هم فوق عمر ٦٥ سنة	٦-	
٤- عدد السكان في عمر العمل	٦	٤ = { ١ - (٢+٣) }
٥- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	١.٥-	
٦- قوة العمل الفاعلة	٤.٥	٦ = (٤) - (٥)
٧- ناقصاً عدد العاملين فعلاً	٣.٥-	
٨- عدد العاطلين عن العمل	١.٥	٨ - (٦) - (٧)

نخرج الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا أنهم لم يجدوا فرصاً للعمل

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

الدورات الاقتصادية

أسباب حدوث الدورات الاقتصادية

(١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.

(٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

مراحل الدورات الاقتصادية:

(١) مرحلة الركود، أو الانكماش.

(٢) مرحلة الكساد.

(٣) مرحلة الانتعاش.

(٤) مرحلة الرفاهية.

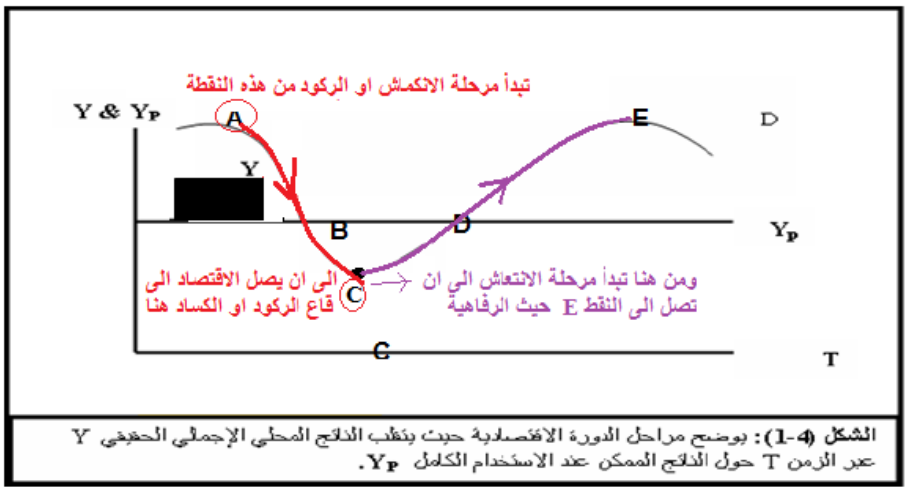

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

نظريات الدورات الاقتصادية

(١) النظرية الماركسية:

تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، وتمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر.

(٢) نظرية تشومبيتر:

فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات *Innovations* حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

(٣) النظرية الكينزية:

تعتبر التوقعات *Expectations* المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

(٤) النظرية النقدية:

يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان *(Milton Friedman)* أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

(٥) نظرية التوقعات الرشيد:

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة، تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

المحاضرة السادسة والعشرون

النقود والبنوك

أهمية دراسة النقود وتأثيراتها وطرق التحكم فيها:

- معظم المشكلات الاقتصادية (مثل التضخم والبطالة) لها جوانبها النقدية.
- ويتطلب علاجها غالبا سياسات وإجراءات نقدية.

"فدائماً النقدية لها دور كبير في علاج الكثير من المشكلات"

كيف نشأة النقود:

قديماً قبل نشأة النقود كان هناك ما يعرف بالمقايضة، وكان الاقتصاد مطلق وغير مفتوح، فكانت كل قرية أو مدينة تنتج وتستهلك هذا الإنتاج وتتبادل فيما بينها سلعة مكان سلعة.

- انتقلت المجتمعات البشرية مع نمو طاقاتها الإنتاجية من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التبادل، الذي كان يتم في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال المقايضة (Barter).

مشاكل المقايضة:

أولاً: عدم التوافق بين رغبات الأفراد، الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة.

ثانياً: صعوبة الاتفاق على وحدة قياس، وتعدد أسعار تبادل السلعة الواحدة.

ثالثاً: ارتفاع تكاليف نقل السلع وتخزينها وتكاليف المخاطر.

وظائف النقود:

١. وسيط للتبادل:

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور النقود وقيامها بوظيفة أهم وسيط للتبادل *(Medium of Exchange)*، حيث تلقى قبولاً عاماً من الجمهور لاستخدامها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون بين أطراف التبادل.

٢. مقياس للقيمة:

تستخدم النقود كمقياس للقيمة *(Measure of Value)* لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع.

٣. مستودع للقيمة:

أن الأفراد لا يقومون بإنفاق دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر، فإن النقود تقوم في هذه الحالة بوظيفة مستودع للقيمة *(Store of*

Value)، كما تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي زمان أو مكان بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى.

٤. معيار للمدفوعات الآجلة:

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الاقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق. لذلك كان لابد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (*Standard of Deferred Payment*)، وقد أصبح ذلك ممكن بفعل هذه النقود.

تعريف النقود:

النقود هي أي شيء يمكن أن يستخدم وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحده للحساب ومقياسا للقيمة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع.

تعريف البنك التجاري (*Commercial Bank*):

- هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية.
- يتقاضى البنك فوائد قروض (*r*)، ويدفع فوائد أقل للمودعين (*i*)، ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية (*BAC*)، وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته (*BI*) وخدماته البنكية الأخرى (*BS*).

نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصياغ في أوروبا، حيث كانوا يصدرون إيصالات مقابل ما يحتفظون به من ذهب كودائع أو أمانات. ثم بدأت عمليات تقديم القروض وإصدار إيصالات قابلة للتداول، فكانت أشبه ما تكون بما عرف لاحقاً بالنقود الورقية الائتمانية.

وظائف البنوك التجارية:

١) قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، وتكون هذه الودائع من نوعين:

- **ودائع تحت الطلب:** *(Demand Deposits)* أو الودائع الجارية، وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية *(Current Account)* بالبنك.
- **ودائع لأجل:** *(Time Deposits)*، وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة، أو أكثر.

٢) تقديم التسهيلات الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك من أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع المدخرات الوطنية للأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لآجال مختلفة، ومن ثم تستخدم هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية.

٣) خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيئات والبنوك، يحمل السند إلى وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق، حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق.

"الآن طلع عندنا بديل السندات طبعاً السندات هي محرمة شرعاً. لذلك طلع عندنا الآن البديل الشرعي الإسلامي طبعاً هي الصكوك فهذه عادةً تصدر من المنشأة الكبيرة تبيح لأجل تمويل المشروع مثل انا اريد ان ابني شقة او اشتري شقة ممكن انا ادفعها على دفعات وابدأ اشتري من التاجر هذه القطعة وأسدد له. إذا اردت ان ابيع هذه القطعة قبل استكماله؟ فهذا يجب ان يكون هناك شخص اخر يشتريها، لأن السندات لها معدل فائدة ربحية سنوياً وتاريخ استحقاق او سدد قيمة السند"

٤) بعض الوظائف الأخرى:

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية الثلاث السابقة، يقوم البنك بوظائف أخرى لزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. من أهم هذه الوظائف ما يلي:

- **التحصيل.**
- **تحويل الأموال.**
- **شراء وبيع الأوراق المالية.**
- **اصدار خطابات الضمان.**
- **الاعتمادات المستندية.**
- **الاتجار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية.**

البنوك وعرض النقود:

للبنوك تأثيراً مهماً على أداء الاقتصاد من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود بتوليد النقود المصرفية الناتجة عن النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

مقاييس عرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود وترتبط بالفكرة. نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي:

M1 = النقد المتداول (C) خارج البنك = نقود الودائع الجارية (D) في البنوك.
M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل
M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل.

عملية خلق النقود المصرفية:

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة استناداً إلى ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة. تضاف إلى الوديعة الأولية بمبلغ ١٠٠ دينار على إجمالي الودائع بالبنك راجع الجدول (٥-١).

على فرض أن جانب الموجودات يشمل الاحتياطيات والقروض، بينما يشمل جانب المطلوبات الودائع الجارية لذا نجد أن الموازنة النهائية بعد أن تصل إلى الإقراض الكامل هي:

الموجودات Assets	المطلوبات Liabilities
احتياطيات ١٠٠	ودائع ٢٠٠٠
قروض ١٩٠٠	
المجموع ٢٠٠٠	المجموع ٢٠٠٠

أثر التسربات النقدية على نشاط البنك:

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية. تسرباً نقدياً يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع المطلق في منح القروض. وهناك تسربات نقدية أخرى بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع أو النقود الائتمانية. من أهم هذه التسربات النقدية ما يلي:

أولاً: تسرب العملة (Currency Leakage): فعادة ما يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمقابلة المدفوعات الجارية اليومية.

ثانياً: الاحتياطيات الإضافية (Additional Reserves): حيث تقرر بعض البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي تفوق النسبة المقررة من قبل البنك المركزي. كإجراء احترازي لمقابلة السحب الزائد في المواسم والأعياد.

جدول رقم (٥-١) أثر الوديعة الأولية على إجمالي ودائع البنك

المرحلة	(1) الودائع الأولية	(2) الاحتياطي القانوني 5%	(3) الاحتياطي (2)-(1)+(3)	(4) القروض (3)+(4)
1	100.000	5.000	95.000	95.000
2	95.000	4.750	90.250	90.250
3	90.250	4.510	85.700	85.700
4	85.740	4.290	81.450	81.450
5	81.450	4.070	77.380	77.380
6	77.380	3.870	75.530	73.530
:	:	:	:	:
:	:	:	:	:
المجموع	2000.000	100.000	1900.000	1900.000

البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

تميل البنوك التجارية في أوقات الازدهار الاقتصادي إلى التوسع إلى أقصى حد ممكن في عمليات منح التسهيلات الائتمانية، حيث أن زيادة القروض المقدمة إلى العملاء في ظل هذه الظروف تعني زيادة أرباح البنوك.

أما في حالة الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها، وقد تذهب إلى أبعد من ذلك كلياً أو جزئياً عن تقديم قروض جديدة تحسباً للكساد وعدم قرة العملاء على السداد.

البنوك الإسلامية

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينات من القرن الماضي حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام ١٩٦١. وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية ه تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي.

وقد انتشرت البنوك الإسلامية خلال لعقدين الماضيين انتشاراً واسعاً. فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل. بل تحققت أسلمة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش. كما أصبح للبنوك الإسلامية وجودها حتى في العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا.

موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

أولاً: الموارد

- **موارد ذاتية:** وتشمل رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة والاحتياطيات وصافي الموجودات الثابتة.
- **موارد خارجية:** وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل تأمينات الاعتمادات والشيكات المقبولة والحوالات والأمانات. ومن أهم مكونات الموارد الخارجية هي الودائع الجارية والودائع الاستثمارية.

ثانياً: استخدامات البنوك الإسلامية

وهي أصول أو موجودات البنك. وتتكون من الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطيات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك كنقدية بالصندوق. وودائع لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية. أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار. وتمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي، الذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح.

قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

- **المشاركة:** يدخل البنك في عقود مشاركة بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وأداة ما تكون المسئولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع. فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة، بما يتناسب وحصة كل طرف في رأس المال، ويحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة. وهناك ثلاث أشكال من عقود المشاركة تضم: المشاركة بالمال، المشاركة التزاماً بالذمة، والمشاركة بالعمل.
- **الضاربة:** يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول ويسمى رب المال. وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة. ويطلق عليه المضارب. على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية والتجارية. وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود. أو تكون مضاربة غير مقيدة، أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة. ويقتسم الطرفان الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
- **المرابحة:** المرابحة في الأساس هو بيع هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً للمشتري وأن يكون الربح أيضاً معلوماً كنسبة رأس المال أو مبلغ من المال يضاف إلى رأس المال عند البيع.
- **السلم:** السلم هو بيع آجل عاجل، حيث يتم التعاقد بين المشتري، ويطلق عليه رب السلم، والبائع أو المسلم إليه، على أن يدفع المشتري الثمن مقدماً عند التعاقد وأن يتم تسليم السلعة المباعة بالكمية والمواصفات المتفق عليها في أجل معلوم في المستقبل.
- **الإستصناع:** وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع. ويشترط في الإستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع. بينما يسمى المشتري المستصنع. وينص العقد على إذا الثمن عاجلاً أو مؤجلاً. وقد يستخدم البنك عقود الإستصناع مع شركات المقاولات، عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي، وتشييد الطرق السريعة والجسور وتحقيق العائد من إدارة تشغليها لفترة يتفق عليها في العقد، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

المحاضرة السابعة والعشرون

البنك المركزي والسياسية النقدية

حديثنا في هذا اليوم عن موضوع له صلة بالحلقة السابقة، حديثنا اليوم عن البنك المركزي والسياسة النقدية، سبق أن تحدثنا عن السياسة المالية وكيفية أدواتها والآن سنتحدث عن البنك المركزي لأن البنك المركزي هو بنك البنوك كما يسمى. فالبنك المركزي هو الذي يتحكم في عرض النقود، وتحدثنا عن مشكلة من مشاكل الاستقرار الاقتصادي وهي البطالة والآن نتحدث عن التضخم لأن له علاقة بالبنك المركزي.

تعريف ظاهرة التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولةً ما.

شروط وجود ظاهر التضخم:

من خلال التعريف نجد هناك شرطان لوجود ظاهرة التضخم:

- **الشرط الأول**: أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس في بعضها.
- **الشرط الثاني**: أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح في الغالب أكثر من ٥% وان يستمر لفترة زمنية طويلة، حيث ان معدلات التضخم التي تقل عن ٥% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثر ملموس على القوة الشرائية للنقود ولن تشكل عبئاً حقيقاً على دخول الافراد ولن يشعر بها عامةً الناس.

كيفية حساب معدل التضخم:

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

مثال: إذا كانت تكلفة البضائع ٤٥٠ دينار عام ٢٠٠٨و ٤٠٠ دينار عام ٢٠٠٧ فأجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام ٢٠٠٨م

الإجابة:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{٤٥٠ - ٤٠٠}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٢,٥\%$$

تصنيف التضخم:

وفقاً لمعيار الأثر الملموس للتضخم يمكن تصنيف التضخم إلى ثلاث أصناف هي:

- التضخم المعتدل أو الزاحف أو المتوسط
- التضخم المتسارع
- التضخم الجامح

ويمكن الحديث عن كل نوع من الأنواع السابقة:

- **التضخم المعتدل:** وهو يسمى كذلك بالتضخم الزاحف، ويتميز هذا التضخم بأنه تضخم معتدل بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لا يصل نسبة ١٠%، ولذلك لا يوجد لهذا النوع آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي.
- **التضخم المتسارع:** ويمثل تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن ١٠%.
- **التضخم الجامح:** وهو يشكل زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار قد تصل أربع منازل عشرية كما حدث في البرازيل حيث وصل التضخم عام ١٩٩٥ إلى ٢١٤٨%.

ماهي النتائج المترتبة على وجود التضخم المتسارع او التضخم الجامح في دولة ما:

١. فقدان هذه الدولة مصداقية التعامل في عملة داخلياً وخارجياً.
٢. يصبح من المفيد للأفراد دوماً الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود، ومن هنا يتحول الأفراد نحو شراء العقارات والاستثمارات الملموسة ويحجمون عن الإيداع في البنوك او الاحتفاظ بالنقود السائلة.
٣. في حالة وجود سوق رأس مال حقيقي للأسهم في تلك الدولة يصبح من الأجدى الاستثمار في الأسهم بدلاً من الإيداع في البنوك، حيث أن التضخم يسبب ارتفاع أسعار الأسهم فنحتاج إلى تعويض للحد من هذه الخسائر التي تنجم عن الاحتفاظ بالأموال السائلة.

أسباب وأنواع التضخم:

هناك أربعة أسباب رئيسية للتضخم وهي تمثل أنواع التضخم في الأدبيات الاقتصادية:

- **النوع أو السبب الأول:** التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب.
- **النوع الثاني:** التضخم العائد للنفقة أو يعرف تضخم دفع التكلفة.
- **النوع الثالث:** فهو نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً، ويسمى التضخم المشترك.
- **النوع الرابع:** التضخم المستورد.

الآثار المختلفة للتضخم:

يوجد للتضخم الكثير من الآثار السلبية ومنها:

١. **سوء توزيع الدخل:** في ظل التضخم يستفيد أصحاب الدخول المرتفعة وهم الذين ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من ارتفاع الأسعار ومن ثم يستفيدوا نتيجة لارتفاع الدخل الحقيقي لهم، وهؤلاء يكون مصدر دخلهم في الغالب من الأرباح وهم يمثلون طبقة المستثمرين ورجال الأعمال، أما أصحاب الدخول الثابتة أو المنخفضة وهم يمثلون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فهم الذين يعانون من التضخم حيث ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار وهذا يعطي انخفاض الدخل الحقيقي لهم.

٢. التضخم **يسبب الضرر للدائن ويستفيد المدين**، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للدين.

٣. التضخم **يسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية**، ومن ثم هروب الناس من استخدامها، وهذا قد يسبب في النهاية إلى انهيار قيمة العملة الوطنية نهائياً.

٤. التضخم **يسبب انخفاض القيمة الحقيقة للمدخرات**، سواء المدخرات الشخصية أو المدخرات الحكومية.

٥. **الأثر على سعر الفائدة:** لتفادي خسارة الدائنين ولتشجيعهم على تقديم الأموال، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر. الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين.

٦. **الأثر على التجارية الخارجية:** يؤثر التضخم المستورد على الميزان التجاري فيؤدي لانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع أسعار السلع الوطنية في الأسواق العالمية، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما يسبب حدوث عجز في الميزان التجاري.

البنك المركزي:

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨. وبنك إنجلترا عام ١٦٩٤ كما انشى بنك فرنسا عام ١٨٠٠. واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادي الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية. بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية.

تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام ١٨٩٧بالنسبة لبنك السويد.

يقوم البنك المركزي كذلك بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات ويتولى إصدار وإدارة كمية النقود ويتحكم في عرض النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو المطرد للاقتصاد.

وظائف البنك المركزي:

أولاً: تنفيذ ومتابعة العمليات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستوين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).

ثانياً: اصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانونياً بإصدار العملة الوطنية.

ثالثاً: قبول ودائع البنوك التجارية (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.

رابعاً: التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الاقتصاد الوطني، والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

ومثل ما قلت الـــ ٥% التي يشترطه البنك المركزي إذا كانت سيولة كثيرة ممكن يزيد هذه النسبة ١٠% حتى يقلل نسبة السيولة عند الافراد.

وأهم شيء في البنوك هي قضية المحافظة على السيولة النقدية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

السياسية النقدية

أهداف السياسة النقدية:

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسية النقدية **تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:**

١. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة.

٢. استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم.

"بعض الدول تدعم بعض السلع الأساسية التي تؤثر على أصحاب الدخول المنخفضة حتى تكون في متناول الناس"

٣. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.

٤. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسية النقدية فأنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل: العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

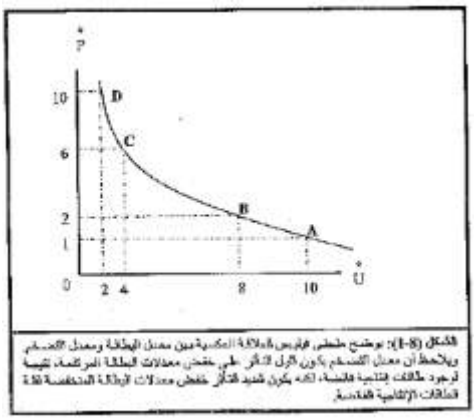

منحى فيليبس:

يعكس منحى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P) حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل (٦-١).

البنك المركزي وإدارة عرض النقود

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الاحتياطيات مصدراً مهماً للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك. أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباً ما تفوق السحب من الودائع.

الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية، ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك احتياطيات فائضة. أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

أدوات السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما:

١. الأدوات الكمية.

٢. والأدوات الانتقائية أو النوعية.

(١) الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.

ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي:

١-تغير نسبة الاحتياطي القانوني.

٢-تغير معدل الخصم.

٣-عمليات السوق المفتوحة.

(٢) الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية، وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون اخرى.

الرقابة على البنوك:

يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية. وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:

- التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية.
- ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري.
- توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.
- وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

فعالية السياسة النقدية

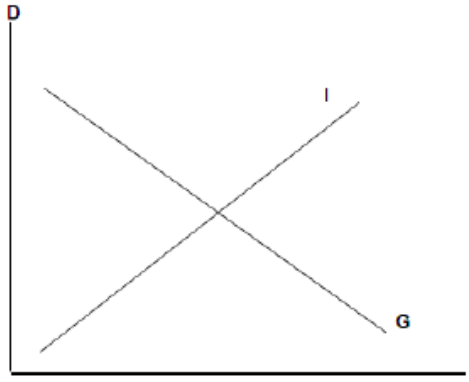

العوامل الخارجية والسياسة النقدية لم تعرف فعالية السياسات النقدية المقتصرة على الوسائل التقليدية المتاحة لدى البنك المركزي في القطر المعني. فعالمنا المعاصر يشهد حالياً ثورة في مجالات الاتصال والمعلومات وإزالة القيود على التجارة وحرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول. وقد انعكست اثار كل ذلك على القطاع المالي أكثر من أي قطاع آخر.

شكل (٦-٢) يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي *(G)* في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي *(I)* ومن الملاحظ ان هناك علاقة مباشرة بين مستوى تطور الاقتصادي *(D)* وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

المحاضرة الثامنة والعشرون

موضوعات مختارة

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- السلع العامة
- التأثيرات الخارجية
- فقاعة الأسعار
- تعظيم الربح وحماية البيئة
- الفقد في الكفاءة ورفاهية المجتمع

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

- يرى أنصار المدرسة الاقتصادية التقليدية أن التفاعل الحر بين قوى السوق كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي بما يتناسب مع مصلحة المجتمع.
- لأنه من وجهة نظرهم أن القرارات الإنتاجية والاستهلاكية التي تتخذها الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص أفضل من القرارات المركزية الممكن اتخاذها من قبل الدولة من حيث مدى تناسبها مع تفضيلات أفراد المجتمع.
- على هذا الأساس كانوا ينادون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حتى لا تؤثر على حرية السوق وبالتالي تقلل من كفاءة عمل النظام الاقتصادي ومن ثم تضر بمصلحة المجتمع.
- ومن الواقع العملي لتطور الأنظمة الرأسمالية نجد أن هناك حالات تثبت فيها فشل السوق في تحقيق أفضل النتائج للمجتمع حتى لو توافرت شروط المنافسة الكاملة، وفي حالات أخرى نجد فيها مخالفة لشروط المنافسة الكاملة التي يجب أن يعمل فيها نظام السوق حتى يتحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية الذي نادى به التقليديون، ومن خلال تطور الفكر الاقتصادي أمام وجود مثل تلك الحالات نادى بعض الاقتصاديين المحدثين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع مصلحة المجتمع، لذا يمكن للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي في مثل هذه الحالات الاستثنائية من أجل تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

أسباب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

- **السلع العامة:** سلع تشبع حاجات عامة للمجتمع (أمن، صحة، تعليم...)، وتختلف عن السلع الخاصة في أن المستهلك لا يملك المقدرة في التحكم بكميات وأنواع وأسعار السلع العامة "المجانية"، حيث تحدد من الحكومة على أساس تفضيلات المجتمع، بالإضافة إلى عدم تأكد

المستهلك من المنافع المتوقعة من السلع العامة، وكذلك فإن الدافع في إنتاج السلع العامة هو مصلحة للمجتمع وليس تحقيق الربح كما في السلع الخاصة.

تقسم السلع والخدمات التي يقوم المجتمع بإنتاجها:

١) **السلع الخاصة:** سلع وخدمات يمكن تبادلها في السوق حسب قوى العرض والطلب، يحصل المستهلك على كامل منافعها، ويقوم هذا المستهلك بالدفع لها بالكامل.

٢) **السلع العامة البحتة:** سلع وخدمات يحصل على منافعها المجتمع بصورة عامة، ولا يمكن تحديد المنافع التي تعود على كل فرد على حدة، ولا يوجد في الواقع عليها طلب فردي ولا يقوم أي منتج فرد بإنتاجها، وبالتالي فأنه لا يوجد لها سوق ولا يتم بشأنها عملية تبادل. ويقوم المجتمع بدفع كامل تكاليف هذه السلع والخدمات، وهذه السلع هي الأمن والقضاء والدفاع.

٣) **السلع شبة العامة:** سلع وخدمات يمكن تبادلها في السوق حسب قوى العرض والطلب، وتتوزع منافعها بين المستهلك الذي يحصل على عليها بصورة مباشرة، والمجتمع الذي يحصل عليها بصورة غير مباشرة. ومن أمثلة هذه السلع التعليم والصحة.

خصائصها:

- عدم إمكانية العزل أو الاستبعاد.
- الاستهلاك غير التنافسي.
- الانتفاع المجاني.

السلع شبه العامة

تعريفها: سلع وخدمات يمكن تبادلها في السوق حسب قوى العرض والطلب، وتتوزع منافعها بين المستهلك الذي يحصل على عليها بصورة مباشرة، والمجتمع الذي يحصل عليها بصورة غير مباشرة.

تعريف آخر: هي سلع يمكن أن يقوم بإنتاجها القطاع العام، كما يمكن ان يقوم بإنتاجها القطاع الخاص والتي في الوقت نفسه لا تحمل صفة السلع التجارية حينما تقدم من قبل القطاع العام وإنما تقدم مجاناً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ومن أمثلة هذه السلع التعليم والصحة.

أولاً: التعليم:

أ- الكفاءة. ب- العدالة (إعادة التوزيع).

ثانياً: الصحة (المستشفيات الخاصة) وهي مدعومة من الحكومة.

السمات المشتركة للسلع العامة:

١- **تستهلك جماعياً** *(Collectively)*، فهي سلع غير قابلة للتجزئة والاستهلاك في وحدات.

٢- **متى ما انتجت تصبح متاحة للجميع** حيث يصعب استثناء أو استبعاد البعض من الانتفاع، وتوصف هذه الصفة بعدم الاستثناء *(Exclusion-Non)*.

٣- **عدم التنافسية في الاستهلاك** *(Non-Rivalry)*، بمعنى أن استهلاك الفرد من السلعة العامة لا ينقص من المتاح لاستهلاك الآخرين.

٤- **التكلفة الحدية لتوفير السلعة العامة لمستهلك اضافي مساوية للصفر.**

ظاهرة المنتفع بالمجان:

سلوك المستفيد بالمجان هو عدم الرغبة بالمساهمة في تكاليف المشروع التي تتعلق بالسلع العامة وانتظار الآخرين المتحمسون ليقوموا بتنفيذ المشروع وتحمل تكلفته، وبالتالي فيستفيدون هم من منافع مشروع السلعة العامة دون تحمل أي تكاليف.

فشل السوق في تقديم السلع العامة:

يحجم القطاع الخاص عن إنتاج وعرض السلع العامة، أو يعرضها بكميات لا تحقق الكفاءة في استغلال الموارد، فالقطاع الخاص يبيع السلع الخاصة التي لا يحصل على منفعتها إلا المشتري.

مجانية السلع العامة:

تصنف جميع السلع حسب مستوى جماعية استهلاكها ومدى القدرة على الاستثناء إلى:

- سلع تستهلك فردياً ويمكن استثناء من لا يدفع سعرها كما في حالة السلع الخاصة تماماً، مثل السيارة والمنزل والثياب والكتاب والقلم.
- سلع تستهلك جماعياً ولا يمكن استثناء أحد من استهلاكها كما في حالة السلع العامة تماماً مثل خدمات الأمن والدفاع وكذلك الهواء النقي والبث الإذاعي والنظريات العملية.
- هناك مجموعات من السلع التي تقع بين الخاصة تماماً والعامة تماماً تبعاً لمدى قربها أو بعدها من معياري الجماعة في الاستهلاك وانعدام القدرة على الاستثناء.

التأثيرات الخارجية:

يقصد بالتأثيرات الخارجية الحالات التي يكون فيها لنشاط الفرد أو المنشاة (أ) في الاستهلاك أو في الإنتاج تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على منفعة أو إنتاج الفرد أو المنشأة (ب)، دون أن يتمكن (أ) من تحصيل القيمة من (ب) في حالة التأثير الإيجابي أو أن يتمكن (ب) من الحصول على أي تعويض من (أ) في حالة التأثير السلبي أو الضار.

مثال: أحدهم يملك مزرعة فيها فواكه وازدهار، وآخر يملك منحل، فصاحب النحل يعيش نحله على فواكه وأزهار صاحب المزرعة، فينتج العسل ويبيعه، فهل تحمل صاحب النحل تكاليف؟ هل طالب صاحب المزرعة تكاليف على مساهمة أملاكه في إنتاج العسل؟ لذا فإن التأثير الخارجي يمكن أن يكون سلبي أو إيجابي والتأثيرات الخارجية تكون بين طرفين، الأول يتمتع بمنافع والثاني يشارك بتكاليف، لكن الأول لا يقتسم المنافع مع الثاني، والثاني لا يطالب باقتسام المنافع مع الأول.

ونتيجة لذلك:

يعجز السوق في هذه الحالات عن اتمام هذه المعاملات ويؤدي إلى نتائج غير مرضية وبعيدة عن الكفاءة في تخصص الموارد.

وينشأ فشل السوق في حالة التأثيرات الخارجية نتيجة لأمرين:

١- عدم وجود تعريف دقيق للحقوق.
٢- ارتفاع تكلفة التفاوض بين الطرفين.

أنواع التأثيرات الخارجية:

١- التأثير الخارجي الايجابي في الإنتاج.
٢- التأثير الخارجي السلبي في الإنتاج.
٣- التأثير الخارجي الايجابي في الاستهلاك.
٤- التأثير الخارجي السلبي في الاستهلاك.

فقاعة الأسعار:

- ظهر مصطلح الفقاعة في الثمانينات من القرن المنصرم إبان انهيار سوق الأوراق المالية بنيويورك في 1987. ويقصد بالفقاعة الارتفاع الشديد والسريع في الأسعار الذي ينتهي بانهيارها المفاجئ، لذا ظهرت مصطلحات بديلة كقصر الرمال وكرة الثلج والدومينو، لكنها لم تلقى الرواج الذي لقيه مصطلح الفقاعة.
- ويهتم الاقتصاديون كثيراً بالتنبؤ بظاهرة الفقاعة لما يمكن أن يترتب عليها من آثار اقتصادية مدمرة، تتمثل غالباً في انهيارات في القطاع المصرفي وإفلاس في قطاع الأعمال وحتى

على مستوى الأفراد، وربما امتدت اصدائها لتشمل انهيار سعر صرف العملة الوطنية والكساد الاقتصادي، كما كان الحال في دول جنوب شرقي آسيا عام 1997.

تعظيم الربح وحماية البيئة:

- من المتفق عليه نظرياً أن المنافسة التامة تملي على المنتجين اختيار مستويات الإنتاج التي تحقق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد.

ولكن هناك شروط أربعة لابد من توفرها كي تؤدي المنافسة التامة إلى هذه النتيجة وهي:

١-**ألا يكون للإنتاج تأثيرات خارجية**، أي ألا يترتب على تكاليف أو منافع خارجية.

٢-**ألا يتم اتخاذ قرارات الإنتاج تحت ظروف عدم التيقن.**

٣-**ألا يكون للمنشأة خاصية التكاليف المتناقصة**، أي ألا يتوفر لها أسباب الاحتكار الطبيعي.

٤-**ألا تكون السلعة المنتجة من السلع العامة.**

إن توفرت الشروط الأربعة الأولى، نجد أن للصناعة الملوثة للبيئة تكاليف خارجية متمثلة في الأخطار المباشرة وغير المباشرة للتلوث على صحة أفراد المجتمع. ويمكن نظرياً قياس هذه الأضرار بتكلفة علاج الحالات المرضية المترتبة على التلوث، بالإضافة إلى تكاليف الفقد في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن التعطل عن العمل بسبب أمراض التلوث البيئي.

الإنتاج الأمثل في صناعة ملوثة للبيئة:

- الإنتاج الأمثل في صناعة ملوثة للبيئة.
- الفقد في الكفاءة ورفاهية المجتمع.
- الضريبة التصحيحية. (يجب ان تضع الدولة ضريبة لكي تحافظ على سلامة الاشخاص).

مفهوم الأمن

مفهوم الأمن والذي يعني المعنى الاصطلاحي له (شعور الفرد الذ يعيش في مجتمع ما في أي وقت من الأوقات بالاطمئنان على نفسه وماله وعرضه هو وأسرته وكل من حوله من أفراد المجتمع وعدم الخوف من التعدي عليهم بأي شكل من أشكال الاعتداء مع قدرته على استرداد حقوقه ممن قام بالتعدي عليها سواء أكان مصدر الاعتداء من الداخل أو من الخارج).

جوانب الأمن:

١-**جانب نفسي:** يعني أن الامن هو إحساس وشعور وذلك من الملكات الكاملة للنفس البشرية (إذا أحس الفرد بالراحة والاطمئنان استطاع أن ينتج).

٢-**جانب مادي:** يعني توافر الأداة أو الوسيلة التي يستطيع بها الفرد الدفاع عن نفسه وذويه في المجتمع ضد أطماع وأخطار الآخرين.

علاقة الأمن بالتنمية والاستثمار:

تحقيق مستوى عالي من الأمن والاستقرار يكون له مردود إيجابي على جهود التنمية حيث يتحقق الاتي:

- تزيد الاستثمارات.
- تنخفض المفقودات الاقتصادية المتمثلة في السرقات والسطو وعمليات الابتزاز.
- تنخفض نفقات الإنتاج خاصة فيما يتعلق بتكلفة الحراسة والتأمين.
- ترتفع الإيرادات الناجمة عن الإنتاج الغير السلعي (تبدأ السياحة بالتحرك، خدمات العبور، التخزين).
- تزداد عمليات الائتمان وبالتالي تنشط الاستثمارات وتتسع الأسواق وتزداد فرص العمل المتاحة.
- تتدفق الاستثمارات الأجنبية، فالاستثمار الأجنبي له دور كبير في تحريك العمالة وزيادة تخفيض البطالة.
- الاستفادة من المزايا النسبية التي يوفرها المناخ للعمل والإنتاج.
- تحقيق درجة عالية من التنمية يكون لها تأثير إيجابي على الوضع الأمني من حيث توفير فرص العمل المناسبة للراغبين في العمل والداخلين الجدد لسوق العمل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة وتتقلص مدد الانتظار للحصول على عمل.
- تحقيق مستويات عالية من الدخول تمكن غالبية الأفراد من تحقيق الإشباع المأمول.
- توفير حصيلة مناسبة من الضرائب والاستقطاعات تمكن من إقامة أنظمة مناسبة للضمان الاجتماعي وتوفر دخل مناسب للمتقاعدين والعاطلين وغير القادرين عن العمل.
- توفير التمويل اللازم للإنفاق على خدمات الأمن الأساسية والإنفاق على مرافق الشرطة ليتمكن من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه بقدر عالي من الكفاءة.

- توفير الإنتاج السلعي والخدمي الذي يكفي لحاجات المجتمع المحلي.

اقتصاديات الجريمة:

- وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر الجريمة من الأنشطة الهادفة إلى تحقيق الربح، وقد تعرفنا في الفصول السابقة على دالة الربح، الذي يقاس بالفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية.
- والإيراد هنا من وجهة نظر مرتكبي الجرائم هو ما يحققه ارتكاب الجريمة من عوائد للقائمين على تنفيذها. أما التكاليف فتشمل تكاليف تنفيذ الجريمة، من عناصر الإنتاج المختلفة، كعمل المحترفين والأسلحة والأدوات والسيارات، والمواد، والتنظيم، كما تشمل تكاليف تكلفة العقوبات المتوقعة حال فشل التنفيذ والإدانة، سواء كانت العقوبات المتوقعة غرامة مالية أو سجن أو إعدام.

المحاضرة التاسعة والعشرون

الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية *(International Trade)* من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث. وتعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الاقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها: الاقتصاد الجزئي *(Microeconomics)* والاقتصاد الكلي *(Macroeconomics)*. فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

التجارة الدولية

أنماط واتجاهات التجارة الدولية:

عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدمات من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات الجدير بالملاحظة، أن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

تجارة السلع:

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

تجارة الخدمات:

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل: خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان والفلبين وغيرها.

مبررات قيام التجارة الدولية:

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى، في الواقع أنه من الصعب لأي قطر مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية ان يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى فقد يستحيل أن ينتج كل قطر كل ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

قانون الميزة المطلقة:

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار، حيث تحدث التجارة بين الأقطار، استناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب اختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الاخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

مثال: عندما تتخصص أمريكا في إنتاج القمح وتتخصص السعودية في إنتاج البترول، بذلك تنشأ التجارة بين أمريكا والسعودية، السعودية تصدر البترول لأمريكا وتستورد القمح من أمريكا.

مبدأ الميزة النسبية:

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة، فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معي يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر، ويعزي هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية *(Comparative Advantage)*.

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي: إذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (٨-١)، يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفائه في إنتاج القمح بينما سوريا هي الأكثر كفائه في إنتاج المنسوجات.

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا				
الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الاكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى امكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق. يتضح في الشكل (8–1) أن سوريا اختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وست آلاف متر من المنسوجات لغرض استهلاكها المحلي وذلك عند النقطة (S) بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات. عند النقطة (I).

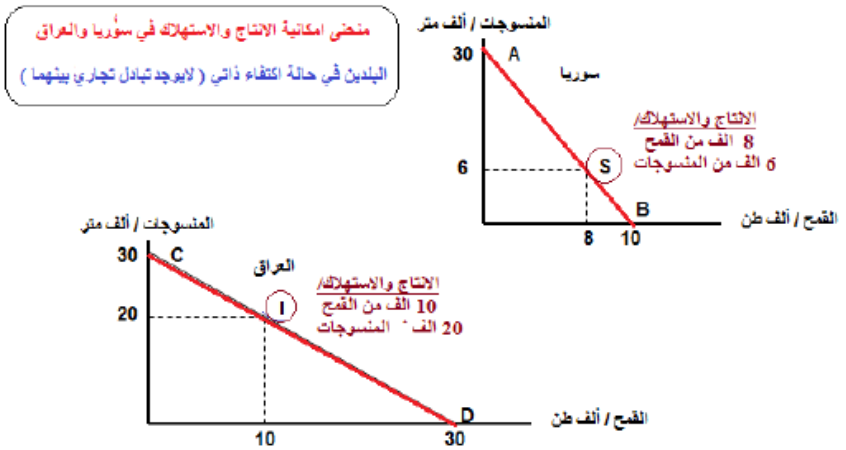

يتضح من الشكل (٨-١) منحنيات إمكانيات الإنتاج والاستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الاكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما تنتج العراق وتستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

مكاسب التجارة

تتمثل مكاسب التجارة *The Gains from Trade* في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي استهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول (٨–٢)

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا				
	القمح		المنسوجات	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
سوريا	30	6	00	6
العراق	00	20	30	10
المجموع	20	26	30	16
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

شروط التبادل التجاري

شروط التبادل التجاري *(The Terms of Trade)* والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

وسائل حماية التجارة

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي:

١) **التعريفة الجمركية:** يقصد بالتعريفة الجمركية *Tariff* الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.

٢) **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص *Quota System* هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

نظريات الحماية

نظرية الصناعة الناشئة	
النظرية	**الانتقادات**
بما أن الصناعة الناشئة *Infant-Industry* تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية لذلك تلجأ الأقطار إلى حماية صناعتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الاجنبية خاصة في السوق المحلية.	أولاً: أن الرسوم الجمركية وسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص. ثانياً: إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً. ثالثاً: تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.
نظرية حماية الأجور	
النظرية	**الانتقادات**
تقوم بعض الأقطار وخاصة المتقدمة صناعيا بحماية الاجور *Wage-Protection* فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الاجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج وخاصة الاجور.	أولاً: أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج. ثانياً: يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.
نظرية حماية الاستخدام	
النظرية	**الانتقادات**
تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستوى الدخل.	أولاً: أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة. ثانياً: تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء. ثالثاً: يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد ايضا.
نظرية الأمن القومي	
النظرية	**الانتقادات**
تبرر نظرية الأمن القومي *National Security* ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي.	أولاً: أن من الصعب في أوقات الحروب استبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي. ثانياً: إذا كان لابد من حماية بعض الصناعات الاستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلا من تقييد التجارة الدولية.

نظرية الاقتصاد المتنوع: تعد نظرية الاقتصاد المتنوع *Diversified-Economy* من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.

نظرية الإغراق يحدث الاغراق *Dumping* عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.

نظرية التجارة الخارجية: تتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية *Foreign Trade Multiplier* بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة. أما الصادرات، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن) فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى.

المالية الدولية:

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضا على التدفقات المالية فيما بينها .لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية *International Finance* التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

أسواق الصرف الأجنبي:

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم اعتباراً من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها.

ويعني هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

وظيفة أسواق الصرف الأجنبي:

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

تأثيرات المبادلات الدولية:

أولاً: تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً: يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً: يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات:

١-**الحساب الجاري:** يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

٢-**حساب رأس المال:** يشمل حساب رأس المال على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

توازن ميزان المدفوعات:

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين يكون قيدها الثاني كحساب دائن.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

لما كان اختلال التوازن في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

هناك ثلاث وسائل يمكن بواسطتها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

أولاً – أسعار الصرف حرة

يعتبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى. ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة **ثلاث مزايا مهمة هي:**

١. أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.
٢. أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.
٣. أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بأنها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلوا من **بعض المساوئ منها ما يلي:**

١. أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.
٢. أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الصرف.
٣. أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل.

ثانياً – تغيرات الأسعار والدخول

متى ما أمكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

ثالثاً – وسائل السيطرة الحكومية

تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما:

١. وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي. ٢. وسائل السيطرة التجارية.

لماذا تتاجر الشركات مع الخارج؟

١. الاستفادة من الطاقات غير المستغلة، فنجد أنه قد توجد شركة ما أن لها طاقة فائضة غير مستغلة، أي أنها تنتج بأقل من طاقتها الكاملة فهي تريد أن تخفض التكاليف وتحقق الأرباح. وبذلك تتمكن الشركة من فرض سلعة بسعر أعلى في البلد المستورد منه في البلد الأصلي وبذلك تحقق أرباح أعظم مما لو باعت كل إنتاجها محلياً.

٢. تنويع وتقليل المخاطر.

٣. الاستيراد وضمان الإمدادات، قد يقوم مروج لسلعة ما بالعرض على شركة ما تستخدم مواد محلية أن يقوم بتمويلها بنفس تلك المواد من الخارج وبثمن أقل.

أساليب الحماية: (جمعيات واتحادات)

١–اتحاد الدول المصدرة للنحاس. ٢–اتحاد السكر. ٣–اتحاد البُن. ٤–اوبك (أشهرها).

سياسة التجارة الحرة (الجات):

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التخصص العالمي الأمثل وإلى التوزيع الأكفأ للموارد عالمياً حيث يتخصص كل قطر بإنتاج السلع التي له فيها ميزة نسبية وبذلك يزيد الإنتاج العالمي للسلع والخدمات وتزيد رفاهية المجتمعات.

من الجانب الاخر يقر كثير من أولئك الدعاة لأن هناك أوضاع معينة قد تضر فيها التجارة الحرة على ذلك يمانعون من فرض قيود على التجارة العالمية.

المحاضرة الثلاثون

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، **تعني التنمية الاقتصادية** قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي.

أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

خصائص الأقطار النامية:

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. وتتمثل هذه الخصائص في التالي:

١- انخفاض مستويات المعيشة.

٢- انخفاض الإنتاجية.

٣- ارتفاع معدلات نمو السكان.

٤- ارتفاع معدلات البطالة.

٥- الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية.

٦- الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٧- غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية.

أهمية التنمية الاقتصادية:

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

أهداف التنمية الاقتصادية:

١) زيادة الدخل القومي:

- من أهم أهداف التنمية زيادة الدخل القومي من أجل القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
- الدخل القومي المقصود به الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.
- زيادة الدخل القومي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة السكانية وإمكانيات الدول المادية والفنية.

٢) رفع مستوى المعيشة:

- التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن.
- أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد، فكلما كان المتوسط مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح.
- تحقيق رفع مستوى المعيشة لا يرتبط بزيادة الدخل القومي فقط وإنما يجب أن ترتبط بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي.

٣) تقليل التفاوت في الدخل والثروة:

- إن التفاوت في توزيع الدخل والثروة يخلق عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية. وهذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات.
- نجد أن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب من الدخل القومي بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.
- لذلك تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

٤) بناء الأساس المادي للتقدم:

- التنمية الاقتصادية لا تختصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط الدخل وإنما لابد من التوسع في بعض القطاعات من الناحية الاقتصادية والفنية.

- يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهياكل الإنتاجية، وذلك ببناء الصناعات ثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية الإنتاج.

العوامل المؤثرة على هدف التنمية الاقتصادية

الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك يخضع للتأثر بعوامل منها:

١) نمط توزيع الدخل:

- إن التنمية كما يعكسها معدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة الحالة العامة لرفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم.
- لذلك ينبغي أن يتم العمل من أجل تحقيق التنمية وتحقيق عدالة توزيع الدخل.

٢) تركيب الإنتاج:

- من الضروري أن يؤخذ بالاعتبار تركيب الإنتاج وخاصة في المجالات التي تتعلق في إشباع احتياجات الأفراد المختلفة وبما يتضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم.

٣) ظروف العمل:

- التنمية لا تعبر عن حالة متقدمة من الرفاه إلا إذا أخذت في الاعتبار تقليل ساعات العمل وتوفير مجالات راحة وترفيه أكثر للعاملين مع تحسين شروط وظروف العمل ومتطلبات الرعاية والسلامة الصحية وغيرها.

٤) الأذواق:

- يفترض أن تكون التنمية معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالرضاء أن تكون السلع والخدمات المنتجة ملبية للأذواق ومعبرة عنها.

٥) التكلفة الاجتماعية:

- من الضروري أن يأخذ في الاعتبار عند العمل من أجل تحقيق التنمية أن لا تؤدي التنمية إلى إحداث اضطراب اجتماعي وإفساد للقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة.

مستلزمات التنمية الاقتصادية:

١) تجميع رأس المال:

- هذه العملية تتطلب توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.
- الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف وكذلك تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

٢) الموارد الطبيعية:

- على الرغم من اهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية إلا ان الدول المتقدمة لديها القدر على تعويض نقص هذه الموارد مقارنة بالدول النامية.
- تستطيع الدول المتقدمة تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجيا الذي يمكنها من تطبيق الاحلال او المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.
- كذلك في الدول النامية يختلف الوضع ولا يمكن تطبيق عملية الاحلال بسبب نقص راس المال وتأخر التقنية وانخفاض كفاءة العنصر البشري وضعف القدرة على التصدير.
- لا توجد دول نامية تعاني من نقص في الموارد الطبيعية باستثناء بعض المناطق الصحراوية او القطبية ولكن معظم الدول النامية لم تكتشف ثرواتها الطبيعية وان تم اكتشافها فهي غير مستغلة الاستغلال الامثل.

٣) الموارد البشرية:

- الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث ان الانسان غاية التنمية ووسيلتها.
- الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الافراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع او اداء الخدمات.
- تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية حيث تعمل على تراكم راس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.
- ان فشل برامج التنمية يكون بسبب اهمال تنمية الموارد البشرية حيث ان راس المال والموارد الطبيعية والمعونات الاجنبية تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ولكن تنمية الموارد البشرية تفوقها اهمية.

٤) التكنولوجيا (التقنية):

- عامل أساسي في زيادة الإنتاج وتحسين الاداء.

- تعرف التقنية بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير اساليب اداء العمليات الإنتاجية بهدف التوصل إلى اساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع.
- يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- هناك تفاوت واضح في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم التطور حيث تتوفر الامكانات المتصلة بالعلم والمعرفة والمتمثلة في المعاهد والمؤسسات العلمية ومراكز البحث والتطوير التي تضم اجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر.
- تعتبر الدول المتقدمة هي المصدرة للتكنولوجيا في حين ان الدول النامية هي الدول المستوردة.
- هناك الكثير من السلبيات التي ترافق التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تتمثل في التكلفة المرتفعة التي تتبع استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

استراتيجيات التنمية:

١) القطاع الزراعي:

- القطاع الزراعي يؤدي دورا مهما في تحقيق التنمية وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية.
- مساهمة القطاع الزراعي الكبير في الناتج القومي، يعتمد على الزراعة معظم السكان.
- يبرز دور القطاع الزراعي في عملية التنمية من خلال توفير التمويل الايدي العاملة.
- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- توفير العملات الاجنبية الصعبة.
- تجهيز الصناعة بالموارد الاولية الزراعية.
- تحقيق الامن الغذائي.
- مصدر مهم للتصدير، كذلك ان معدل النمو الاقتصادي يحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي.

٢) القطاع الصناعي:

- تحتل الصناعة مركزا مميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعتبر التصنيع ممحور عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تؤديه الصناعة في هذه العملية.
- الصناعة تدعم النظام الاقتصادي وتقلل من اعتماد الدول في سد احتياجاتها من الخارج.

- المساهمة في علاج الاختلال الهيكلي الناشئ لاعتماد اقتصاد الدول النامية على انواع محددة من النشاطات.
- كذلك المساهمة في التشغيل حيث ان القطاع الصناعي يستوعب اعداد كبيرة من العمالة المساهمة في توفير احتياجات افراد المجتمع من السلع الاستهلاكية.
- التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز في هذا الميزان ولتوفير قدر أكبر من العملات.
- يسهم في استخدام الموارد المحلية بشكل أكبر، وله ارتباط قوي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- وهو من أبرز القطاعات التي تستخدم أحدث التقنية والمنجزات العلمية.
- يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين.
- يسهم في تحقيق درجة كبيرة من الاستقرار.
- يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم.